

۱۷.۸

مجموع

الرفق

١٦٠١

مجمع

مجمع

✓

كتب

٩٦٦٦
٥٩٩٧١٩

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **مجموع نبيه** **بدر** الرقم **١٦٠٨**

اسم المؤلف

تاريخ النسخ

عدد الأوراق **١١٨** التقييم **٤٠٥٠**

ملاحظات **منظورة** **٨٤**

٢١٦٠٨

مفتي الحلّاب - رسالة في المنطق

تأليف محمد بن مفتي - نسخ يوسف بن أحمد ١٢٠٤

Traité de logique.

auteur: Muhammad ben Maghni

Copie par Yusuf ben Ahmad
l'an 1204 H.

suivi de deux autres traités
sur la logique.

الاسرار على وجه لطيف ونزهة منيف اعانة للطالبين وهدية لاهل
 النفعين ولقد حال ما حال في صدرى الى ان وقع الاحتياج في
 درسى ثم استشف عاف بعض الطلبة الى والى قرائتها لى قد
 صحتنى الى شروع ذلك وان كنت بعيدا من هناك لو فور
 قصورى في بضاعات الفنون مع تولى حضورى وتشتت
 المنون ليكون وسيلة للاشتغال والذاكرة وزريعة للاستعمال
 الخواطر في المطالعة مسترشدا من المرشد الرشيد الذى هو
 يبدى ويعيد محتجبا عن الاطالة للتالفين ومعرضا عن الطعن
 لاره المؤلفين والمأمول من الاحباء المتحمسين بحلى الانصاف المتحمسين
 عن رزية البغى والاعتساف اذ اعترض على شئى ذلت فيه القدم
 او طغى به القلم ان يصاحبه بما يقتضيه ذلك المحل فان الانسان
 منشاء النسيان والذلل متميها من الناظرين ان ينظروا به بنظر
 الانصاف فان الانصاف خير الاوصاف فلما تيسر الاتمام
 بعون الله الوهاب وسهية بمعنى الطالب ليكون الاسم
 مطابقا للمسمى في التحقيق وموافقا له من جميع الوجوه بانتم
 التوفيق والى الله الفزع ان يجعل هذا خالصا لوجه الكريم ومقبلا
 من رحمته في دار النعيم ومنه المعونة والتوفيق وبه اذمة



وجه التعارض ان الابداء بايديها بقوة الابداء
بالاخر ونقول ان الابداء محمول على العرف والابدية
العرفي كل ما وقع قبل الشيء في المقصود في الابداء
نقص التعارض لان كليهما الابداء عرفا ملهم

الفخائل جمع فضيلة وهي المزية على الفرد وهي النعمة
 الغير السارية كالخصال الذاتية **ملها**
 والفواضل جمع فاضلة وهي النعمة السارية الى
 الغير كحمت زيد على انعامه اعني اعطاء
 النعمة **ملها**

بركة قدس فمعنى قوله نحمد الله نستثنى شئاً يليق على توفيقه
لنا اي خلقه قدرة الطاعة فينا فان التوفيق عند الاشعري
والكثر الصمائية خلق القدرة على الطاعة وقال الامام الحرمين
وهو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فان القدرة
على الطاعة متحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة
المؤثرة القوية من الطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهب
اهل الحق من ان القدرة مع الفعل والتوفيق عكس التخللان
فانه خلق قدرة المعصية وانما حجب على التوفيق اي مقابلة
لامطلق لان الاول واجب والثاني مندوب ونسئله هداية طريقه
السؤال والدعاء متدادان وليس بينه وبين الامر الاتماس
فرق من جهة الصيغة وانما يحل الفرق بالمقارنة فانها ان قارنت
الاستعلاء فهو الامر وان قارنت التساوي فهو الاتماس
وان قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء فالسؤال هو ما دل
على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا للخضوع والهداية
الدلالة على ما يوصل الى المطلوب اوصل اليه بالفعل او لا
او الدلالة الموصلة الى المطلوب فالاول مذهب اهل الحق
والثاني مذهب اهل الاعتزال والحق انها مستعملة في كلا

المعنيين لانه لا نزاع في الحقيقة لانها تجيء تارة بمعنى خلق
الاصحاء ونظلي على محمد الصلوة من الله تعالى ومن الملائكة
استغفار ومن الانسان والجن وسائر وجميعها قوله تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه ومحمد
معناه الوضعي هو التبليغ في كونه محمودا فيجوز ان يكون سبب
تسمية النبي محمد ثبوت هذه المعنى في ذاته وعلى عترته هو
بكسر العين وسكون التاء المثناة فيل اهل بيته فيل اذواجه
وزرئته وقيل اهل وعشيرته وقيل نسله ورهطه اجمعين ياكيد
اما بعد يوتي بها الانتقال من اسلوب الى اسلوب اخر والتقدير
مها يكن من شئ بعد البسملة وما بعدها فانه اي الامور العارضة
في الذهن كان المص استحضار المعاني التي سبقتها في رسالته
على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها فان اسماء
الاشارة وان كان وضعها للامور المبصرة الا انها ربما تستعمل
في الامور المعقولة لكنية وهي ههنا اما اشارة الى اتقان هذه
المعاني حتى حارت لكمال علمه بها كانتا ببصرة عنده ويقدر على
الاشارة اليها واما الى كمال فطانة الطالب كانت بلع مبلغا حارت
المعاني عنده كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة

الحسية وفيه بالغة في حث الطالب هذا اذا كانت الدرباجة متقدمة
على الرسالة وان كانت متأخرة عنها كما هو دأب اكثر من من المصنفين
فيكون مشار اليه محسوسا محققا رسالة مؤلفة في علم المنطق وهو
آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر وموضوعه المعلوم
التصورية والتدريجية وفائدته الاحتراز عن الخطاء في الفكر
الذي هو ترتيب امور معلومة حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير
الحاصل ووجه تسمية هذه الالة بالمنطق لان المنطق مصدر ميمي مطلق
بالاشتراك على النطق بمعنى التكلم وعلى ادراك الكلمات وعلى قوانينها
ولما كانت هذه الالة تعطى الاول قوة والثاني اصابة والثالث كما
لا سميت بالمنطق اوردنا فيها اشي تلك الرسالة ما يجب استحضار
قيل المراد بالوجب الوجوب الاستحسان لا الوجوب الشرعي الذي يكون
تاركه انما لا الوجوب العقلي الذي يمنع الشروع بدونه لان كثير من
المحظيين يحصل كثير من العلوم من غير شعور بشئ من تلك الاصطلاحات
قال الامام الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا فقه بعلمه وسماه
معيار العلوم لمن يبتدئ في شئ من العلوم المراد بالعلوم ههنا
العلوم الكينية التي تحتاج في حصولها الى كسب وفكر لان العلوم
البيرونية لا تحتاج في تحصيلها الى شئ من تلك الكيفية التي وجوب

استحضر شيء من القواعد المنطقية وانما قال يجب استحضرها لان
القواعد نفسها لا تفيد معرفة الفكر الا لم يعرض للمنطق غلط اصلا
وليس كذلك لانه ربما يغلط لاهمال القواعد ونسيانها والى هذا يشير
قولهم في تعريف المنطق نعصم مراعاتها الذهن وانما وجب استحضرها
لمن يبينه في شيء من العلوم لانه لسائر العلوم والاشياء متقدمة على
ذلك الشيء فان قلت يلزم من كونه العلم كونه العلم نفسه لانه من
العلوم قلت انه علم في نفسه والاشياء الوحد يجوز ان يكون
العلم وعلمها باعتبارين او المراد من العلوم في قوله في شيء من العلوم سوى
المنطق مستعينا بالله اي طالبا منه المعونة انه مفيض الخير هو ما ينفع
به في نفس الامر والوجود اي العطاء على عباده ثم لما كان الغرض من المنطق معرفة
صحته الفكر وفساده والفكر اما لتحصيل الجهول لانه التصورية او
التصديقية كان للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد
ومقاصد فكان اقسامه اربعة فمبادى التصورات الكليات الخمس
ومقاصد القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها
القياس ثم القياس بحسب الماده خمسة يستعملها الصناعات
الخمس فهي مع الاربعة ابواب تسعة للمنطق وبعض المتأخرين
عند مباحث الالفاظ جزء منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان ياتبع

الى كل واحد من هذه الابواب تسهيلا للطالب رتبها على وفق
ما اشترنا اليه فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبا عليه فقال بعد
ذكر الخطبة ايساغوجي اي هذا باب ايساغوجي وهو لفظ
يوناني مركب من ثلث كلمات ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما
للكليات الخمس اعني النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض
العام واختلف في سبب تسميتها به فقل ان حكيمنا من الحكماء
المتقدمين اودع تلك الكليات عند شخص سمي ايساغوجي وكان
يطالعها فيما له قوت استخرج ما فيها ثم جاء الحكيم وقرأها عنده
وكان ذلك الحكيم مخاطب له بيا ايساغوجي الحال كذا وكذا فصار لفظ
ايساغوجي علما لها فعلى هذا يكون تسمية للشيء باسم قارئه وقيل ان
كان علما للحكيم الذي استخرجها ودونها ثم جعله علما لها فعلى هذا
يكون تسمية للمستخرج باسم المستخرج وقيل ان في الاصل اسم لورث
له خمس وقات ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول و
المنقول اليه فعلى هذا يكون تسمية للشيء باسم شبيهه وهذا الوجه
مشهور في وجه تسميتها به وانما انحصرت الكليات في الخمس لان الكليات
اذا نسبت الى ما تحتها من الجزئيات فلا يخلو لما ان يكون تمام ما هيئتها
او خلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع وان كان الثاني

فهو لا يخلو من ان يكون مقولا في جواب ما هو اول الاول الجنس
 والثاني الفعل وان كان الثالث فلما يخلو من ان يكون مقولا في جواب
 اشي شئ صوفي عرضه اول الاول الخاصة والثاني العرض العام ثم لما كان
 مقصودهم استحضار الكليات وغيرها من الاصطلاحات المنطقية
 واستعمال المجهولات والمجهول اما تصورى واما تقدير يقى والموصل
 الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والى الثاني الحجّة المركبة
 من القضايا كان نظرهم اما الى القول الشارح وما يتكبد هو منه واما
 فى الحجّة وما يتكبد هو منه وهو لا يتوقف على الالفاظ وعلى الدلالة
 لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس يتوقف على معرفة الدلالات
 الثلاث واقسام اللفظ بدءا ببيانهم فقال اللفظ الدال بالوضع
 الدلالة هي كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ اخر ويسمى
 الاول دالا والثاني مدلول والدال ان كان لفظا قالدلالة لفظية والافغير
 لفظية وكل منهما وضعية او عقلية او طبيعية لان دالة اللفظ
 على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ باداء المعنى او بواسطة العقل
 او بواسطة اقتضاء الطبع فان كان الاول قالدلالة لفظية وضعية كدلالة
 لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كان الثاني قالدلالة لفظية عقلية
 كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ وان كان الثاني

فالدلالة لفظية طبيعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والهاء المعجمة على
 الوجود مطلقا وكدلالة اخ بفتح الهمزة وضمها والهاء المهملة على اوجع
 الصدر وهو السؤال وكذلك الدلالة الغير لفظية اما ان يكون بواسطة
 الواقع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى قالدلالة
 غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الرابع على ما وضعت له وان كانت
 الثانية قالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت
 الثالثة قالدلالة غير لفظية طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤيته
 المعشوق على العشق والمقصود الاصل بالنظر الى المنطقى الدلالة لفظية
 الوضعية لان غيرها غير منضبطة باختلاف الطبايع والعقول
 بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول
 ان اللفظ الدال بالوضع يدل ذلك اللفظ بتوسط الوضع على تمام ما
 وضع له بالمطابقة لموافقته اياه وعلى جزئه اى حزم ما وضع له بالتضمن
 له لا غير ما فى ضمن الموضوع له ان كان له اى لما وضع له جزء اما ان لم يكن
 له جزء كما فى البسائط مثل واجب نعا والنقطة فلما يتصور التضمن وعلى
 ما لا يلزمه اى ما لا يلزم ما وضع له فى الذهن بالالتزام والالزام ثلثة لازم
 ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكائنات للانسان ولازم خارجا فقط
 كسواد العرب والزنجى ولازم ذهنا فقط كالبحر للعصى والمعتبر فى دلالته

الالتزام بالزوم الذهني وهو كون الشيء مقتضيا لما خفي في ذهن
بمعنى كلما تحقق الملتزم في الذهن تحقق اللازم فيه ولذا قيل
في الذهن ولا يجوز ان يشترط فيها الزوم الخارج وهو كون الشيء
مقتضيا لما خفي الخارج بمعنى كلما ثبت الملتزم في الخارج ثبت
اللازم فيه ان لو كان هذا شرط لم يتحقق دلالة الالتزام بدون هذا الشرط
تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملتزم لان العدم
كالعمى يدل على الملكة كالبرهان لان العمى عدم البصر عما من
شأنه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج وفي قوله ان
كان له جزء اشارة الى ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم
الالتزام خلافا للفظ الرأى وانما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة
ضرورة فدلالة المطابقة لفظية لانها بحض اللفظ والاختيار
عقلية التوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه
وقيل وضعيان وعليه اكثر المنطقين وانما انحصرت الدلالة
اللفظية الوضعية في الثلث لان لفظ الدال بحسب الوضع
على المعنى لا يتخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او على جزء ما وضع له
او على ما يلزم في الذهن فان كان الما قول فالدلالة دلالة بالمطابقة
وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة

الدلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ
موافق لتمام ما وضع له وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا
ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان فانه يدل على احد هذا على الحيوان
فقط او على الناطق فقط بالتضمن لكن لا مطلقا بل عند ارادة معنى لا
المطابق اعني المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا
على جزء معناه المطابق فقط ولا يكون دلالة عليه تضمنا بل مطابقة
كما في لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما
منه لا عند ارادة المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على
ما في ضمن الموضوع له ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانه يدل على
قابل العلم وصنع الكتاب بالالتزام وهذا ايضا عند ارادة المعنى
الموضوع له ولا دلالة على الامر الخارج اللازم مطلقا وانما سميت هذه
الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه واللازم دلالة
اللفظ على معان غير متناهية ولا بعرض غير مضبوط لعدم الفهم بل يدل
على الامر الخارج اللازم له ثم لما فرغ المصنف من بيان الدلالات الثلاث
شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال ثم اللفظ الموضوع لمعنى اما مفرد وهو
الشي لا يبرأ بالجزء منه دلالة على جزء معناه وهو احد من ان يكون له

جزء كقوله لو كان له جزء للمعناه كلفظ النقطة او كان له جزء
ولمعناه ايضا جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه كالانسان
فانه لفظ لا يراد به لالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لا يدل
على الحيوان والنون منه لا يدل على الناطق او كان له جزء وآل على معنى
لكن لا على جزء المعنى المراد كعبه الله علما اذ ليس بشئ في العبودية
والالوهية جزء للشخص المعلم ان المراد انما المشخصة او كان
له جزء وآل على جزء المعنى المراد ولا يكون لالة مرادة حال كون ذلك
المعنى مراد كالحويوان الناطق علما اذ ليس بشئ من المعنى الحيوان
والناطق الجزئين للانسان جزء للشخص المعلم مراد في حال العلمانية
وانما المراد لالة مجموع الحيوان والناطق على الذات المشخصة فالمراد
خمس اقسام وانما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك اى الذى
يراد بالجزء منه لالة على جزء معناه بان يكون القيود الخمسة متحققة
فيه كرامى الحجارة فان الرامى يرد به الدلالة على ذات مدر منه الرامى
والحجارة يرد به الدلالة على جسم معين بالتعيين النوعى فان قلت
لم قدم المص تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع ان الاول
عكس لان القيود المذكورة في تعريف المؤلف وجودية وفي تعريف
المفرد عددية والاعداد انما تعرف بملكاتهما قلت ان مق المص ههنا

القيم

التقسيم بقرينة تصدير اللفظ والتعريف يستفاد منه ضمن والتقسيم
باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات
المركب واعلم ان المفرد والمؤلف اقسام من الالائية اقسام للمفهوم
او لا وبالذات ثانيا وبالعرض تسمية الدال باسم المدلول الا ان المص
اعتبر التقسيم الجازى تقريبا كلفه المبتدئين ولما فرغ مما يتوقف
عليه الاصطلاحات شرع في باحث الاصطلاحات فقال واللفظ
المفرد بالنظر الى معناه اما كل واحد لا يمنع نفس تصور مفهومه لانه
حيث هو هو بل من حيث انه تصور على ما يفيد فيه للنفس
عن وقوع الشك بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض
صدقة على كثيرين لا اشتراكه في الواقع ولا فرضية بالفعل حتى يدخل العلم
الفرضية كشريك البارى والاشئ والامكان في تعريف الكلى ونخرج
عن تعريف الجزئ والآن لا تنقضا جمعا ونعنا وانما قيد المفهوم بالتصور
لان من الكلمات لا يمنع الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجى
كواجب الوجود ونعنا فان الدليل الخارجى قطع عرق الشك عنه وانما
بالنظر الى مجرد تصور فلا يمنع عنه صدقة على كثيرين والالم يحتج في
اشياء وحدانية الى دليل خارجى والاحتياج فيه الى دليل مقرر وظهر
ان العقل لم يمنع صدق مفهومه على كثيرين عند قطع النظر عن الدليل

يعني لو قال الكلي مالا
 يمنع نفور مفهومه من وقوع
 الشك في تقسيمه ان المقصود منه الشك
 في تقسيمه في تصور الحصول في العقل
 الحسب لو حفظه شي اخر او لا فيلزم
 سواء لو حفظه شي اخر او لا فيلزم
 دخول مفهوم الواجب في هذا الجزئي اذا
 لم يظن ان التوحيد لا يمكن ان يكون في
 الاشارة الى كل واحد

الخارجى واما تقييده بالنفس فلما يتوهم دخول مفهوم الواجب وحده
 الجزئى واما ذكر المفهوم فيبقى على ان مورد القسمة اللفظي فلا يلزم
 ان يكون للمفهوم مفهوم فمثال الكلي كالانسان فان مفهومه اذا تصور
 لم يمنع عن صدق على كثيرين من افراد واما جزئى وهو الذى يمنع نفس
 تصور مفهومه عن ذلك اى عن وقوع الشك بين كثيرين كزيد فان مفهومه
 الذات مع الشخص وهو من حيث انه تصور يمنع عن وقوع
 الشك بين كثيرين بان يحتمل من تعقل كل واحد منها اثر متجدة مثلا
 اذا رأينا زيدا ولاحظناه مع شخصه انه يحتمل منه في اننا للصورة الانسانية
 المتصفة بالواقع واذا رأينا عقبيه بكرا ولاحظناه ايضا مع شخصه
 يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا وانما قسم
 المفرد الى الكلي والجزئى دون المؤلف لان كون المؤلف كلياً وجزئياً
 انما يكون باعتبار كون اجزائه كلياً وجزئياً ونقول قسمة المفرد اليه
 لا ينافى قسمة المؤلف اليهما وقد تم الكلي على الجزئى لان الكلي جزء
 للجزئى غالباً كالانسان فانه جزء لزيد الجزئى لان الانسان هو الحيوان
 الناطق وزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئى كل لكون الكلي جزء
 منه على تقدير كونه مركباً ولان الكلي مادة الحدود والبرهين والمطالب فمثلاً
 الجزئى اعلم ان الجزئى يطلق بالاشتراك على المعنى المذكورة وبسبب جزئياتها

حقيقياً لان جزئياته بالنظر الى حقيقة المانعة من الشك وبازاء الكلي
 الحقيقى وعلى كل اخص تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى
 جزئياً اضافياً لان جزئياته بالاضافة الى شئ اخر وبازاء الكلي الاضافى و
 لما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئى ابتدء بالكلي فقال واللفظ
 المفرد الكلي اما اذا قلنا هو الذى يدخل في حقيقة جزئياته كالحوي
 النسبة الى الانسان والفرس فان الحيوان كلى ذاتى داخل في حقيقة
 الانسان لكونه مركباً من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس
 والبقر والبغل وغيرها من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان
 اعلم ان الكلي الذاتى يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ما يكون
 داخل في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجاً عنه والمراد
 من الدخول ههنا هو المعنى الثانى ليدخل النفس الماهية في الكلي
 الثانى وان حمل على المعنى الاول لم يصح بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتى الى
 الجنس والنوع والفعل فان النوع على المعنى الاول ليس بذاتى لانه تمام
 حقيقة الجزئيات فيلزم منه دخول الشئ في نفسه وهو محال واما
 على المعنى الثانى فيكون نفس الحقيقة داخله فيه لانه كما يصدق على
 جزئى الحقيقة الاعم والمساوى اعنى الجنس والفعل انهما غير
 خارجان عنها كذلك يصدق على نفس الحقيقة انهما غير خارجة عنها

ولا يلزم كون الشيء غير نفسه وهو محال فان قلت حقيقة النسخ
عبر الذات فكيف يكون ذاتيا اي منسوبا الى الذات والنسبة
تقتضي المفارقة بين المنسوب والمنسوب اليه والشيء لا يفرق بنفسه
قلت اطلاق الذات عليه اصطلاحا لان الذات الاصطلاحي وهو
الذي ليس بعرض وفي هذا لا يلزم كون الشيء منسوبا اليه وانما عرضي
وهو النسخ بخلافه اي لا يدخل في حقيقة جزئياته بان يكون خارجا عنها
كالضاحك بالنسبة الى الانسان التي هي زيد وبكر وعمر وان قلت
ان الحكم على الناطق بانه داخل في حقيقة الانسان وعيا الضاحك بانه خارج
عنها تحكم لكونها متساوية بين اختصاصها بالانسان قلت صحتها
وهي ان نوعا ما اذا كان له خواص مترتبة كالناطق والمنعجب والضاحك
فاقدتها يعقب ذاتيا لان الذات اقدمها فالناطق اقدم الخواص لان اختصاص
الناطق بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك لان اختصاص الضاحك
تابع ومنفرد على اختصاص الناطق به بناء على ان الانسان ما لم يتحقق بالادراك
مطلقا وهو النطق لم يتحقق بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة
وهو الضحك والذاتي قد سبق بيا ما هو المراد منه وهو منحصر في ثلاثة
اقسام جنس ونوع وفصل لانه اما مقول فيما هو بحسب الشركة المحضة
فقط وهو الجنس او في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية

معا وهو النوع او مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الفعل ولذا
قال تمام مقول في جواب ما هو اي في جواب السؤال بما هو بحسب
الشركة المحضة اي لا الخصوصية ايضا يعني كما انه مقول في جواب
السؤال بما هو حال الشركة لم يكن مقولا في جواب حال الخصوصية
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس اي بالنسبة الى الافراد
المختلفة الحقيقة فانه اذا سئل بما صما عنها كان الحيوان جوابا
عنها لان السؤال بما صما عن الشيءين طلب لتمام الماهية المت
المشتركة بينهما وتمام الماهية بينهما الحيوان فقط فيكون الجواب
هو الحيوان فقط فاذا افرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح
الحيوان ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لان السؤال بما هو عن
شيء واحد طلب لتمام الماهية المختصة به وليس الحيوان
كذلك بل هو جزء عن تمام ماهية كل واحد منهما فيكون الجواب في السؤال
عن الانسان وحده هو الحيوان الناطق وعن الفرس وحده هو
الصاحل لكونها تمام ماهية كل واحد منهما وهو اي ذلك المقول
الجنس قدم على النوع لانه جزء النوع والجزء مقدم على الكل ويرسم
اي الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالتفريق في جواب ما هو
قوله كلي جنس الجنس شامل لسائر الكليات وقوله مقول انما

هو ليشعق به قوله على كثيرين وقوله على كثيرين انما ذكر لي وصف قوله
 مختلفين بالحقايق فبحسب ويقوله مختلفين بالحقايق خرج النوع
 والخاصة والفصل القريب ويقوله في جواب ما هو خرج الفصل البعيد
 والعرض العام وخاصة الجنس اعلم ان الجنس اما عال وهو الذي
 تحت جنس وليس فوقه جنس كالجواهر على القول بجنسيتها واما
 متوسط وهو الذي فوقه وتحت جنس كالجسم النامي واما اسفل
 وهو الذي فوقه جنس وليس تحت جنس واما منفرد وهو الذي
 ليس فوقه جنس وليس تحت جنس كما قالوا ولم يوجد
 واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
 معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر وغيرهما من الافراد
 الشخصية فانه اذا سئل عن زيد وعمر وبما سما كان الجواب
 الانسان لان السائل طلب المماثلة المختصة بكل واحد هو
 الانسان فقط فعلم منه ان النوع يكون مقولا في جواب
 ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وان افراد النوع يكون
 منحصرة في الجزئيات الحقيقة وهو اي ذلك المقول
 النوع ويرسم بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
 دون الحقيقة وجواب ما هو فذكر الكل والمقول

والمقول على كثيرين كما مر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 الحقيقة احراز عن الجنس والخاصة والعرض العام
 والفصل البعيد وقوله في جواب ما هو احراز عن الفصل
 القريب وخاصة النوع فانهما مقولان في جواب اي شئ في
 ذاته او في عرضه علم ان النوع قسمان اضافي وهو المدرج
 تحت الجنس وحقيقي وهو ما ليس تحت جنس
 كالانسان فيبترهما عموم وخصوص من وجه فليجاء في
 نحو الانسان فانه نوع اضافي لانه اوجه تحت جنس و
 هو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحت جنس وينفرد الاضافي
 بنحو الجسم التام فانه فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحت
 جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقي بالماضي البسيطة
 كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي الجنسية الجوهر
 ولما فرغ من التقسيم الاول والثاني للذاتي شرع في القسم الثاني
 منه فقال واما غير مقول في جواب ما هو مقول في
 جواب اي شئ هو ذاته حقيقة ههنا قاعدة لاية من فقرتها
 وهي ان السؤال باي شئ هو على ثلاثة اقسام احدها ان
 لا يزداد على اي شئ وهو قيد وثانيها ان يزداد على قيد وهو

في ذاته وثالثها ان يزداد عليه قيد اخر وهو في عرضه فان كان
 الاول كان السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب بما يميز
 في الجملة سواء كان فاصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل
 عن الانسان باي شيء هو يصح ان يقال في جوابه انه ناطق او
 حساس او ضاحك فان كلام منهما يميزه عن غيره في الجملة
 وان كان الثاني كان السؤال عن المميز الذاتي فيكون الجواب
 بالفصل القريب وحده لان المميز الذاتي هو الفصل القريب
 لا غير كما اذا سئل عنه باي شيء هو ذاته يصح في الجواب
 ان يقال انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك او حساس
 وان كان الثالث كان التمييز العرض فيكون الجواب بالخاصة
 وحدها كما اذا سئل عنه باي شيء هو عرضه فالجواب عنه الضاحك
 فاذا عرفت هذا فنقول الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب
 ما هو بل يكون مقولا في جواب اى شيء هو في ذاته هو الفصل
 ولما كان في قوله بل مقولا في جواب اى شيء هو في ذاته نوع
 خفاء فستره بقوله وهو الذي يميز الشيء عما يشترك
 في الجنس وانما قيد بقوله في الجنس بناء على كل ماهية
 لها فصل فلها جنس البنت كما هو مدح صلب المتقدمين واما

واما المتأخرون فاختاروا ان الفصل اعم من ان يميز الشيء
 عن المشاكك كارت الجنسية كفصل الانسان والحيوان فانه
 يميز الشيء عما يشترك في الجنس والمشاركات الوجودية
 كجزء الماهية المركبة من امرين متساويين فانها يميز الشيء
 عما يشترك في الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية ب مركب من
ج دوج ومتساويين في الصدق كان كل واحد منهما جزءا ماهية ب
 عما يشترك في الوجود وهذا الى الخلاف مبنى على امتناع تركيب
 الماهية من امرين متساويين او متساوية عند المتقدمين
 وجوانه عند المتأخرين وكان المص اختياره صلب المتقدمين
 ولم يذكر لفظ الجنس في رسم الكشاف بما ذكره في تفسيره او
 اشارة في الموضوعين الى المدبسين فعلى هذا لا يراد ما قيل لوقال
 وفي الوجود بعد قوله في الجنس لكان اشمل وذلك اعني
 ما يميز الشيء عما يشترك في الجنس كالناطق بالنسبة الى
 الانسان فان الناطق يميز الانسان عما يشترك في الحيوان
 كالفرس والبغل والبقرة وغيرهما فاذا سئل عنه باي شيء هو
 ذاته كان الجواب الناطق وهو الفصل وهو اما قريب ان
 يميز الشيء عما يشترك في الجنس القريب واما بعيد ان يميزه



في الجملة عما يشترك في الجنس البعيد ويرسم اى الفصل بانه كل
مقول يقال على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته فقول كل جنس
يشتمل الكليات الخمس وقوله يقال على الشئ في جواب اى شئ
هو يخرج الجنس والفوع والعرض العام لان الاولين يقالان في جواب
ما هو الاجواب اى شئ هو والثالث لا يقال في الجواب املا
وقوله في ذاته اى في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة
لشئ لكن لا في ذاته بل في عرضه وانما قلل على الشئ ولم يقل على
كثيرين كما قال في سائر تعريفات الكليات بل شمل فصل النوع
الذي منحصر في شخص واحد بحسب الخارج كالشمس واما
العرضي فسلطان خاصة وعرض عام فبهذا الاعتبار صار الكليات
خمسا وان اخرج فيه تفسير اخر على ما قال المصنف فاما ان يمنع
انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية ~~او لا~~
الخارج عن الماهية من حيث هي بل بان يمنع امتناع انفكاكه
عن ما في الذهن والخارج معا كالفردية للثلاثة ويسمى هذا لازم
الماهية او عن الماهية الموجودة بان امتنع انفكاكه عنها باعتبار
وجودها في الخارج دون الذهن كالسواد للحيثي فان السواد
ليس بل لازم الماهية الحيثي من حيث هي والا لكان كل

كل انسان اسود بل لازم الوجود ويسمى هذا لازم الوجود
وهو العرض اللازم كالفاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان
او لا يمنع انفكاكه منها بل يمكن مفارقة عنها وهو العرض
المفارقة وهو على قسمين الاول ما يكون مفارقة بالفعل اما
يسير كقوة القيام عن القائم او عسير كقوة العاشق
والثاني ما يكون مفارقة بالامكان لا بالفعل كقوة حركة الاقلام
فانها لا تنفك عن الفلك بالفعل مع انها ممكنة الانفكاك عنه
وكل واحد منهما اى من العرض اللازم والعرض المفارق اما
ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة وهي ثلاثة اقسام
احدها ما يوجد في جميع افراد ذى الخاصة مع امتناع انفكاكها
عنه ويسمى هذه خاصة شاملة لازمة كالفاحك بالقوة و
بالفعل بالنسبة الى جميع افراد الانسان فان الفاحك بالقوة
يوجد في جميع افراد الانسان مع امتناع انفكاكه عنه وثانيها
ما يوجد في افراد ذى الخاصة ويسمى لكن يجوز انفكاكه عن
كل واحد من افراد ذى الخاصة ويسمى هذه خاصة شاملة
غير لازمة كالفاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان فانه يوجد
في وقت دون وقت وتالغها ما لا يوجد في جميع افراد ذى

الخاصة بل يوجد في بعضها وتسمى هذه خاصة غير شاملة
كالكتاب بالفعل بالنسبة الى الوراء الانسان فانه يوجد في بعض
افراد الانسان دون بعضها وخرسم اى الخاصة بالماكلية يقال
على ما تحت حقيقة واحدة فقط يخرج به الجنس والعرض
العام قولاً عرضياً يخرج به النوع والفصل واما يعم كل واحد من
اللازم والمفارق حقيقاً فوقاً واحدة وهو العرض العام فاللازم
كالمتنفس بالقوة وبالفعل انه عرض لازم غير منفك عن الماهية
الحيوانية غير مختصة بما هيته واحدة وقوله للانسان وغيره من
الحيوانية يتعلق بامثالين وبيان لعمومها وخرسم الى العرض
العام بانه كلي يتصل على ما تحت حقايق مختلفة يخرج به غير الجنس
والفصل البعيد وخرج بقوله قولاً عرضياً وانما كان تعريفاً
هذه الكليات سوما لان المقولية عارضة فيها والتعريف بالعارض
اسم لا يكون الارسما ولما فرغ من مبادئ التصورات والكليات
الجنس شرع في مقاصدها فقال القول الشارح اى مما يجب
استحضارها القول الشارح وبرا فيه المعروف بسمى بالقول
لكونه مركباً وبسمى شارحاً لشرع الماهية اما ان يكون تصويره
سبباً لاكتساب بكنهها وهو الحد واما ان يكون تصويره سبباً

سبباً لاكتساب تصويرها الماهية بوجه يميزها عما عداها وهو
الرسم وبهذا اعلم ان القول الشارح اما حد او رسم فعرف الحد بقوله
الحد قول دال على ماهية الشئ اى حقيقة الذاتية قيل لم
يخبر تعريفه المعروف لئلا يتسلسل اجيب بان التسلسل غير
لازم لان معرفه المعروف من حيث هو غير محتاج الى معرفه اجزاء
مالبداهته اجزائه او لكونه معلوماً بالكتسب وبان التسلسل
هنا في الامور الاعتبارية والتسلسل في غيرها ليس بمحال لانه
ينقطع بانقطاع اعتبار المعتمد والحد منقسم في الاقسام
الاربعة اما بمجرد الذاتيات او لا فان كان بمجرد الذاتيات
فاما ان يكون بجميعها وهو الحد التام او بعضها وهو الحد الناقص
وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون الجنس القريب و
الخاصة وهو الرسم التام او بغيره ذلك وهو الرسم الناقص
فالحد التام وهو الذي يتكبد من جنس الشئ وفصل
القريبين فالجنس القريب للشئ هو الذي لا يكون بينهما
جنس اخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفصل القريب
لشئ هو الذي لا يكون بينهما فصل اخر كالناطق الى الانسان
فالمركب منهن هو التام كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان

فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق والحد الثام
اما تسمية هذا فلان الحد في اللغة المنع وهو الاشتمال على جميع
الذاتيات مانع عن دخول الاغيا الاجنبية فيه اما تسمية
تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه ويعتبر في الحد الثام
تقديم الجنس على الفعل لانه مفسر للجنس ومقتضى
متاخر عنه والحد الناقص وهو الذي يشترك عن جنس الله
البعيد لشيء وفصله القريب فالجنس البعيد للشيء هو الذي
يكون بينهما اجناس اخر كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
اما كونه حدة فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الله الذي
والرسم الثام وهو الذي يشترك من جنس الشيء القريب
وخاصة اللازم كالحيوان الفاحك في تعريف الانسان اما كونه
رسما فلان رسم الدار اخرها ولما كان هذا التعريف نفيها
بالخاصة اللازم الخارجية التي هي من اشياء الشيء كان تعريفها
بالاشياء اما كونه تاما فلكونه مشابها بالحد الثام من جهة انه
وضع في كل واحد منهما الجنس القريب بامر مخصوص واما
قيد الخصائص باللازم لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة
لكونها اخص من ذي الخاصة والتعريف بالاخص غير جائز

جائز والرسم الناقص وهو الذي يشترك عن عرضيات يختص
بجملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش
على قدميه يخرج الماشي على الاقدام للربعة كالفرس والبقر يخرج
الاطفار يخرج ما ليس به بعض الاطفار كالطيور بادي البثرة
يخرج ما هو مستور البثرة بالثغر من قسم القامة يخرج ما هو
محي القامة كالليل والبقر فلما قال ضحكك بالطبع اختص الجمع
بالانسان واخرج غيره لاجل هذه الاشياء امور العرضية
مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد من الوجود البعض
منها في غيره ايضا فان الماشي على القدمين يوجد ايضا في
الطيور وعور بعض الاطفار يوجد ايضا في الفرس وبادي
البثرة يوجد في الحية والسمك ومن قسم القامة يوجد
في الاشجار واما الضحك بالطبع ففي وجوده في غير الانسان
خلاف لكن الاولى ان لا يوجد اما رسما فلما مر واما كونه
ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم الثام حتى تحقق للشيء
بالحد الثام كتحقق ما بين الرسم الثام والحد الثام ولما فرغ من
بيان التصورات ومبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات
فقدم مبادئها وهو مباحث القضايا واحكامها فقال القضايا

أما ما يجب استخلاصه من القضايا جمع قضية ويعتبر عشرها بالخبر
القضية قول بصدق ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه
والقول هو المركب ملفوظا او مفقولا فهو جنس كذا وكذا
بافق القيود فصل يخرج المركبات الانشائية سواء كانت طلبية
كالقسم الامر والنهي والنداء او غير طلبية كالقسم وافعال
المذموم والذم وضع العقود وكسبت واشتريت فانها ليست
بقضية بل هي من قبيل النصوص السابقة عند ارباب هذا
الفن وكذا يخرج المركبات التفسيرية مثل الحيوان الناطق والاضافية
مثل غلام ربه وغيرها في نحو خمسة عشر لان صدق القول مطابقة
حكمه للواقع فان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور
او للاعتقاد المخير وان كان غير مطابق للواقع على مذهب
النظام اولها جميعا على مذهب الجواب وكذا عدم مطابقة
للمواقع وللاعتقاد ولا حكم في الانشائية والتفسيرية والاضافية
لا حكم او للمواقع في انفس الامر في طرفي النسبة وهما الثبوت
والوقوع كما في الموجبة الانتفاء والافقوع كما في السالبة
ولا اداء في الانشائية والتفسيرية والاضافية ولما فرغ من تعريف
القضية شرع في تقسيمها فقال وهي اى القضية ينقسم اقلها

اولا باعتبار الطرفين الى قسمين اما جمالية وهي التي يكون
طرفانها معنى المحكوم عليه وبه مفرد بين بالفعل او بالقوة
موجبة كانت كقولنا زيد كاتب او سالبة كقولنا زيد ليس
بكاتب وتسميها جمالية باعتبار طرفيها الآخر الا ان المؤنث
هي الجمالية في الحقيقة ليتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة
فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعداد باسم الملكات اسماء
واما شرطية وهي التي لا يكون طرفيها مفردين وهي اما
متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على
تقدير صدق قضية اخرى فان كان الاول فالقضية شرطية
موجبة متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود على
تقدير صدق قضية الشمس طالعة فان كانت الثانية
فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بالسلب صدق قضية الليل موجود
على تقدير صدق قضية الشمس طالعة واما شرطية وهي التي
يحكم فيها بالتناقض بين القضية فان كان الحكم فيها بالتناقض
بينها ما يجازيها فنقطة موجبة كقولنا العدد اما زوج واما

فرد فانه حكم فيها بان يكون العدد زوجا ينفى كونه فردا وان كان
سلبا فنقطلة سلبية كقولنا اما ان يكون هذا اسودا او كانا
فانه حكم فيها سلب المنفقات باين كونه اسودا وبين كونه كاتبها
وتسمية المنقطلة الشرطية ظاهرة لانها لها على اداة الشرط
واما تسمية المنقطلة فليشابه لها المنقطلة من انهما مكرتان
من القضيتين فيكون معنى الشرط في المنقطلة حقيقة وفي المنقطلة
المنقطلة مجاز والجزء الاول اى المحكوم عليهم من الحقيقة
الجمالية يستحق موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه شئ وهو
المحكوم به والجزء الثانى اى المحكوم به يستحق محمولا لانه انما
وضع لان يحكم به على شئ وهو الموضوع وللجمالية جزء اخر وهو
النسبة التى يربطها للمحمول بالموضوع وبشئ نسبة حكمية
ولم يذكرها المصنف لانه يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم
القضية الجمالية والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين
والجزء الاول من القضية الشرطية سواء كانت متصلة او
منقطلة يستحق مقدما للتقدم في الذكر طبعها وان تأخر وضعها
كما في قولنا ^{الشرطية} الموجود كلما كانت الشمس طالعة والجزء الثانى
منها يسمى تاليا لكونه وهو من التلو بمقتضى التبع والقضية تنفد

تنقسم ثانيا الى قسمين اما موجبية ان كانت الحكم فيها بالانفاد
كقولنا زيد كاتب واما سلبية ان كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا
زيد ليس بكاتب ثم ان الموجبية اما محصلة او معدولة لان القضية
الموجبة فلاج اما ان لا يكون فيها حرف السلب وهي محصلة و
تسمى وجودية مثل زيد كاتب او يكون فيها حرف السلب
التي يكون جزء من القضية وهي المعدولة وانما سميت معدولة
لان حرف السلب يعدل به عن اصل مدلوله وجعل حكمه حكم ما
بعده فان كان السلب جزء من الموضوع تسمى معدولة للموضوع
مثل قولنا اللاحى جما ودان كان جزء منها شئ معدولة للطرفين
مثل قولنا اللاحى لا عالم والسالبة ما يكون فيها حرف السلب
ولا تكون جزء منها اصلا مثل زيد ليس بكاتب ومرادهم عند
الاطلاق بالمحكمة ما لا عدول فيها وهي محصلة الطرفين والمعدولة
ما فيها عدول سواء كان بطرفها او باحدهما اعلم ان الموجبة محصلة
كانت او معدولة تنفد وجود الموضوع بخلاف السالبة وكل
واحد منها اى من الموجبة والسالبة اما مخصوصة وهي الشئ كان
الموضوع فيها شخصا معينا وهي اما موجبة او سالبة كما ذكرنا في
مثالها نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسمية بالمخصوصة

فالمخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية ايضا لكون موضوعها
شخصا معينا وان كان الموضوع كلياً فان يبين فيها كمية الافراد
قال قضية تسمى محصورة ومسورة وهي اما كلية مسورة وهي
التي تكون الحكم فيها على كل الافراد وهو ما بالايجاب او بالسلب فان
كان الايجاب فهو موجبة كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب
وسورها نحو كل والالف واللام الاستغراق والعهدية وان
كان بالسلب فهو سالبة كلية مسورة ولا شيء من الانسان
بكتاب وسورها لا شيء ولا واحد واما جزئية مسورة وهي التي
يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهو ايضا اما بالايجاب او
بالسلب فان كان بالايجاب فهو موجبة جزئية مسورة كقولنا بعض
الانسان كاتب وسورها بعض وواحد وان كان بالسلب فهي
امساكية جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان ليس بكتاب
وسورها ليس كل وليس بعض وبعض وكل والسورما خوز من
سوء البلد فانه يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار
يحصر افراد الموضوع ويحيط بها هذا في الجملة واما في الشرح
مخصوصها وحضورها واحدا لها بتعين الاوضاع والازمان في
العملية فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة

مخصوصة كقولنا ان جئتني اليوم اكرمك والا فان بينكم كمية
الحكم بانه على جميع الاوضاع او على بعضها فهي مسورة والافهملة
فسوء الموجبة الكلية في المنفصلة كلها ومتى كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وفي المنفصلة وانما كقولنا دائما
ان يكون العدد زوجا او فردا او سور السالبة الكلية فيهما
ليس البتة اما يكون العدد زوجا فردا وسور الموجبة الجزئية
فيهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كالنهار
موجودا وقد يكون انما ان يكون زوجا او فردا وسور السالبة
الجزئية فيهما قد لا يكون الشمس طالعة كان الليل موجودا او
قد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا او بادخال حرف السلب
على سور الكلية نحو ليس كلما وليس مرهما وليس متى في المنفصلة
وليس دائما في المنفصلة واما المرحلة فبإطلاق لفظ لو وان
نحو اذا كانت او لو كانت او ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجودا وبإطلاق لفظ اما في المنفصلة نحو اما ان يكون العدد
زوجا او فردا واما ان لا يكون كل من الموجبة والسالبة كذلك
الاخصوية والاكلية والجزئية فالقضية تسمى مهملة لاهمال
بيان كمية الافراد التي حكم عليها بترك اداء السور عنها كقولنا

في الوجهة الانسان في خمسة والسالية الانسان ليس في خمس
وهذان القضيتان انما يكونان مراهنتين عند لم يحل اللام
لام الاستفراق في حكم ادلة السور او لانها ليس للاستفراق اعلم
ان المراهلة في قوة الجزئية لانها تصلح لا تكون كلية وجزئية وعلى
التقديرين الجزئية محققة والشخصية في حكم الكلية ولهذه اعتبر
في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد و زيد انسان فعلم ما سبق ان
من القضايا تخصوصين موجبة وسالبة مخصوصان اربع موجبة و
سالية كلية ومراهنتين موجبة وسالبة فان قلت غير حاضر لعدم
ذكر الطبيعة وهي التي يحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان
جنس والانسان نوع بالجنسية والنوعية ليس ما صدق عليه
الحيوان والانسان من افراد هابل على نفس طبيعتها قلت الكلام
في القضايا المعتمدة في العلوم والقضية الطبيعية ليست معتبرة
في العلوم لعدم انتاجها في الاصطلاحات فخر وبرهان التفسير
لا يخل بالانحصار او لانها ترجع الى المراهلة والشخصية ولقاتل
ان يقول فعلى هذا ان المراهلة لما كانت في الجزئية كانت مستغنى
فتأمل ولما فرغ عند تقسيم الجملة شرع في تقسيم الشريعة فقال
والمسئلة اما لزومية فهي التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق

صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ماهية مستلزم
المقدم التالي كالعلمية والتضائيف اما العلمية فان يكون المقدم
علته للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فان طلوع الشمس علة لوجود النهار وبان يكون التالي علة
للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان
المقدم وهذه الشريعة معلولي للتالي وبان يكون معلولي علة
واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضى فان كل واحد
مضى وجود النهار واخاءة العالم معلولين لطلوع الشمس واما
التضائيف فبان يكون المقدم والتالي بحيث يكون تعقل احدهما
بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيد ابا عمر وعمر واهل
كل منهما لا يوهو والبنوه بالقياس الى تعقل الآخر واما التفاضلية
وهي التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة قوة
ذلك بل بمجرد صدقهم كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطقا
فانه للعلاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الحيوان التجاوز
العقل كل واحد منهما به ومن الاخر بل انما توافقا على الصدق فيكون
تسمية المسئلة الاولى باللزومية لاشتمالها على علاقة باللزوم
وسميتها الثانية بالاتفاقية لعدم اشتمالها على تلك العلاقة

لا على مجرد الاتفاق فان دليل الاتفاقية مثل اللزومية في كونها
مشملة على علاقة لان اجتماع التالي المقدم في الوجود امر ممكن
فلاية من موجبة قلنا نعم لكن العلاقة لما لم يحصل الشعور بها في
الاتفاقية حكم بعدم العلاقة حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالي
فيها جواز الانفكاك بينهما بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها
مشعور بها ولهذا لاحظ العقل المقدم والتالي في حكم بامتناع
الانفكاك بينهما هذه التقسيم الشرطية المتصلة واما الشرطية
المنفصلة فهي تنقسم الى ثلثة اقسام حقيقة وممانعة الجمع
فقط وممانعة الخلو فقط لان الحكم بالتنافي بين جزئيهما اما في
الصدق والكذب معا فالقضية تسمى منفصلة حقيقة لقولنا
العدد اما زوج واما فرد فلا يصدق ان معالامتناع الزوج والفرد
على عدد واحد والكذب ان معالامتناع ارتفاعهما معا وهذا مما
وسا لبتها يرفع التنافي في الصدق والكذب معا لقولنا ليس
البينة اما ان يكون هذا الانسان كاتب او راكبا فانهما يصدقان
وكذا بان معا وهي المنفصلة الحقيقية ممانعة الجمع وممانعة الخلو
معا اي المكية منهما وانما سميت حقيقة لان الاتفاقية مجرد
التنافي بين جزئيهما ارشد من التنافي بين جزئيين ممانعة الجمع وما

19
وممانعة الخلو لان التنافي يوجد بين جزئيهما في الصدق والكذب معا
وهذا ليس الاحقيقة الانفصال واما في الصدق فقط فالقضية
تسمى ممانعة الجمع فقط اي دون الخلو لقولنا هذا الشيء اما حجر
او شجرة فانها لا يصدق لاثباتهما معاندة وقد يكونان بان يكون انسان
وهذا موجبتها واما سا لبتها يرفع العناد في الصدق فقط نحو ليس
البينة اما ان يكون هذا الشيء لاجرة او لاشجرة معا فانهما يصدقان و
لا يكتبان والالكان حجرة او شجرة معا وانما سميت ممانعة الجمع لاشتمالها
على جميع الجمع بين جزئيهما في الصدق واما في الكذب فقط فالقضية
تسمى ممانعة الخلو فقط اي دون الجمع لقولنا ذبيد اما ان يكون في
البحر واما ان لا يفرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون
في البحر وبين ان يفرق لا يبين ان يكون في البحر وبين ان لا يفرق
فالكون في البحر مع عدم الفرق يصدقان ولا يكتبان والالفرق في البحر
البسطة موجبتها وسا لبتها يرفع العناد في الكذب فقط نحو
ليس البينة ذبيد اما ان لا يكون في البحر واما ان يفرق فان عدم الكون
في البحر مع الفرق يكتبان ولا يصدقان ومرادهم بالبحر ما يكون الفرق
فيه عادة من الكذب بان يكون في البئر والحوض ويفرق وقد يكون
المنفصلة الثلث اي كل واحد منهما كما يكون ذات جزئين

كما ستمثل الامثلة يكون ذوات اجزاء ثلثة او اكثر اشارة بتقدير
لفظ قد الى تقليل هذا الحكم فالمتمفصلة الحقيقة التي ذوات اجزاء
ثلثة كقولنا العدد اما ذات او ناقص او مساو فان هذه الاجزاء الثلثة
لا يجتمع على عدد واحد لافي الصدق والافى الكذب والمداد يكون العدد
زائدا او ناقصا او مساويا يكون كونه زائدا او ناقصا او مساويا قائمه
لواجتماع كونه التي تحتها فان زادت عليه يسمى زائدا كاشي
عشر تان كونه وهي النصف والثلث والرابع والـ
زائده لان مجموع خمسة عشر وان نقصت عنه تسمى ناقصا
كالثمانية فان كونه هي النصف والرابع والثلث ناقصة لانها
سبعة وان ساويت يسمى مساويا كالسنة فان كونه هو
النصف والثلث والسماوي مساوية لها لانها سنة ايضا وما
مانعة الجمع التي ذات اجزاء ثلثة كقولنا هذه الشئ شجرة او
حجر او حيوان فان الاجزاء يجتمع كذا بحوار ان يكون شيئا اخر
واما مانعة الخلو التي ذات اجزاء ثلثة كقولنا اما ان يكون هذا
الشئ لا حجر او لا شجرة او لا حيوانا والحق ان المنفصلة لا يتكلم
من اكثر من جزءين لانها متحققة بانفصال واحد وهو لا يكون الا
بين الشئين فعند زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولا ي

والا تترك من اجزاء ثلثة كما في قولنا العدد اما زائدا او ناقصا
او مساويا ولابد من تعيين جزئيه فاذا فرضنا ان احد جزئيه العدد
اما ثلثا الجذر الاخر اما ان يكون احد الباقيين على التعيين او هذا
تعيين فان كان احدهما على التعيين تمت المنفصلة بالمعينين وبقي
الاخر زائدا حشا وان كان احدهما لا على تعيين كما نركبها من حلبة
ومنفصلة ولما فرغ من بيان القضايا واقسامها شرع في احكامها فقال
التناقض اي مما يجب استحضارها وهو اختلاف الققيتين
يخرج اختلاف المفرد بين كالماء والارض واختلاف مفرد بين و
قضية كعمود زيد قائم بالاجاب والسلب يخرج الاختلاف بالانصال
لما تنفصل والانفصال والكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل
وبالحلبة والشرطية بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لانه يخرج
الاختلاف الذي يكون الاجاب السلب لكن لا يكون لذاته بل اما بوج^ط
كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان هذه الاختلاف بوسطه
ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس انسانا وان قولنا
زيد انسان في قوة زيد ناطق واما بخصوص المادة كما في قولنا كل فرس
حيوان ولا شئ من فرس حيوان فهذا الاختلاف ليس بذاته وصورته
بل بخصوص مادة ان يكون احدهما اي احدي الققين صادقة والاخرى

كاذبة لقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك اى
التناقض الا بعد اتفاقهما اى اتفاق القسيتين اللتين وقع بينهما
التناقض سواء كانت مخصوصتين او محصورتين الا في ثمان وحدات
الاولى وحدة الموضوع لو اختلفت في هذا الوحدة نحو زيد قائم عمرو
ليس بقائم لم تنافضا لجزا من قوامها وكذا في الثانية وحدة المحل
اذ لو اختلفتا فيهما نحو زيد قائم ليس بقاعد لم تنافضا والثالثة وحدة
الزمان اذ لو اختلفتا فيهما نحو زيد قائم ليللا زيد ليس بقائم نهرا لم تنافضا
والرابعة وحدة المكان اذ لو اختلفتا فيهما نحو زيد قائم في الدار زيد ليس
بقائم في السوق لم تنافضا والخامسة وحدة الاضافة اذ لو اختلفتا فيهما
نحو زيد اب وعمرو ليس باب ليكر لم تنافضا والسادس القوة والفعل
اذ لو اختلفتا فيهما بان يكون النسبة من احدهما بالقوة والاخر بالفعل نحو
الخمر في الدن مسكر اى بالقوة الخمر في الدن مسكر بالفعل لم تنافضا والابعة
وحدة الكل والجزء اذ لو اختلفتا في الجزء والكل نحو الزنجى اسود اى
بعضه والزنجى ليس باسود اى كله لم تنافضا والثامنة وحدة الشرط
اذ لو اختلفتا فيهما نحو الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض الجسم
ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود ولم يتحقق التناقض اعلم
ان اشتراط هذه الوحدات للتناقض انما هو من ذهب قدما المنطقيين

واما المتأخرون فقد اکتفوا بوحدين وحدة المحمول بناء على ان سائر
الوحدات منه جهة تحتها واما المحققون فقد اختصروا وحدة وهي
وحدة النسبة الحكمية حتى يكون الساب واراد على ما اورده عليه
الاجاب لانه متى اختلفتا تلك الامور اختلف النسبة الحكمية و
متى اتحدت وهذا المذهب اخصر واشمل والافلاخصر فيما ذكره
من الثمانية بل لا بد لتحقيق التناقض من وحدة العلة نحو النجار عامل
اى للسلطان النجار ليس بعامل لغيره والالة نحو زيد كاتب اى بالقلم
الواسطى وزيد ليس بكاتب اى بالقلم التركى والمفعول به نحو زيد ضارب
اى عمرو ازيد ليس بضارب اى بكر او التمييز نحو عندي عشرة درهما
ليس عندي اى دينار اى غير ذلك ولما كانت الشط المتقدم ذكرها
تم المخصوصات والمحصورات وكان للتناقض بين المحصورات شرط اخر
وهو الاختلاف في الكمية اذ ان يبينه فقال ونقيض الموصوبة الكلية
انما هو الالبية الجزئية ونقيض الالبية الكلية انما هو الموجبة الجزئية
لقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ولا شئ من
الانسان حيوان بعض الانسان حيوان فالمحصورات والامداد من المحصورات
اى اذا كانت القسيتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلاف
في الكلية والجزئية بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان قلت

قصد مع بقاء الايجاب والسلب بحالة اى مع بقاء حكمه على ما له يعنى
اذا كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان الاصل سلبا كان
العكس سلبا وانما اعتبر بقاءهما الاكتمال ^{في القضايا} ولم يجدو هما في
الاكثر جعل المذكور مادة لازمة للاصل المتوافقة في الايجاب والسلب
ومع بقاء التصديق والتكذيب بحاله اى ان كان الاصل صادقا باى وجه كان
العكس ايضا صادقا لانه لم يصدق عند صدق الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان
بالنسبة الى قولنا كل انسان حيوان او صدقا لكن لا بطريق الاستفاد او
مخصوص المادة نحو قولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان
ناطق لا بعد عكسه وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم القضية
فلو فرض صدقها يلزم صدق العكس والا لزم صدق المنزوم بدون صدق
اللازم وهو محال ولم يبق الكذب لانه يلزم من الكذب المنزوم كذب اللازم
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذى هو قولنا بعض
حيوان وله هذا قيل قوله والتكذيب لا يكون الا خطأ واجاب عنه
بعض الافاضل بان معنى قوله والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق
الاصل صدق لعكسه وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن اللازم
لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم وفيه تأمل اعلم ان العكس يطلق
بالاشتراك على ما ذكره المص ويسمى العكس المستوي وعلى ان نصيب

نقيض الموضوع محولا ونقيض المحمول موضوعا مع بقاء الكيف
والصدق بحاله وبسمى عكس النقيض كما اردنا عكس قولنا كل انسان
حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وانما لم يذكره لقلة استعماله
في العلوم والانتاج لان الانتاج بواسطة عكس النقيض لا يسمى
قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوي لرعاية حدود القضية فيه
ولما ثبت ان العكس عبارة عن تعيين قضية بحيث يلزم منه قضية
اخرى وكانت القضية اما موجبة او سلبية ابتداء بعكس الموجبة
لان الايجاب اشرف من السلب فقال والموجبة الكلية لا تنعكس كلية
لئلا يتحقق عبارة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك
المحمل اعم موضوعا والموضوع الاخص محمولا لا يكون المحمل فيها بالاختصاص
على الاعم وذلك لا يصدق كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم
يصدق كل حيوان انسان لعدم جوارحه على الاخص على كل افراد الاعم والا
يلزم ان لا يكون الاخص اخصا والا لزم اعتدال تنعكس جزئية لوجوب
ملاحظات عنوان الموضوع والمحمل في الموجبة كلية كانت او جزئية
وبالمثل فان يصدق الجزئية من الطرفين اى الاصل والعكس لانا اذا قلنا
كل انسان حيوان اى اذا قلنا بهذه الموجبة الكلية يصدق بعض
الحيوان انسان اى يصدق بهذه الموجبة الجزئية فان نجد شيئا موضوعا

بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان اعني افاده فيكون بعض الحيوان
انسانا لانا اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفاتين قلنا ان جعل تلك الذات
الموصوفة باحدى الوصفين موضوعا والوصف الاخر محمولا عليها او
نقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
واذا لم يصدق بانه الجزئية يصدق تقيضا وهو لا شئ من الحيوان
بانسانه فيلزم المتناقض بين الانسان والحيوان تقيضا الاصل وهو
ليس بعض الانسان حيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان فيلزم
اجتماع التقيضين وهو محال ونقول اذا صدق كل انسان حيوان
لزم ان يكون بعض الحيوان انسان والا لصدق تقيضا وهو لا شئ
من الحيوان بانسانه ونظم ذلك التقيضا الى الاصل بان جعل جعلناه
صغرى لكونه ايجاب الصغرى شرطا في الشكل الاول والتقيضا كبرى
لكونه كليا ينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هذا اكل
انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج من الانسان انسان
وهو محال والموجبة الجزئية ارضا اي كالموجبة الكلية لا تنعكسا
كلية بل تنعكس جزئية بهذه الجهة وهي انه اذا صدق بعض الحيوان
انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد هذا شائبا
معقولا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوان او نقول

او نقول اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان ^{يصدق} والآنقيض هو لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل
بعض الحيوان بانسان وهذا خلف او نعم هذه التقيضا الى الاصل
ينتج من الاشكال الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان
انسان ولا شئ من الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان
وهو محال ولما قل ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية
مطلقا ان يقصد بعض الانسان ولا ينعكس البعض فيه انسان
لكونه بل عكس فيه انسان او فيه بعض الانسان اجيب بان المراد
بفيه مرادنا ليس معناه الجزئية الجزئية اذ المعنى الجزئي لا يقع محمولا
بل المراد منه المفهوم الكلي وهو مسمى بفيه فنقولنا بعض الانسان
فيه معناه بعض مسمى بفيه فنعكس الى قولنا بعض المسمى
بفيه انسان فلا نقض والى الية الكلية فنعكس الى الية كلية وذلك
انعكاس الكلية الى الية الكلية بينا في نفسه فانه اذا صدق قولنا
لا شئ من الانسان كحجر صدق قولنا لا شئ من الحجر بانسان والا لصدق
تقيضا وهو بعض الانسان حجر فنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان
وقد كان الاصل لا شئ من الحجر بانسان صق ونظم هذا ان تقيضا
وهو بعض الانسان حجر الى الاصل بان نجعله صغرى هكذا بعض الانسان

جرو لا شئ من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان
ليس بانسان هف ولم يبين عكس السؤال بطريق الافتراض
لان الافتراض انما يصدق عند وجود الذات والسؤال لا يستلزم
وجود الذات بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الآفة الموجبات
والسالية الجزئية لا عكس لها لزوما اذ لو لزم لها عكس لا تنتفق
بما لا يكون فيها الموضوع اعلم من المحمول وذلك لانه يصدق بعض الحيوان
ليس بانسان لجواز سلب الخاص من بعض افراد العام ولا يصدق
عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العام
عن بعض افراد الخاص لا امتناع وجود الخاص بدون العام او نقول
لو صدق هذا العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق نقيضه
وهو كل حيوان انسان يلزم اجتماع التقيضات وهو مع وانما قال
لنوما لان قد يصدق العكس احيانا لخصوص المادة مثلا يصدق بعض
الانسان ليس بالحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان
واعلم ان المصطلح بذكر عكس المراد بالانحصار يكون المراد بالانحصار
بمنزلة المحصور وعدم الاعتداد بالانحصار في العلوم وانما
ان تعرف عكس الشئ بطريق الاجمال فاستمع لما القى عليك
من المقام فاعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة كلية او جزئية

او جزئية فتعكس موجبة جزئية لانه اذا صدق كلما كان او قد يكون
اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشئ
حيوانا كان انسانا والصدق نقيضه وهو قولنا ليس البتة اذا
كان الشئ حيوانا كان انسانا ونقسم هذا النقيض الى الاصل ينتج سلب
الشئ عن نفسه كذا قد يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا وليس
البتة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد
لا يكون الشئ اذا كان انسانا كان انسانا ضرورة صدق قولنا كلما
كان انسانا كان حيوانا وان كان سالية كلية فتعكس سالية
كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان فرسا
وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان الشئ فرسا كان انسانا والّا
لصدق نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشئ فرسا كان انسانا
وهو مع الاصل ينتج سلب الشئ عن نفسه ما سكتا قد يكون اذا
كان الشئ فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشئ انسانا
كان فرسا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشئ فرسا كان
فرسا وهو مع وانما السالية الجزئية فلا تعكس لصدق قولنا قد لا
يكون كذا لانه اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون
اذا كان هو الشئ انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان

حيوانا هذه اذا كانت الشرطية متصلة لزومية واذا كانت متقطعة
او متصلة انتفاقية فلا يعتبر انعكاسها لعدم فائدة وان اردت
ان تعرف العكس المستوي للشرطية بكماله وعكس النقيض للمحمليات
والشرطية فارجع الى المصطلح لما فرغ مما يتوقف عليه القياس من
القضايا ويحضر له من التناقض والعكس شرح في بيان القياس
الذي هو المقصود الاصم لان العدة في تحصيل المطالبة اليقينية
ولهذا قيل هو المطلب الاعلى والمقصود الاقصى من اصطلاح المنطقية
بالنسبة الى سائر الاصطلاحات فقال القياس اي مما يجب استخلاصه
القياس وهو لغة تقدير الشيء على مثل اخر واصطلاحا قول المؤلف
من اقوال متى سلمت لزوم عندها لذكرها قول اخر اعلم ان القياس
قسمان معقول وملفوظ اما المعقول فهو الذي يتركب من القضايا
المعقولة والملفوظ هو الذي يتركب من القضايا الملفوظة والاول
هو القياس حقيقة والثاني مجازي لانه على القياس المعقولة
فقط قول جنس معقولا او ملفوظا شامل لجميع الاقوال اي
المركبات وقوله المؤلف يتعلق به قول من اقوال والمداد بالاقوال ما فوق
الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين كقول العالم متغير
وكل متغير حادث والمؤلف مما فوق القولين كقولنا انبأنا

للمال خفية وكل اخذ للمال خفية سارق وكل سارق يقطع يده فهذه
مؤلف من ثلثة اقوال يلزم عنها قول اخر وهو انبأنا يقطع يده
يسمى الاول قياسا بسيطا والثاني مركبا لانه من قياسين فيخرج
به القول الواحد لانه لا يسمى قياسا وان لزوم عنه لانه قول اخر
كعكس المستوي عكس نقيض وقوله متى سلمت ههنا اقوال
اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة اي مقبولة
في نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزوم عنها لذكرها قول
اخر ليدخل في تعريف القياس الذي يقدهما حادثة والذي مقدماته
كاذبة كقول كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان
كان كاذبين الا انهما لو سلمنا لزوم عندهما قول اخر وهو كل انسان
حمار قوله لزوم يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فانهما وان
سلمت مقدمتهما لكن يلزم عندهما شيء اخر لا يمكن التخلف في
مدلولهما ولهذا لا يفيد ان اليقين اعلم ان الاستقراء هو اثبات
الحكم على كل شيء لوجود اكثر اجزائه وهو اما تام او ناقص لان الحكم
ان كان موجودا في جميع جزئياته فهو استقراء تام ويسمى قياسا
مقبولا كقولنا كل جسم اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منهما متحقق
فانه حكم بثبوت التمييز في جميع افراد الجسم بثبوت له لجماد سواء كان نباتا او

او غيره ولا حيوان سوا كان انسا او غيره اذ لم يوجد ذلك الحكم
 في جميع جزئياته بل في اكثرها فهو استفادة ناقصة لقول كل حيوان يتحرك
 فله الاسفل عند المضغ فالحيوان كل حكم عليه ثبوت تحركه فله الاسفل
 عند المضغ وذلك لان استفادة اكثر جزئيات الحيوان من الانسان و
 الفرس والبدق وغيرها ووجدها يتحرك فله الاسفل عند المضغ فحكمها
 ان كل حيوان يتحرك فله الاسفل عند المضغ مع ان غير ناعب لبعض افراد
 الحيوان فان التمساح نوع منه مع انه لا يتحرك فله الاسفل عند المضغ بل
 فله الاعلى والمتمثيل هو الاستدلال بثبوت الحكم في جزئي شئ بثبوت
 ذلك الحكم في جزء اخر لمعنى مشترك بينهما وبسمية الفقهاء قياسا
 كما يقال التبيذ حرام لانه مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالتبيذ حرام فانه
 يستدل على ثبوت الحرمة للتبيذ بثبوت الخمر لاشتراكهما في سبب
 الحرمة وهو ان سكار قوله عنهما يخرج المقدمتين المستلزمين لاحدهما
 كقولنا زيد قائم وعمر ذاهب فاهاتين القضيتين يستلزمان احدهما
 استلزام الكل من حيث هو كل للجزء ليس موقوفا على حصول الكل بل
 الامر بالعكس فلا يكون الجزء مستلزما للجزء والمفروض بخلافه ولم يذ
 حذفت احدهما بيقين الاخرى حاصلة فمعنى لزوم القول الاخر عن
 الاقوال ان كل قول منها داخل في حصول القول الاخر وقوله لانهما يخرج

كل واحد منهما داخل في حصول الاخرى والآ
 يلزم ان يكون صحيح

يخرج القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول اخر لكن لا لانه بل بواسطة
 الفعل متقدمة اجنبية كما في القياس المساو وهو ما يتركب من القولين
 بحيث يكون متعلق محمولهما موضوعا اخر لقولنا **ما و ب و ب ما و**
لج فيلزم من هذه بين القولين ان **ما و ب ما و ب** ولكن لا لانه بل بواسطة مقدمة
 اجنبية وهي ان كل **ما و ب** وللشي **ما و ب** ولك ذلك الشئ فان لم يصدق تلك المقدمة
 لم يلزم منها قول كما في قولنا **امباين ل ب و ب مباين ل** ولا يلزم منه ان
امباين ل لان مباين للمباين للشي يلزم ان يكون مباينا وكذا اذا قلنا ان
نقص ل و ب اذ لا يصدق ان **نقص النقص** نفس قول اخر وهو
 النتيجة فمعنى اخرتها ان يكون عين المقدمتين او عين احدهما وان لا
 يكون غيرهما او غير كل واحدة منهما واما ان لا يكون جزء من احدهما
 فقير المستلزم وانما شرط اخرتها لانه ان كانت عين المقدمتين
 كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكليم بالهذبان اي
 الكلام الغير المفيد وان كانت عين احدهما كما اذا قلنا العالم حادث
 لانه متغير والمتغير عالم والعالم حادث يلزم المصادرة وهو كون الممكن
 من الديل وهذا يفيد المطلوب لاشتماله على الدور المبرور عنه وهو
 ان القياس اما اقتدائي وهو الذي لم يكن النتيجة او تقيضيها من كونه
 فيه بالفعل وهو اما مركب من حيلتين كقولنا كل جسم مؤلف وكل

مؤلف محدث فكل جسم محدث وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل
 لانفسه ولا نقضه بل بالقوة لذكره ما دون صورة واما تركيب من شرط
 كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا
 فالارض مضيئة وانما سمي اقتضايا لكون المحدود فيه اعني المحدود
 الاصغر والحد الاكبر والحد الاوسط مقتضين غير متناهية واما
 استثنائي وهو يكون النتيجة او نقضها فيه مذكورة بالفعل انما
 سمي استثنائي لان الجملة على اداة الاستثناء المنقطع فمثلا كون
 النتيجة مذكورة فيه بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود ومثال كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بوجوده فالشمس ليست
 بطالعة فنقض النتيجة هو الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل لا يقال
 ذكر النتيجة بالفعل في الاستثناء في وجوب مغايرة النتيجة لكل
 من الاقوال على ذكر في تعريف القياس لانا نقول المداوية ذكر النتيجة
 ذكر اجزائها على التركيب الذي فيه النتيجة لان المقدمة الاولى من القياس
 وهي مجموع الشرطية من المقدمة والثاني فيكون النتيجة جزء هذا
 المقدمة في الظاهر والجزء مغاير لكل والمقدمة الثاني هي المشتملة
 على حرف الاستثناء ولا اشكال مغايرة النتيجة لهذه المقدمة وبها يابن

بينه فمع ارضا ما يقال من بين النتيجة او نقضها لو كانت مذكورة في الاستثناء
 بالفعل لزم ان يكون في الجزء القضية الشرطية حكما لان النتيجة تجب
 ان تكون قضية والقضية لا تكون بالاحكام فيلزم ان يكون الجزء القضية
 الشرطية قضية او يلزم ان لا يكون النتيجة قضية وكلها باطل قطعا
 ولما فرغ من تعريف القياس وتنقيحها الى قسمين شرع في تقسيم كل من
 القسمين وبيان احكامها وقدام الاقتراحي على الاستثناء لانه هو الاكثر
 الشائع في الاستعمالات وبه يحصل المجهول وانما يشترك من الجملة
 والشرطية بخلاف الاستثنائي اذ اعرفت بهذا فاعلم ان القياس الاقتراحي
 المحل الاجزائي لا محالة يشمل على حدود ثلثة موضع المطلوب ومحموله
 والمكر بينهما في المقدمتين فنقول المكر مقدمتي القياس و
 المداد بالمقدمتين القضيتين اللتان جعلنا القياس المكر بينهما سواء
 كانت موضوعا او محمولا او مقدهما او ثانيا ليا سمي حد او وسطا او سميته
 حدان ما يشتمل اليه المقدم كما لموضوعين والمحمول سمي حد او وسطا
 لكونه طرفي القسمة واما سميته او وسطا لكونه بين طرفي المطلوب كما
 مؤلف في المثال المذكور والفرض من ان بيان هذا المكر هو اثبات محمول
 المطلوب على موضوع الذي ثبتت المحمول عليه غير معلوم فلهذا المكر
 يحصل العلم بثبوت محمول المطلوب على موضوعه فلهذا قيل ان الموصل الى



المطلوب هو الحد الاوسط فقط وموضوع المطلوب في الحملية ومقدمة
في الشرطية يستحق حد صغيرا لانه اخص في الغلب والاخص اقل افراد
فيكون امفرو محموله اي محمول المطلوب في الحملية وتاليه في الشرطية يستحق
حد اكبر لانه اعم في الغلب اكثر افراد فيكون اكبر والمقدمة التي فيها
الامفرو محموله لا تشملها على الاصغر فيكون ذات الامفرو قليل يجوز
ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء والمقدمة التي فيها الاكبر محموله
كبرى لا تشملها على الكبرى فيكون ذات الاكبر ويسمى صغيرا كبرى بالمقدمة
ايضا لتقدمها على القول بالازم باعتبار حصوله من القياس يستحق نتيجة
وباعتبار الاستحصالي منه يسمى مطلوبا واقتضانا الصغير بالكبرى في
الاجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قسمة وضربا لكون الصغير
مشتركة بالكبرى ومضروبة فيها وخصيت التاليف اي الرهينة الحاطة
من اقتران الصغير والكبرى يسمى تشبيها بالرهينة العارضة
للجسم فان الشكل عند اسم انما يطلق على الرهينة الجسمية الحاصلة من
من احاطة الحد الواحد اي النهاية الواحدة كما في الكبرى والحدود الى النهاية
كما في المقلقات بالمقدار الذي هو عبارة عن الامتداد الطولي والعرضي
والعمقي واطلاق الشكل على الرهينة المعنوية فانما هي على سبيل التشبيه بالرهينة
المعنوية بالرهينة الجسمية فيكون من قبيل تشبيه المعقول بالحسوس والادراك

65
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغير الصغير
وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كل جسم مؤلف وكل
مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما يسمى بالشكل الاول لانه يدهمها
الانتاج وارد على حكم الطبع ومقتضى العقل فان الطبيعة مجبولة
على الانتقال من الشيء الى الاواسط بان يتصور العقل اول ذلك الشيء ثم
يحكم عليه بالواسط بان يحمل الواسط عليه ثم يحكم على الواسط بـ
اخر بان يحمل ذلك عليه حتى يلزم من مذهب الحكمين اعني الحكم على
الشيء بالواسط والحكم على الواسط بـ شيء اخر الحكم على ذلك الشيء بـ شيء
اخر فانه اوضح من هذا الشكل في المرتبة الاولى وان كان بالعكس اي ان كان
الحد الاوسط موضوعا في الصغير ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان بعض الحيوان ناطق
وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغير والكبرى فهو الشكل
الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق بعض الحيوان
ناطق وان كان الحد الاوسط محمولا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كل
انسان حيوان ولا شيء من الفرس حيوان فلا شيء من الانسان فرس
وانما كان بهذا الشكل ثانيا وما قبله ثالث لان الثاني يشترك الاول
في اشرف مقدمته وهو الصغير من حيث اشتماله على موضع المطلوب

الذي هو اشرف منه ~~وهو الصفري~~ من المحمول ^{الذي} لانه لا جلد يطلب
الكبرى فكانت في الصفري اشرفية بهذا الاعتبار وقدم على سائر الاشكال
الباقية فكان ثانيا والثالث ركن الاول في اخر مقدمته و
ما في الكبرى من حيث اشتماله على محمول المطلوب الذي هو اخر
الموضوع لانه ربما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخر من الموضوع
بخلاف الرابع فانه اشرف الى مع الاول اصلا فلهذا الاشكال الرابع
المذكورة في المنطق والفرق بينهما بحسب الماهية والاشرف ما
ذكرناه اخفا واما الفرق بحسب الانتاج فالاول ينتج المطالب
الاربعة الكلياتين والجذبتين والثاني ينتج السلبتين والثالث
ينتجان الجزئيتين واما بحسب الاشتراط فالاول بحسب الكيف والآخر
الصفري وبحسب الكمية كلية الكبرى والثاني بحسب الكيف اخفا
المقدمتين بالاجاب والسلب وبحسب الكم كلية الكبرى والثالث
بحسب الكيف اجاب الصفري وبحسب الكم كلية احدهما و
الرابع بحسب الكيف والكم اما اجاب المقدمتين مع كلية الصفري
واختلافا فيهما بالاجاب والسلب مع كلية احدهما والبراهين في
المطلوب ولما كانت الاشكال الاربعة غير متوالية الاقدام واستحتاج
المطالب لكونه في بعضها بالتعسر وفي بعضها بالتيسر اشار اليه

اليه بقوله والشكل الرابع منها اي من هذه الاشكال الاربعة بعيد عن الطبع
جد لانه لا ينتج منه المطلوب الا بالتعسر والمخالفة الاول التقريب
من الطبع الوارد على النظم الطبعي في كانت مقدمتين ولهذه اوضاع في
المرتبة الرابع حتى ان سقط بعضهم عن درجة الاعتبار فان قلت اذا
كان الحد الاوسط موضوعا في الصفري ومحمولا في الكبرى في اشكال
الرابع يكون احد المكررين واقعا في اول القياس والاخر في اخره فيكون
طرفا المطلوب فيه واقعين بين المكررين حال كونهما مفردين فينبغي
ان يكون انتاج الرابع اوضح الاشارة لان المقول من تركيب القياس
هو ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب والمقارنة في الشكل الرابع حالة
دون الشكل الباقية فمما وجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع قلت وجه
ان المقارنة تشبيه المصادرة وايضا لما وقع في الشكل الرابع موضوع
المطلوب محمولا في الصفري ومحموله موضوعا في الكبرى محتاج عند تركيب
النتيجة الى ان يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا فيحتاج الى تفسير
تفسيرين ولهذا جعل بعيد عن الطبع لكثرة الاعمال عند انتاج المطلوب
بخلاف الاشكال الباقية والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج
الى الشكل الثاني الى الاول في استنتاجه لانه لغاية قربه من الاول
لما ركنه آياه في صفراء التي ما في اشرف المقدمتين ينقاد به

باستقامة الطبع المنتجة من غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث
 والرابع فانهما بعيدان من الاول بالنسبة الى الثاني فاذا ردت الثاني
 الى الاول برده بالعكس الكبيرى لانه موافق للاول في صفاته فخالف
 له في كبراه فاذا عكست كبراه يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
 يصير عين الاول كما في قولنا كل انسان حيوان وليس من الفرس
 بحيوان فنقول في كبراه الاشئ من الحيوان بفرس والثالث برده الى
 الاول بعكس الصغرى لانه موافق له في كبراه كقولنا كل انسان حيوان
 وكل انسان ناطق فاذا عكست صفاته قلت كل حيوان انسان فيصير
 عين الاول والرابع برده الى الاول بعكس الترتيب اى يجعل الصغرى
 كبرى والكبرى صغرى كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
 فاذا عكست الترتيب قلت كل ناطق انسان وكل انسان حيوان
 وبكسر المقدمتين جميعا بان نقول في صفاته بعض الحيوان انسان
 وفي كبراه بعض الانسان ناطق وان كان هذا غريبه منتج لعدم كلية
 الكبرى ومثالا لما ينتج منه كل حيوان ناطق ولا شئ من الحيوان
 بناطق فينتج بعض الانسان ناطق وانما ينتج الشكل الثانى
 عند اختلاف مقدمتيه بالاجاب والسلب بان يكون احدهما
 موجبة والاخرى سالبة لانه لو انتفقا في الاجاب والسلب

لزم الاختلاف الموجبة لعدم الانتاج فان معنى الانتاج يستلزم
 ذات القياس النتيجة فلو انتقض هذا الشرط لصدق القياس
 الوارد على صورة واحدة مع النتيجة الموجبة واخر مع النتيجة الى
 الالبية وهو يدل ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس اما
 اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل فرس حيوان وكل حائل حيوان
 والحق الاجاب وهو كل فرس حائل ولو بدلتا الكبرى بقولنا وكل
 انسان حيوان كان الحق وهو كل فرس ولو بدلتا الكبرى بقولنا
 وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو لا شئ من الفرس
 بانسان واما اذا كانتا سلبتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان
 بفرس ولا شئ من الناطق بفرس والحق الاجاب وهو كل انسان ناطق
 ولو بدلتا الكبرى بقولنا لا شئ من الفرس بجوار كان السلب وهو
 لا شئ من الانسان بجوار ومع هذا الشرط يشترط في الشكل كلية
 الكبرى والاختلفت النتيجة ايضا اما اذا كان موجبة جزئية فلانه
 يصدق قولنا لا شئ من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان
 فكان الحق الاجاب وهو كل فرس حيوان ولو بدلتا بقولنا بعض
 الناطق انسان كان الحق السلب وهو لا شئ من الفرس بناطق
 واما اذا كانت سالبة جزئية فلانه يصدق قولنا كل انسان ناطق

وبعض المحبون ليس بناطق فالحق الابواب وهو كل انسان حيوان
ولوليد لنا بقولنا بعض الفرس ليس بناطق كان الحق السلب وهو
لا شئ من الانسان بفرس ولم يذكر المصنف من الشروط مع
انه لا بد من ذكره والشكل الاول هو الذي جعل معيارا في ميزان
العلوم لانه هو الاصل من بين الاشكال والباقي مرتدة اليه عند الاحتياج
فتصوره من هنا وحده مع ضروبه ليحتمل دستور اى قانونا ومرجعا
يكفى به ونوطه لفهم الباقي وينتج اى يستحصل منه المطلوب
ولما كان الشكل الاول واردا على النظم الطبع وكان دستورا في هذا
الفن والشكل الثاني لا يحتاج من له عقل سليم الى ارجاء الاول في
الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اضم الفن الاول والثاني حيث
نعرض لبيان شرط انتاجهما وشرط انتاجه ابواب الصغرى وكلمة
الكبرى ولما كان الاول مستحقا لمزيد الاهتمام تصدى لبيان ضروبه ايضا
فقال ضروبه المنتجة اربعة والقياس العقلي يقتضى ستة عشر
وهذا بناء على انه لا عيرة للمنتجة والطبيعة في الانتاج والافاق
يقتضى اربعة وستين ضربا وعلى ان الخصبة في قوة الجزئية والكلمة
والطبيعة ^{ساقطة} عن درجة الاعتبار وان الممثلة في قوة الجزئية فيكون
القضية المعتمدة منها اى المحصورة والمحصورة اربعة الموجبة الكلية

الكلية والالبة الكلية والموجبة الجزئية والالبة الجزئية وهي كلتا
معتبة في الصغرى والكبرى ان افترضت احدى الصغرى الاربعة باحدى
الكبرى الاربع يحصل ستة عشر ضربا وذلك ان كان الصغرى موجبة كلية
او سالبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او
سالبة جزئية وان كانت الصغرى سالبة كلية والكبرى اما موجبة
كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وان كانت
موجبة جزئية فالكبرى اما كذلك وان كانت سالبة جزئية فالكبرى
كذلك ولما اشترط فيه ابواب ابواب الصغرى بناء على ان لو كانت
سالبة لم يندرج الا صفر تحت الاوسط فلم يعتد بالحكم من الاوسط الى
الا صفر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والا صفر ليس
ما ثبت له الاوسط ^{لانه الحكم في الكبرى على بعض الاوسط} فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على
الا صفر سقط ثمانية اضراب وهي الصغرى الالبة مع الكبريات
الاربعة والصغرى الالبة الجزئية مع الكبريات الاربعة كذلك لما
اشترط فيه كلية الكبرى بناء على انها لو كانت جزئية لم يندرج الا
تحت الاوسط ويجوز ان يكون الا صفر غير ذلك البعض فالحكم على
البعض الاوسط لا ينعدي الى الا صفر سقط اربعة اخرى وهي الصغرى
الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية والالبة الجزئية كبرى فبقى بعد

لانه الحكم في الكبرى على بعض الاوسط
والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة
الجزئية والالبة الجزئية كبرى

الاسقاط اربعة اضرب الضرب الاول من موجبتين كلتيهما ينتج
 موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
 محدث الضرب الثاني من موجبة جزئية وصغرى وموجبة كلية كبيرة
 ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
 فبعض الجسم حادث الضرب الرابع من موجبة جزئية وصغرى
 وسالبة كلية كبيرة ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
 مؤلف ولا شئ من المؤلف يقدم فبعض الجسم ليس يقدم في
 ترتيب هذا الضرب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف المحل
 وهو الموجبة الكلية لا شئ لها على الشرفين الايجاب والكلية و
 الثاني ينتج الالية الكلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية لان
 الكلية اشرف من الجزئية لكونها مملو ومضبوطا ونافعها في العلوم والاش
 ينتج الموجبة الجزئية وهي اشرف من الالية لان شرفا واحدا وهو
 الايجاب والسلب وليس ينتج الرابع من الشرفين ولهذا اوقع في المرتبة
 الرابع فعلم من هذا ان الشكل الاول ينتج المطالب الاربعة الموجبتين
 والبتين كما مر والضروب المنتجة للشكل الثاني اربعة ايضا
 وللشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة
 عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثلة البراهين عليه يطلب من

من المطلوبات اعلم ان النتيجة تتبع اختصار المقدمات مثلا اذا
 كان القياس مركبا من موجبة وسالبة ينتج سالبة وان كان مركبا
 من جزئية وكلية ينتج جزئية ولما قسم القياس من قبل الاقتراض
 والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شئ يتركبه فقال
 والقياس الاقتراضي بحسب التركيب ستة اقسام لانه اما مركب
 من مقدمتين كلتيهما حليتين ويسمى هذا اقتراضيا حلييا كما مر في قولنا
 كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث واما مركب من مقدمتين
 شرطيتين منفصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وكلما كانت الشمس النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتراض
 مقدمتين المقدمتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمداد من
 المنفصلتين لروميته لا انتفاقيته لان لا فائدة في اشكال المركبة
 من الانتفاقيات لان العلم بالقياس في المركب فيكونان معلوم
 والاجتماع من غير التفات الى الاوسط فلا يكون الاوسط محتاجا اليه
 واما مركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد فردي
 اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من
 هاتين المقدمتين كل عدد فردي هو اما زوج او زوج الزوج او زوج الفرد
 لان الصادق من المنفصلة الاولى ان كانت الفردية فهو اقسام النتيجة

منها موقوف على العلم بوجود الاصل
 والاكثر في نفس الامر

وان كان الزوجية وهي متحدة في قسمين كان احد قسميه المذكورين
في النتيجة ايضا فنصدق النتيجة المركبة من الاقلم الثالثة قطعا اعلم
ان العدد اهما ان يكون منقسم الى المتساويين او لا فان كان منقسما
الى المتساويين فهو الزوج كالاشياء مثلا وان لم ينقسم الى المتساويين
بان لا ينقسم اصلا كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين كالثلثة
فهو الفرد ثم الزوج ان ينقسم الى ما ينقسم المتساويين فهو زوج
الزوج كالاربعة وان لم ينقسم فهو زوج الفرد كالسنة واما مركب من
مقدمتين حملية ومقدمة متصلة سواء كان المتصلة صفية والحملية
كبيرة كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان
جسم ينتج من هاتين المقدمتين كلما كان هذا الشيء انسانا
فهو جسم او كانت الحملية صفية والمتصلة كبيرة كقولنا كل انسان
جسم وكلما كان هذا الجسم ماشيا فهو حيوان ينتج من الشكل
الاول كل انسان حيوان واما مركب من مقدمة متصلة وحملية ومقدمة
متصلة سواء كان المتصلة صفية والحملية كبيرة كقولنا كل
عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين وان كان
الحملية صفية والمتصلة كبيرة كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
اما ابيض او اسود ينتج كل انسان اما ابيض او اسود واما

واما مركب من مقدمة متصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المتصلة
صفية والمتصلة كبيرة كقولنا كلما كان هذا الانسان فهو حيوان فكل
حيوان اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين كلما كان
هذا الانسان فهو اما ابيض او اسود وان كان المتصلة صفية والمتصلة
كبيرة كقولنا انسانا اما ابيض او اسود فهو حيوان ينتج كلما كان
هذا الانسان فهو حيوان اعلم ان الاشكال الاربعة بنعقد في كل واحد
من اقسام الشرطية ويكون شرط وحال نتيجته في الكمية والكيفية
كما في الحملية من غير فرق الا ان المص لم يذكره من غير الشكل الاول فان
اروت الاستقصاء فارجعوا الى المطولات ولما فرغ من بيان الاقلم الى
شرح في بيان الاستنتاج فقال واما القياس الاستنتاج فهو
مركب دأما من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى استنتاجية اعني
وضع احد جزئي الشرطية اي ايجابه او رفعه اي سلبه ليلزم وضع
جزئها الاخر او رفعه فاقامه بحسب التركيب سنة وذلك لان الشرطية
الموضوعة فيه لا يخلو من ان تكون متصلة او متقطعة حقيقية او مأمنة
المطلوب الجمع او مأمنة الخلو فشرط انتاجه امور ثلثة احدها كون الشرطية
الشرطية موجبة وثانيها لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان
كانت متقطعة وثالثها احد الامرين في المتصلة اما كلية شرطية او

او كلية الاستثنائية اذا عرفت هذه فالشرطية الموضوعية اي في
 القياس الاستثنائي ان كانت متصلة موجبة لزومية كلية الشرطية
 والاستثنائية في غيرهما يتصور على اربعة اوجه لانه اما ان يكون بعين
 المقدم او نقيضه او بعين التالي او نقيضه فالاول والرابع ينتجان
 والثاني والثالث عقيمان اشارة بقوله فاستثناء عين المقدم
 ينتج عين التالي لان المقدم ملزوم والتالي لازم ووجود الملزوم
 يستلزم وجود اللازم والاكتمال انعكاس اللازم من الملزوم فيبطل
 الملازمة ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انما فيكون حيوانا
 فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم لان وجود اللازم يستلزم
 وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم كالحيوان ووجود الاخص
 الاعم لا يستلزم وجود الاخص والاستثناء نقيض التالي ينتج
 نقيض المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
 واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كقولنا
 ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا
 فلانه ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لانه لا يلزم
 من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم اخص
 من اللازم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم فان قلت

كقولنا

قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملزمة الملازمة عامة اما اذا كانت
 مساوية فالانتاج ضروري كما في قولنا كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود ولكن النهار موجود الشمس طالعة ولو قلنا لكن
 الشمس ليست بطالعة ينتج ان النهار ليس بموجود قلت
 الانتاج مهران بخصوص المادة للذات المقدمات والمتراد بالانتاج مهران
 ما يكون لذات المقدمات وان كانت اي الشرطية الموضوعية في القياس
 الاستثنائي منقطعة لزم ان يكون موجبة عنادية سواء كانت حقيقة
 او مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت حقيقة فالاستثناء في غيرها
 يتصور على اربعة اوجه كلها منتجة اثنتان باعتبار الوضع واثنان
 باعتبار الرفع لان وضع كل من الجزئين ينتج رفع الآخر ورفع كل
 منهما ينتج وضع الآخر اشارة بقوله فاستثناء عين احد الجزئين
 مقدما كان او تاليا ينتج نقيض الآخر لان وجود احد المعاندين
 ضد قائلين عدم الانتاج بينهما كقولنا اما زوج واما فرد
 لكنه زوج ينتج انه يستلزم انه بفرد ولكنه فرد ينتج انه ليس
 واستثناء نقيض احدهما اي احدي الطرفين ينتج عين الآخر لانتفاء
 الخلو بينهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه ليس بفرد ينتج
 انه فرد ولكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وان كان مانعة الجمع و

ينتج ان الشخص

ومنى المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقبض الاخر فاستثنى
 فيها ايضا على اربعة اوجه اثنتان ينتجان وهو استثناء على احد
 الجزئين ينتج نقبض الاخر لا متناع اجتماعهما في الصدق كقولنا
 هذا الشئ اما شجرة واما حجر لكنه شجر فهو لا حجر ولكنه حجر فهو
 لا شجر واثنتان عقمان وهما استثناء نقبض احد الجزئين
 لا ينتج على الاخر لا متناع الخلو بينهما كقولنا هذا الشئ اما شجر
 او حجر لكنه لا شجر لا ينتج انه حجر او لكنه لا حجر لا ينتج انه شجر
 وان كانت مانعة الخلو وهى المركب من قضيتين كل منهما اعم
 من الاخر فاستثناء فيها ايضا يتصور على اربعة اوجه اثنتان
 ينتجان وهما استثناء نقبض احد الجزئين ينتج على الاخر
 كقولنا هذا الشئ اما لا شجر او لا حجر او لكنه حجر ينتج انه لا شجر
 واثنتان عقمان وهما استثناء على احد الجزئين لا ينتج
 نقبض الاخر لجواز الجمع بينهما كقولنا اما هذا الشئ لا حجر
 او لا شجر لكنه لا حجر لا ينتج انه شجر او لكنه لا شجر لا ينتج
 فصار مجموع المنتجات في القياس الاستثناء عشرة والعقمان
 ستة ولما فرغ من بيان القياس باعتبار الصورة شرع في بيان
 اقسامه بحسب المادة فان المنطق كما يبحث عن الصورة يبحث

يبحث عن المادة والقياس بحسب المادة خمسة بسموها
 الصنائع الخمسة ووجه الضبط انه ان تركيب من المقدمات
 اليقينية بسموها برهان وان تركيب من المظنونيات او المقبوليات
 بسموها باخطابة وان تركيب من المشهور يسمى جدلا وان تركيب
 من المخيلات يسمى شوا وان تركيب من الشبهات باليقينيات
 والظنيات يسمى مقالة ولما كان البرهان مركب من اليقينية
 قد مر على ما لا يكون مركبا منها فقال البرهان أى من جملة الصنائع
 الخمس البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية
 لا تحتاج اليقينية قوله قياس جند شمل الاقيسة الخمسة قوله
 مؤلف انما ذكره ليعلم ان قوله من مقدمات وهو انما ذكره
 ليوصف به قوله يقينية وهو يخرج غير البرهان وقوله لا تحتاج
 اليقينية كونه الاحتمال اذ يلزم كميل اجزاء الحد لانه علمه غائبة له
 ذكره ليشمل التعريف على العلل الاربعة لان من لطائف
 التعريف والغائية فالمؤلف اشارة الى الصورة بالمطابقة
 فان صورة البرهان هى الرتبة الاجتماعية للمقدمات والفاعل
 بالالتزام اذ لا بد لكل تأليف من مؤلف وهو القوة العاقلة من هنا
 والمقدم اشارة الى المادة والانتاج اليقينية اشارة الى الغائية

ان يشتمل على العلل الاربعة وهى المادية
 والصورية والغائية

لان المقصود من البرهان انتاج المطلوب اليقين واليقين هو
اعتقاد الشيء بان لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع
غير ممكن الزوال فان اعتقاد المعتقد كونه الشيء كذا اما ان يكون
مع احتمال نقيضه او لا فان كان الاول فلا يتخلو اما ان يكون
طرفاه مساويين او يكون احدهما راجحا فان كان الاول فهو
الشك وان كان الثاني فهو المرجح فالراجح هو الظن والمرجوح
هو الوهم وان كان الثالث وهو ما يكون بلا احتمال نقيضه
فلا يتخلو اما ان يكون مطابقا لنفس الامر او لا الثاني هو
الجهل المركب والاول فلا يتخلو اما ان يكون ممكن الزوال او لا
فالاول هو التقليد والثاني هو اليقين فاليقين الاول في
تعريف اليقين اعني اعتقاد الشيء جنس شامل للواقف
الاشد اكرا اعني الشك والظن والوهم والجهل والتقليد واليقين
قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن والشك والوهم قوله مطابقا
للاواقع يخرج الجهل وقوله غير ممكن الزوال يخرج التقليد ثم اعلم
ان البرهان قسمان احدهما ملتي وهو ما كان الحد الاوسط فيه
علته لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذامن والخارج كقولنا زيد
متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محمود فزيد محمود

٢٢
م فتعفن الاخلاط علته ثبوت الحمى لزيد في الذامن والخارج
انما سمى ملتي لا فائدة للمتي اي العلة في السؤل بها بحاجب بل
سكان كذا فهو منسوب اليهم وثانيها انتي وهو ما كان الحد الاوسط
علته لنسبة المذكورة في الذامن لا في الخارج كقولنا زيد محمود
وكل محمود متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علته
لثبوت تعفن الاخلاط لزيد في الذامن لا في الخارج بل الامر بالله
بالعكس في الخارج اذ النقص علته للحمى وانما سمى انتي لاقتضا
على انية الحكم اي ثبوته ان الامر كذا فهو منسوب لان ولما
كانت المقدمة اليقينية المذكورة في تعريف البرهان اعلم من
الضرورة وهي لا تحتاج في حصولها الى نظر وفكر والنظرية
التي تحتاج في حصولها اليه اراد ان يبين الضرورية بانها فاق
واليقينية اسم سمة اي مخصصة فيبرلان الحكم بصدق
النسبة اما العقل او المحس او كلاهما معا لا المدرك منحصرة
فيها فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طرفيه بلا توقف
على وسط حاض في الذامن فهو الاول وان توقف عليه فهو
الحقاي قيا سائر ملتها وان كان المحس فهو المثلث وان كان
كلاهما معا فهو على ثلاثة اقسام لان المحس الذي يكون مع العقل

اما ان يكون حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهو
المتواترات وان كان غيره فاما ان يحتاج العقل في الجزم الى
تكرار المبادئ او لا يحتاج فان احتاج فهي المجربات وان لم
يحتاج فهي الحدسيات والى ما ذكره اشار المص بقوله احدها
اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء و
الرواد والبسيضا لا يحتاجان فان العقل في هذا الحكم حكم
بمجرد تصور الطرفين وثانيهما مبادئ وبسي حدسيات
كقولنا الشمس مشرقة في المذكر وبالبصر والنار محترقة في المذكر
بالسمع فان العقل في هذين الحكمين يحتاج الى المبادئ
بالحس هذا اذا كان الحس من الحواس الظاهرة وان كان من
الحواس الباطنة تسمى وجدانية ان لنا جوعا وعطشا
وثالتهما مجربات كقولنا شرب القموني يسهل الصفاء فان
العقل في هذا الحكم يحتاج الى تكرار المبادئ ورايعها حدسيات
كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف مكانات
نوره. قريب وبعد عن الشمس او مختلف عند حيولة الارض
بينهما فان العقل يحكم فيهما بمجرد الحدس المفيد للعلم وسرعة انتقال
الذهن من المبادئ الى المطالب والفرق بينه وبين الفكر لانه فيه من

من حركتين حركته لتحويل المبادئ وهي حركة المطالب الى المبادئ
لتحويل الصورة وهي حركة من المبادئ الى المطالب بخلاف الحدس
فانه لا حركة فيه اصلا لا يقال الانتقال في الحدس حركته فكيف لا حركة
فيه لانه قول الانتقال فيه دفعي ولا شيء من الحركة بدفعي لوجوب
كون الحركة تدرجية اذ الحركة هو الخروج من القوة الى الفعل لا على
سبيل التدرج ولهذا قد يكون اختلاف الناس في الفكر بالسرعة
والبطء اما في الحدس فليس الا بالعقل والكثرة لعلم ان المجرب او الحدسي
لا يصلح ان تكون حجة القياس بحوزة ان حصل له ذلك الغير
الحدس والتجربة المفيدان للعلم والفرق بينهما ان الحدسيات واقعة
بغير احتياج بخلاف المجربات وخامسها متواترات كقولنا محمد عليه
السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة عليه فان العقل يحكم بذلك
بواسطة السماع من الجميع الذي استحالة توطئهم على الكذب والاضاح
في حصول التواتر بل حصول علم اليقين للسامع من خير المنجبرين ولا
يقدر فيه عدد معين مثل عشرين وثلاثين وسبعين وغيرها و
سادسها قضاياف قياس تراها معها كقولنا الاربعة زوج لانه فالعقل يحكم
بزوجية الاربعة بسبب وسط حاضر قريب في الذهن وهو الانقسام
بمنها وبين والمراد بالوسط هو الحد الاوسط المفارق بقولنا لانه

كقولنا العدد الاربعة زوج لان منقسم بمساويين وكل منقسم
بمساويين زوج فهذه الاوسط متصرف في الذم عند تصور الاربعة
زوج ولما فرغ عن البقاسم البرهان ومقدماته البقينية شرع في غير
البقينية فقال العدل من جملة صناعات الخمس العدل وهو قياس
مؤلف من مقدمات مشهورة والمراد بالمقدمة المشهورة هي
القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة اعتداف عموم الناس بها
اما المصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما رقة كقولنا
مرأة الفقراء محبوبة واکرام الضعفاء واجب كقوله عليه السلام
اکرموا الضعفاء ولو كان كافرا او لجمية كقولنا كشف العورة
مزموم في المحافل ومسا فظة اهل البيت لازمة والعادة كقوله
ذبح الجبدان عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم والمقدمات
المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الاوليات والفرق بينهما
ان في الاوليات كفي تصور الطرفين محكم العقل بخلاف المشهورة
فانها تحتاج الى شيء من هذه المذكورات وايضا ان المشهورات
قد يكون صدوقه والفرض من ترتيب العدل الزام الخصم وافئ
منه قاصر عن ادراك مقدمة البرهان الخطابية اي من جملة ال
الصناعات الخمس الخطابية وهو قياس مؤلف من مقدمات

مقبولة عن شخص معتقد فيه اما لامر سماعا كما عجزنا الانبياء
وكما ان الاوليات والاختصاص بمزية عقله كالعلماء او بمزية دينه
كالصلحاء او قياس مؤلف من مقدمات ظنونة وهي التي يحكم
العقل بها احكاما اجماعا مع تجاوز نقبضه تجوزا مرجوحا كقولنا
هذه الحياطة ينشر منه التراب فينهدم وكقولنا فلان بطون
باليل قهوس رقيق والفرض من الخطابية ترغيب الناس في فعل
الحمد وتغفيرهم عن فعل الشر كما يفعل الخطاباء والواعظ الشر
من جملة تلك الصناعات الخمس الشعر وهو قياس مؤلف من
مقدمات مخيلة تستنبط منها النفس او تنقبض ومثل هذا المقدمات
يسمى مخيلا وهي القضايا التي يستحيل بها النفس منها فيضا وسطا
كما لو قيل الخمر باقوة سيالة تستنبط بها النفس وترغيب
في شربها وكما لو قيل العمل مرة بهوعة فالنفس تنقبض وتنفر
والفرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب ليصير
فعل او ترك او رضاء او سخط ولهذا يفيد في بعض الحروب
وعند الاسماعية والاستطاف ما لا يفيد غيره فان الناس اطوع
للتخييل منزم التصديق لكونه اعذب والزم قال العلامة الرازي
ويزيد في انفعال النفس ان يكون الشعر على وزن او ينشر

بصوت صليب فان قيل علم منه ان الشر لا يطلب به التصديق
 بل يطلب التخييل فلا يكون قياسا قلنا بل ان التخييل لما
 جرى مجرى التصديق من جهة ناشئة في النفس قياسا ورسا
 عدم من الاقيسة المغالطة اي من جهة تلك الصناعة الخس
 المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدما كاذبة شبيهة بالحق
 ولم تكن حقا وتسمى كسفا او شبيهة بالمشهور ولم يكن مشهورا
 وتسمى مشاغية او من مقدما وهمية كاذبة وهي القضا بالكا
 الكاذبة التي يحكم بها الوهم الانسان في امور غير محسوسة فانه
 لو حكم في الامور المحسوسة لم يكن كاذبة كما لو حكم بحكم
 الحناء وقبح الشربواء واما لو حكم في المعقولات الصرفة
 فانه يكون هذا الحكم كاذبا قطعيا وذلك لان الوهم قوة جسيمة
 يدرك بها المعاني الجسمية المنزعة في المحسوسات فتلك القوا
 للمحسوس الذي لا يدرك به الا المحسوسات فتسمى لو حكم الوهم في
 المحسوسات تصديق هذا الحكم والعقل بصدق فيه فتسمى لو حكم
 في المعقولات كذب هذا الحكم لعدم ادراكه في الامور المعقولات
 ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل في المقدما البينة لا يتأثر
 مثل قولنا المبيت جهاد وكل جهاد لا يخاف مع انه يخالف العقل في

في النتيجة كالحكم بالخوف من الموت اذ عرفت هذا فاعلم ان المغالطة
 تنقسم في قسمين القسم الاول وهو مركب من مقدما كاذبة وهو
 تقسيمها بقياس فاسد لا يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة
 الكاذبة وفادته وقد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة المادة
 اما فادته من جهة الصورة فانه يكون بانشتقا والشرط ان لا يكون
 الصغرى في الشكل الاول سلبية والكبرى جزمية واما فادته من جهة
 المادة فبانه يجعل المطلوب مقدمة القياس كما يقال كل انسان بشير
 وكل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق وسبب الفلط ما فيه من المصاد
 على المطلوب لما مر من تعريف القياس ان النتيجة يجب ان يكون قول
 اخر وهي هنا ليست كذلك بل عين احد المقدمين لموافق الانسان
 للبشر او بان يتعمل المقدما الكاذبة على انهما صادقة بوسطها
 ايها اما من جهة الصورة فالفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل
 فرس صر حال ينتج ان تلك الصورة صر حال او من جهة المعنى وذلك يكون
 بوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كما يقال الاسم كلمة والكلمة
 اما اسم او فعل او حرف ينتج ان الاسم اما كلفعل او اسم او حرف
 وهو انقسام الشيء الى نفسه والغيره وقد يكون بعدم رعاية وجود
 الموضوع في الجزئية كقولنا كل انسان وفرد من جنس ينتج من الشكل الثاني

فهو انسان وكل انسان وورث فهو نوري

ان بعض الناس فرس ووجه الفلظ ان موضوع الصغرى والكبرى
غير موجود الا ان شئ من الموجود يصدق عليه انه انسان وفرس والعوض
من تأليف المغالطة تغليب الخصم ورفع الفارقة العظيمة فيها
معرفة بالاحتمال عنهما والعمدة اى ما يعتمد عليه من هذه الصغرى والخبر
هو البرهان لا غير قيل في قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والنهية
الى البرهان والموعظة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل فيكون من هذه الى
معتمد اعليه في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفسه
المستلزم لا السمة هو البرهان فقط اذ به يتوصل الى دون التوصل
القوية والاحكام النبوية ولهذا اختص المصنف العمدة بالبرهان
فقط ولكن هذا اخر الرسالة في المنطق قال جماعة الفقيه المحتاج
الى ربه القدير محمد بن مغيث علمهما الله تعالى بلفظ الخفى والجلي
ولكن هذا اخر ما اورثنا جمع من الشروح والحواشى اعانتهم الطالعين
وصيانتهم للراغبين جعلنا الله واياكم من الطالبين الصالحين و

وحشرنا واياكم في زمرة السعداء والصالحين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله
تعالى على سيدنا محمد واله
الطيبين الطاهرين تمت
قد وقع تحرير هذا
الكتاب من يد
عبد الضعيف
يوسف بن احمد
غفر الله له
والوالديه
واحد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي نقص شبابك للحدادين بقدرته القاهرة
 والصلوة والسلام على نبيه الذي منع نقابيش للكافرين
 بعجزه الباهرة وعلى الدواصبا الذين عارضوا اساطير
 الاولين بالحق الظاهرة فيقول العبد الفقير محمد بن
 الشيخ البشير باطمة عاملة الله القدير وهو لطيف
 بعبد الحقير لقد كنت جعت الزم اذاب البحث او جز لفظ
 واوفر جمع واحسن نظم والسر حفظ واسهل ترتيب
 تذكرة لايوان المؤمنين فاردت الان ان اشرح عليه
 بعد التمهيد والتنويع تبصرة لمن اراد شفعة النفع من
 المتعلمين لتألف طبايعهم بكلام الكاملين نفعهم الله تعالى مع
 احساننا ظله يوم يقوم الناس لرب العالمين وهو مالك
 يوم الدين الوظيفة قال اسماعيل بن خازن الجوهري في
 كتابه الصحاح الوظيفة ما يقدر للانسان في كل يوم من طعام
 او رزق وقد وظيفت توظيفاً انتهى وهما هي النوع الثلاثة
 لتما نقص اجمالي او تفصيلي وهو منع وممانعة ومناقضة
 ومناقضة او معارضة لان الدخول على الدليل او مقو
 مقدمة او مدلوله الاول نقص والثاني منع والثالث معا
 رضة او لان كلام الخصم عار عن الدليل او لا الاول منع والثاني ا
 ماعا وجه القابلة او لا الاول معارضة والثاني نقص وهو
 الابطال بالدليل لاعا وجه القابلة ويسمى ذلك الدليل
 شاهد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 ان احسن ما يفتنح المخلق والكلام حمد الله الواحد الذي
 براء الانام ونصب جهات الاله على وحدته وعلى وجوده الدهور و
 والاعوام واهي ما ينشئ به البلايا في الخلق صلوة من صلبت بدره
 كل شيء الرموز والذائق وبوحد الله السبعون بعجزه الباهرة الى كافة
 الخلق فمنه تحقيقاً شريفة بعبارة رقيقة سابقة معانيها
 اللذهان بل رقيقة غامضة تعجب استماعها للذائر عافيتها على الحجب
 للدلالة فيما بين المحصلين الموسوم بحجته الوحدة بين المتعلمين للشفقة
 على اشارات لطيفة ام لا يلوح عليه اثر الارباب والمنفعة على
 اشياء من ام الكائنات وكنت منكرات في مطالعتها ومجالات في مناظرتها
 حتى لم يخف من شيء من رموزها ورفعت الحجب الستار وجوه كنوزها واصا
 اطلعت فيها على كائنات لا يهندي البها بدون العالم الالمعي ولا يسر شيئا
 الا لا احدى فشرحت في ساق الجدة لاخراج نقابيس درر قد احتجبت تحت
 جلابيب عباراته وتكتشف غرابيس غرر قد اشترت تحت هرايق المتعارات
 ضاماً اليها ما سمعته من اسناد نافع قوله ومجمله ما ذكرناه من عوالمه الخلق
 ومخزونه الدقيق بدعامة ما اورده نافع فوائده ومجمله ما ذكرناه من عوالمه
 فحاجته الله تعالى رسالة جامعة لفوائده لم يسمع عند اللذهان وحاوله لفرانده

لا يطمئن من انفس قلوبهم ولا جان فان مردها لاغيبا فيستقبلها الاركان
وباللاتموفقين ربيبة امة التحقيق ان القوم قد اوردوا في اوائل الكتب
الفن بحثا طويلا وبتتوا في امور يتوقف عليها الشروع على البصيرة و
ونعيل في تحصيل الفن وكيفية المقدمة وطولها في الكلام طويلا يكاد يمنع
عن الاطاعة والقبول من سبيل النفع وللصنعة كما رأينا وفقر على ما
هو المقصود من مافيه الى الاجازة او كون كتابه للبتدئ الذي تحصيله
قسي فلا ينفذ في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب التوفيق بل غاية امره
بفسره للنعم على حفظ ما في الكتاب والسار لما اراد ان يقتضي اثر القوم
تجيدا للفائدة وتكبلا للعائلة او رد ملخص ذلك المبحث ولبة فضده
بالامر بالعلم انما ما يشاء لكونه مناط تحقيق كلام القوم فقال **العلم**
انها لطلب المسترشد ان من حق كل طالب كثره اي امور متكررة علما
كانت او غيره مدونا كانت او غير مدونة تلك الكثرة بحيث لا يشذ عنها
ما يجب دخوله فيها جهة واحدة اي جهة وامر صار سببا لوحدة تلك الامور
المتكررة في ذواتها والتعدي في انفسها والحق بسببها عدة اشياء واحدا
وسميتها بالعلم واحدا ونفرد ما بالتقريب ان كانت من العلوم مثلا كل
علم عبارة عن المسائل المتكررة المتعددة ومع ذلك قد علقه علما وحدا
وسمى بالعلم واحدا وفسروه بالتدوين فلا شك ان هناك امر بسبب
تلك الكثرة وبربطها ببعضها ببعض وبواسطة الحقن مدتها
علما واحدا فذلك الامر بحجة الوحدة بمعنى جهة صارت سببا لوحدة للجهة

لوحدة الاعتبارية لذلك الامور المتكررة فاضافة الجهة الى الوحدة لا مية من اضافة
السبب الى السبب فقولنا تضبطها هذه الكثرة اخترازا عن المسائل المتكررة
للمجموعة من عدة علوم متخالفات لانها وان كان متشاككة في انها احكام
بامور عدة اخرى لكن تلك المشاركة ليست مما يستحق سببها عدة
تلك المسائل علما واحدا فنحن نطالب كثره كذلك ان يتصور كلها بمفهوم
كما ان من حق كل طالب امر واحد ان يتصوره بخصوصه وقال ابونا ولسنا ندنا
صدر للتحقق لانزال كلمة صدر الفحول ما دام العقول ما من كثره الاولها
جهة تضبطها وتجعلها واحدة اعتبارية واقلة مشاركة الامور في
انها موجودة لكن منها ما اعتبر منبسط تلك الجهة اياها كالمسائل المشتركة
في امر يعتمد كالموضوع والغاية ومنها ما لم يعتبر كالمسائل المتكررة الغير
المشاركة في امر يعتمد فقولنا تضبطها اشارة الى جهة واحدة اعتبر تضبطها
كما هو المنبسط لاما امكن ان يعتبر فيخرج المسائل المجمعة من علوم اذا
اذ المشاركة المذكورة وان كانت جهة تضبطها الا انها لم يعتبر لعدم كونها
امر يعتمد بل كالا تحقيق لا ريب في الا انه يقتضي على ان المراد جهة الوحدة الامر
الذي صار سببا لوحدة الكثرة سواء استحق سببها عدة اشياء واحدا او لا
ولا شك انه يوجد على هذا الكثرة لا تضبطها جهة واحدة كالمسائل المذكورة
ومما يقتضيه من العجب انه اراد بعضهم بجهة ما ذكرنا وقال مع ذلك ان
قولنا تضبطها قيد وقعي لا اخترازي ادلا يوجد كثره لا تضبطها جهة
وحدة فاعرف وقد اورد المقصود في شرح الكتاب على قوله من حق كل
طالب كثره انه يفيد اللق وهو ان من حق كل طالب المسائل المنطقية

ان يعرفها بتلك الجهة اذ الكثرة لكونها مبهمة في قوة من كل طالب هو
بعض الكثرة فلا يعيد اليه ويوظف ويستعمل في الامور فيستشعر
ثارة بان التوفيق في الكثرة للمعجم كما في عمرة خير من جرادة وثارة
بان المبهمة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكلية وقد لا يكون
للتاويل في الاخرى واقول هذا بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الظاهر
لب فقط ويكون اضافته الى الكثرة لجزء معين المضاف من غير تعرض للشكول
في المضاف اليه وجودا وعدما واما اذا اعتبر دخول السور على مجموع المضاف
وللمضاف اليه بان يعتبر الاضافة فقد ما على السور فيكون المعنى ان من
حق كل من يصدق عليه هذا المفهوم اي مفهوم طالب الكثرة على قياس كل
رجل ثايني فندبرهم لا فاذا المقصود افاة ظاهرة هذا هو التحقيق والقبول
حقيق الا اننا انا اليه التمسك بحسب التوفيق فلا نضع الى ما اورد افاته وقع
اقل من وقع فيه من قلة التدبر ونهجه الباقيون لمنهم رتبة التقليد عن
التفكير وم يحسبون انهم يحسنون صنعائهم ما كانوا يصنعون لو
لو كانوا يعلمون وبالجملة المقصود انه يلبق بحال كل من هو طالب الكثرة
ولها جهة تضبطها ضبطا معتبرا ان يعرفها اي تلك الكثرة المطلقة
بتلك الجهة اي بتصورها بخصوصها بتعريف ما اخذ من تلك الجهة
الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالي بتلك الكثرة ويكون بحيث
تتنازع ما عدلها فالعلم لما قبل من تلك الجهة العلم الاجمالي وعلم الوجه
الكل اذ الكثرة لكونها جزئية يتوقف تحصيلها على الوجه الجزئي ونقطة
بالاحسان بها واللباسة لكل منها على حدة وذاعلى نقد برامته لا يكون الا

الانواع الشريفة في تلك الكثرة وتحصيل كل منها فيكون مقدمة الشروع فيها
والى هذا المعنى اشار وحصل الشعور بها اي العلم الاجمالي بتلك الكثرة
بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة بتلك الكثرة قبل الشروع فيها اي في
تلك الكثرة والشروع في شئ التلبس به ولو جبر منه تضييقها بالجمع
الى الكثرة والباء صلة الشعور فيكون على منوال المضاف الى الاخر لكن قولنا
بتلك الجهة محدودة اعقاد على ما سبق ذكره او الضمير للجهة والباء سببية
وصلة الشعور مقدرة وهو قولنا بتلك الكثرة و امر التقليل سهل
واتما كان تصور الكثرة المضبوطة بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من
حق كل طائفتها اذ لولاها فاما ان تصورها اصلا فيتمتع طلبها اذ هو
لوجه النفس نحو الشئ وتوجه النفس نحو الجبرول من جميع الوجوه محال
واما ان يتصورها لكن لا بخصوصها اذا الطلب لكونه فعلا اختياريا
لا يتصور بدون ارادة تتعلق بخصوص المطالوم يتصورها بخصوصها
بحيث تتنازع عما عدلها بل بوجه عام لم ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد
منها فلم يتميز عند المطالع غيره فلا يتحقق ارادة تتعلق بخصوصها
فيتمتع الطلب بخصوصها ولئن ادفع الى طلبها من حيث انها جزئية لذلك
الوجه العالم الشامل لها ولا غير ما فمع ان يؤدي الطلب الى غيره فيفوت ما
يعنيه ويضع وانه فيها لا يعنيه واما ان يتصورها بخصوصها لكن لا بتلك
الجهة بل بتصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيقتصر بل يتعدى لكثرة ما بل
عدم تناهيهما فعلى هذا التحقيق قوله حتى يا من اي الطالب من فوات شئ

ما يعينه وهو ما يكون من الكثرة المطلقة ويكون يامين من صرف الهمّة
وتنقل من الزمان الى مالا يعينه وهو ما لا يكون منها فيكون كمن ركب
متن عما يحيط عشوائاً فائدة اللام الثاني فيرد ان المناسب اما ذكر فوائد
جميع الاقسام والافصاح على فائدة التسم الثالث وهو التفصيص والافصاح
عن التعديل والتعذر في التقي والاشياء في الكلام المقيد بنحوها ان الى القيد
ويؤيد هذا قوله بذلك لجهة الا انه يقال ان التعذر تصور كل مخصوصه يكون
اوقانه معرفة فانه شرط الطلب الذي هو تصور المطلق فلم يحصل بعد فلا
يتصور الفراغ منه الى اخصيل المط فيفوق ما يعينه وهو المط ويضيق
وقته فيما لا يعينه وهو شرط المط واذ انقصر وبصرف شرط من الزمان او
الى اخصيل الشرط فربما لا يسع باقي ازمائه الى اخصيل المط ايمده اخصيل الشرط
فيقتل اعاده المط بعد الشرع فيفقد الفعول والضياح والجملة فائدة الا
من الغالب ان يفضى الى الامن من الفعول واما بيان حصول الامن
من الفعول والضياح عند معرفتها بخصوصها بتلك الجهة فهو ان من تصور
مشكلة علماً بمرئيه فقد يتمكن تمكنا تاماً فانه ان يعلم كل مسئلة مترد عليه انها
منه ام لا بوسطة حصول مقدمتين كلتيهما الحاصلتين من شرط التعريف وعكسه
ان يضمنها الى صفى مسئلة بحصوله فبحصوله مطلقاً فذلك مماثل من
سلك طريقاً لم يشأ به لكن عرفاً فانه فانه على بصيرة في سلوكه ومن
حق ذلك الطلب ايضا ان يعرف غايتها اي يصدق بترتيب فائدة مختصة
بها في اعتقاد الطالب معيته وترتيبها في الواقع ومعتدة بالنظر الى

المستقاة تعرض له في غرض ذلك الكثرة فيصدق بان الشيء الغلاف في
فائدتها سواء كان ذلك التصديق جازماً او غير جازم فانه لا يعرفه ههنا
لكونها بمعنى التصديق لم يعطف قوله غايتها على الضمير المنصوب في قوله
اذ يعرفها بل اعاده تنبيها على ذلك وانما كان التصديق بتلك الفائدة
الذكية من حق الطالب اذ لهم يصدق بفائدة كذا فاما ان لا يصدق بفائدة
فيه فيستعمل اقدام عليه والشرع فيه اذ الشرع لكونه فعلاً اختيارياً لا يمكن
بدون التصديق بفائدة ما فيه او يصدق بفائدة لكن لا يصدق بما يختص بها
بل يصدق بان لها فائدة ما على الوجه الكلي فيلزم الترجيح بالمرجح ان لا يسترجع
شيئاً مما يؤدي الى فائدة ما على ما سواه حصول تلك الفائدة من كل منها
فانبعث الشوق الى واحد بخصوصه دون واحد مرجح بالمرجح او يصدق
بفائدة مختصة بها لكن لا يصدق عما هو متعين بان يصدق بان لها
فائدة تخص بها فلا ينبعث منه شوق ايضا الى واحد بخصوصه دون واحد
لان اصل الفائدة مشترك بين جميع الافعال ومجرة الاختصاص ليس
امر اسوقياً ينبعث النفس لاجله اليه دون غيره واما كون تلك الفائدة
مستترت عليها في الواقع ومعتدة بها فاما هو ليزداد لطلب بعد الشرع
جداً الى جهة وجهه على انه تميز ونشاط اي سروره وتلذذه لو ان ما
يتمناه ويعتد حصوله ما شرع فيه ولا يكون سعة وكلة سبباً بل
فائدة في نظره او عرفاً اذ لو اعتقد بما لا يترتب عليه فربما زال اعتقاده
في اشياءه سعيه وهو ان اعتقاده بما لا يترتب عليه فربما زال اعتقاده

لعدم وجدان المكاتب بين ما اعتقد ترتيبه وبين ما حصل له فبصر عيباً
بلا فائدة في نظره فبقي العنود في سبيل الاستعداد بما لا يعده مما يترتب
عليه بعد العرف كونه فيه عيباً وبذلك يفترجده وبضعف همته فالتعبث
ما لا يترتب عليه اصلاً او يترتب عليه بعد به **والعلم** ان كل امر يترتب على
الفعل فهو من حيث انه على طريق الفعل ونهايته ليست في غاية ومن حيث انه
يترتب عليه وثمرته وينتج عنه يسمى فائلاً فلهما يتغيران باعتباراً وبقياً
الافعال الاختيارية وغيرها لكن الفائلة منها ما يكون حاملة للفاعل على الا
الاقدام على الفعل فمن حيث انها مطلقة للفاعل تسمى غرضاً ومن حيث
ان صدور الفعل لاجلها تسمى على غائية فالغرض والعلة الغائية مختلفان
ايضاً اعتباراً ومنها حال لا يكون كذلك كالمعتور على كثر من نوجه الى زيادة
صديقه وافعاله تعالى من هذا القبيل فان لها قولاً جمة ومصالح لا تخص
ومع ذلك يفرع على الاغراض عند اهل الحق كما بين في موضعه فالمراد بغاية
العلم غاية تدوينه وتخصيصه ومعنى معرفة غاية العلم ان يعلم غاية دست الى
الدون الى تدوين العلم **والعلم** ان حق الطالب ايضاً ان يصدق بموضوعه
موضوع تلك الكثرة ان كانت من العلم المدونة ليحصل زيادة غير للخط
من غيره وزيادة بصيرة في شروبه لان تمايز العلوم ذاتها تمايزاً معتبراً
عند القوم بحسب تمايز الموضوعات فتوقال وان يعرف موضوعها ان كان
من العلوم المدونة اذ لستم تفصيله بلا كلفة واستقام تعرف قوله جري عادة
العلماء وحصل الالفة وحاط به من ان قوله ويحصل الشعور بها اشارة

اشارة اليه بطريق اللانم واردة للموضوع اذ بالتدقيق بموضوعية موضوع
العلم يحصل العلم الاجمالي بمسائل العلم فيرد بان مع كونه حمله للعبارة على
خلاف ما ينشأ من ادائها فيمنه من قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم
المدونة لكون الكثرة اعم من العلوم وغيرها وبانه لازم اهم لكونه لازماً
لموضوعه بالتمثيل اليه يقول ان يعرفها بذلك لجمته والتدقيق بغايتها و
دلالة للعلم على الخاص باحدى الدلالة الثلاث والفعل بان الاخير من مذكور
مرجأ الى السمع ولا يغني عن جوع **والعلم** ان المقصود الاصل من هذا انه جري
عادة العلماء في اقل تصانيفهم على تقديم الشعور بتعريف العلوم اه لان كل
علم كثره تضبطها جهة وحدة ذاتية او عرضية وكل كثره تضبطها جهة وحدة
من حق كل طالبها ان يعرفها بما فكل علم من حق طالبه ان يعرفها بما ومعتمدا
بها لكونها نظرية يحتاج الى البيان فجري عادة العلماء فقوله من حق كل
طالب كثره اشارة الى الكبرى قد تم رعاية لطريق التعليم حيث اتى بال
بالخصيص بعد التعميم في قوله ولان كل علم من العلوم مخصوصه للذات كثره
اي مسائل كثره لكن لا يعلم قوله فيما سيجي باعتباراً بعد مسائل باضة
للسائل المضطرب العلم ولو قال باعتبارها فقد علماً واحداً كان اوله تضبطها
تلك المسائل الكثرة جهة وحدة وتفسيرها واحداً بعد ما كانت مفقدة في
في انفسها ومنكشرة في ذاتها فتلك اما امر ذاتي على ما اشار اليه بقوله
ذاتية فهي مرفوعة على انه صفة لجهة وحدة واما امر عرضي على ما سيجي والظهر
في قوله باعتبارها راجع الى جهة الوحدة الذاتية وتقديم الصلة للاهتمام

لا لظهور أو الغرض الإضافي بالنسبة إلى غيرية الوحدة إذا اعتبرها كل من الـ
 الجاهلين فقد مسائله للكشف علماً واحداً أو جميع مسائل جميع العلوم مشاركة
 في أنها تصديقاً واحكاماً بأمر على أخرى ومع ذلك لم يعد علماً واحداً ولم
 يسخن أفرادها والتعليم بل جعل طائفة بعد كل طائفة علماً خاصاً وليس
 ذلك إلا بواسطة أمر ارتباطية ببعضها ببعضها وحصار الجميع بها
 مشاركة عن الطوائف الأخرى سواء كان ذلك الأمر موضوع مسألة راجعة
 إلى شيء واحد أو غائبة بأن يتخذ مسائله في الغاية فحكمة الوحدة الذاتية
 هي الموضوع لكونه أمراً ذاتياً لا يكون تلك الكثرة باحثة عن الأحوال إذ
 ذلك لكون خارج عن الكثرة عارض لها فلا يكون أمراً ذاتياً فاشاح
 من حيث قال وهي أي كجدة الوحدة الذاتية كونه أي تلك
 الكثرة باحثة البحث في اللغة التفحص والتفتيش مع الاصطلاح
 يطلق على ثلثة معانٍ الأولى المناظرة والمباحث والثاني أشياء
 النسبة الإيجابية أو السلبية بالاستدلال والثالث حمل شيء على شيء
 والنبات له وبما هو المراد في البحث للشيء النسبة وبين التماثل عموم من
 وجه والمراد بكون الكثرة باحثة كون البحث واقعاً فيها لأن نفسها
 باحثة وبوظيفة العراض الذاتية لشيء واحد أي في الأحوال المتعددة
 المستندة إلى ذات شيء واحد أما بالأول واسطة بشيء كما في العرض
 الأول أو بواسطة أمر يساويه جزئاً كان أو خارجاً فكلمة عند داخله على
 المحول كما ينبغي زيادة تحقيق لهذا الكلام في الموضوع جهة الوحدة باعتبار

باعتبار رجوع موضوعات المسائل إليه وكونها باحثة عن الأحوال فإن قلت
 هلا حصر راجعة الوحدة الذاتية في الموضوع مع أن الموضوع المحول ذاته أو
 أيضاً يصلح أن يعتبر سبباً للوحدة باعتبار كون محولات المسائل
 المتكثرة راجعة إليه كما قيل محول العلم ما يدخل إليه محولات مسائل
 قلت نعم لكن لم يعتبر المحول في جهة الوحدة لكون الملق من العلم بيان
 لحوال الموضوع والمحول لا تحقاً يتطلب لذات الموضوعات ومن هنا
 سمعهم يقولون غايز العلوم بتمايز الموضوعات بأن يبحث في
 هذه الفن عن أحوال شيء واحد أو أشياء متناسبة وفي ذلك عن أحوال
 شيء آخر أو أشياء متناسبة لها أخرى ولا يعتبر رجوع المحولات إلى
 ما يعبرها ولا تمايزها بتمايزه ولأنه لو اعتبر التمايز بالمحول لكان علم
 واحد علم واجبة لاشتماله على طوائف كثيرة من المسائل فإن قلت بين لنا
 ما وجه قولهم العلم بالمحولات المتنسبة قلت كأنه نسيد لبيان أن الملق
 في العلوم نسبة للمحولات إلى الموضوعات وبيان أحوالها ينحصر سواء كان
 الوحدة ذلك الشيء الواحد البحوث عنه وحدة حقيقة كالعدد الموضوع العلم
 الحس أو اعتبارية بأن يكون أشياء متعددة متناسبة بعد بعضها في أمر
 واحد إما ذاتي كاتفاق المقدر للشاركة في العلم لهذا كية وكالكسوة والسنة
 واللباس والقياس شاركة في الدليل الذي هو جنس العلم أصول الفقه أو
 أو عرض كوضوح مسائل الطب المشاركة في المناشئة إلى الصفة التي هي
 الغاية في ذلك العلم والمعلومات القصورية والتصديقية للشاركة في

وفيه اختلاف قال بعضهم موضوعات
 مسائل الطب دون الإنسان
 قال بعضهم إنما هي بين الإنسان
 والارضية فخر هذا مبدع

الاتصال بالحوالات الذي هو عرض لها العلم النطق واما عند من يقول مؤثرا
 للعقل الثالث في واحد من حقيقة كذا قيل وفيه بحث ونضبطها
 حقيقة واحدة عرضية وهي الامر العرض الذي سبق منا الورد اليه لكن
 تلك الحجة تتبع الحجة الاولى الثانية في انها بعد باعتبارها ايضا للسالك
 للكثرة علما واحدا لان الاول كونها امر ذاتيا لها فضل وجان على الثاني
 كونها امر عرضيا علما ان الغاية تابعة في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات في
 كونها من العلوم فالثانية بتبعية الحجة الاولى في الوجود ايضا و
 وذلك الامر العرضي المسمى بالحجة الوحيدة العرضية كونها اي تلك الكثرة
 في العلوم الالائية كالنحو والنطق مثلا والآلة هي الوسطة بين الفاعل
 والمنفعل في حصول اثره اليه كالمشاكل للبحار في وصول اثره الذي هو
 للتغطية الخشب واستيعابها اي تلك الكثرة غاية واحدة اي كونها من
 مشاركة في الغاية وقد سأل في البض حيث تستر الحجة الوحيدة العرضية
 بل اعتبارها الغاية مثلا وهي نفس الغاية ثم اعلم ان الالائية وان كانت
 مختصة بالعلوم الالائية التي تكون الة لفصل شئ اخر غير موق في نفسها لكن
 الغاية لا اختصاص له بعلم دون علم اذا من علم الى او غير الاول غاية وقاله
 تنزيب عليه لكن العلوم القيب الالائية وهي ما لا يكون في نفسها الة لفصل
 شئ اخر بل كانت مقصورة بذاتها غايتها حصول انفسها واما العلوم
 الالائية فغايتها حصولها غيرها فان قلت فعله هذا لا يكون غاية العلم
 الغير الالائية حجة واحدة غير من عدم حزمها عنها على ان كون الشئ غاية لنفسه

من غير مقول اذا غاية العلوم علمه ولا يتصور عليه الشئ نفسه قلت
 للغايرة الاستبارة كافية للعلمية ونفوج فان قلت بلين لنا ما هي
 فان الامر يشابه علينا قلت فالظن حجة فاسفح بما نقول فان الغاية
 ما يكون بحسب وجوده الظلي علة لدى الغاية بحسب وجوده الاصل و
 فاللازم كون تلك العلوم التي هي موجودات ذهنية وصور عقلية باي
 اعتبار وجودها في الذهن لا بذاتها بل بصورها كما اذا تصورناها في
 تحصيلها علة وغاية لنفسها باعتبار وجودها في الذهن بذاتها
 كما اذا حصلتها فانما يكون حاصلها بذاتها في الذهن وشك في
 تقاير الاعتبارين وحزمها باعتبار عن نفسها باعتبار اخر كذا قالوا
 ولا يخفى ما فيه وعندى ان معنى كون غاية العلوم الغير الالائية انفسها
 ان غاية تحصيلها والامر الباعث عليها هو انفسها لا عن غير
 فلا اعتبار اصلا وبإجماله لكون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة
 مضبوطة بحجة واحدة اما ذاتية او عرضية غير عادة العلماء العلية
 هي الفعل الاختباري الذي دام وقوعه او كثر واذا قيل يستعمل نادرا
 في اول نصا نفهم على تقديم ما يفيد الشعور والعرفة الاحكامية
 بمسائل العلم معرفة بتعريف العلوم ورسمها في مفتاح نصا نفهم
 لجدي لجهتين في حاصله جرى عادتهم على تقديم رسم العلم العلوم با
 باعتبار احدي الجهميين على المقاصد ليصير العلم للفظ عند المطالب
 عن غيره فيصبح تفرجه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة في طلبه

الايضال بالحوالات الذي هو عرض لها العلم النطق واما عند من يقول مؤثرا
 للعقل الثالث في واحد من حقيقة كذا قيل وفيه بحث ونضبطها
 حقيقة واحدة عرضية وهي الامر العرض الذي سبق منا الورد اليه لكن
 تلك الحجة تتبع الحجة الاولى الثانية في انها بعد باعتبارها ايضا للسالك
 للكثرة علما واحدا لان الاول كونها امر ذاتيا لها فضل وجان على الثاني
 كونها امر عرضيا علما ان الغاية تابعة في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات في
 كونها من العلوم فالثانية بتبعية الحجة الاولى في الوجود ايضا و
 وذلك الامر العرضي المسمى بالحجة الوحيدة العرضية كونها اي تلك الكثرة
 في العلوم الالائية كالنحو والنطق مثلا والآلة هي الوسطة بين الفاعل
 والمنفعل في حصول اثره اليه كالمشاكل للبحار في وصول اثره الذي هو
 للتغطية الخشب واستيعابها اي تلك الكثرة غاية واحدة اي كونها من
 مشاركة في الغاية وقد سأل في البض حيث تستر الحجة الوحيدة العرضية
 بل اعتبارها الغاية مثلا وهي نفس الغاية ثم اعلم ان الالائية وان كانت
 مختصة بالعلوم الالائية التي تكون الة لفصل شئ اخر غير موق في نفسها لكن
 الغاية لا اختصاص له بعلم دون علم اذا من علم الى او غير الاول غاية وقاله
 تنزيب عليه لكن العلوم القيب الالائية وهي ما لا يكون في نفسها الة لفصل
 شئ اخر بل كانت مقصورة بذاتها غايتها حصول انفسها واما العلوم
 الالائية فغايتها حصولها غيرها فان قلت فعله هذا لا يكون غاية العلم
 الغير الالائية حجة واحدة غير من عدم حزمها عنها على ان كون الشئ غاية لنفسه

و يجوز خلق قوله بتعريف العلوم على تقديم الشعور اي تقدما
بسبب وقوله وغايتها عطف على الشعور بتقدير المضاف اي على
وجرى عادتهم تقديم بيان غايتها وكذا قوله وموضوعها ويجوز عطفها
على تعريف العلوم ليكون في حيز الباب بتقدير ذلك المضاف اي وعلى
تقديم الشعور بتلك السائل ببيان غايتها وموضوعها وعطفها
على تعريف العلوم وجعل الشعور بمعنى التصديق يستلزم ان يكون
البناء صلة للشعور بهذا الاستمرار وسببه باعتبار المعطوف عليه
وعطفه على صلة الشعور المحذوفة بحمل قلله في العلم حيث جرت
عادتهم في بيان مفتح نصا فيفسهم على تقديم رسم العلوم باحدى
الوجهين وبيان موضوعها وغايتها على الشعور في مسائل
كيفية يكون المتعلم لمن ركب على سنن عمياء وخطب خطب عشواء
الشروع في الشيء التليين ولو من اجزائه بقصد تحصيل الكل
اذ لا يقال لمن خرج من داره بقصد المسجد انه شارع في سفر المسجد
مثلا واما تعريفهم موضوع الفن كتعريف النحاة الكلمة فلكونه
من المبادئ التصورية لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية
للموضوع اذ الوقوف عليه هناك تصور مفهوم موضوع الفن بنصر
ان كنت زافطة ولما لم يسلك المنصف هذا المسلك المتعارف
فيما بينهم وما منه الى الايجاز فنقول مقتضا على انهم معقولا لفظ
باعتبار الجهة الاولى الذاتية للمنطق اي المفهوم الكلي الاجمالي الشامل

جميع السائل المخصوصة للغير عنه بلط المنطق فان لفظ المنطق يدل
جميع اقسام العلوم كالنحو والتعريف وغيره فيطلق على السائل
المخصوصة الجزئية وعلى التصديق بتلك السائل الشخصية وعلى
الملكة الحاصلة من مزايا تلك الادراكات والتصديقات وعلى
مفهوم كلي اجمالي شامل لجميع تلك السائل والثلاثة الاول لا يقل
التعريف بطريق المعتاد وانما توصل اليه ويعرف بتعريف جامع ومانع
بالاستبصار الرابع والمنطق في اللغة مصدر ميمي كالنطق يقال بصوت وحرف
وبفهم منهما المعنى وقد يطلق على ادراك العقول ويخص المعنى الاول
بلم المنطق الظاهري والكين بالباطني ولما كان يتقوى كالمعنى المنطق
بهذا اللفظ اشتق له اسم من المنطق ويسمى بالمنطق فكل من منع المنطق و
معدنه ووضع باراء مفهوم كلي اجمالي بفصله قوله علم اي اصول وقوانين
يبحث فيه عن الغرض الذاتية ويخرج المحول على الشيء اللاحق له الملائمة
بلا واسطة في العروض اي لا يكون هناك امر بعرض العارض بالحقيقة و
بواسطة بعرض المعروض فلا يكون هناك عرضان بل عرض واحد
منسوب الى الواسطة او لا وبالذات والى العروض ثانيا وبالعرض كما
اشتهر في الحركة بالنسبة الى السفينة انما عارضة لها بالواسطة ولها
بواسطة السفينة وهي المعين بالواسطة في العروض والمعتبر في العروض
العلم هو انشفا الواسطة في العروض دون الواسطة في الشئ الذي
هي اعم اذ هي ما يكون سببا لشيء لشيء الاخر سواء ثبت الشيء الثابت

لهذا الترتيب اولى ثبت بشهادة انهم عرفوا ان من الاعراض الذاتية
الاسطوخ مع انها قابضة عليها من المبتدأ الفياض وهو واسطة في
الشبوت وما يفهم في الحالة الصغرى للعلامة الكبرى من المعجز في العرض
الاول هو انتفاء الواسطة في الشبوت فيحمل على انتفائها في ضمن ال
الواسطة في العرض اولا مساوية وبواسطة لتعد او يحض بالامر المس
المساوي اي يكون هناك واسطة في العرض فيعرضها اولا والذات
والعرض يتبعها بشرط ان يكون ذلك واسطة مساوية بالجزء
كانت او خارجا على ما هو التحقيق فالعرض الذاتي ما يستند الى الذات
اما بالواسطة كما في العرض الاول او بواسطة ما مستند اليها لا
واسطة كما في اللاحق الامر يساويه واما ما يلحق الشئ بواسطة
الخارج الامر كالحركة اللابض بواسطة كونه جسم او الخارج الاخص
كالضيق العارض للجوان بواسطة كونه انسانا او مابين كالحركة
اللاحق الماء بواسطة النار فسمى امرها عرسية لما انما لم تستند
الى الذات ففيها عرسية بالقبيل اليها والعلوم لا يبحث فيها اللابض
الاعراض الذاتية لموضوعاتها الذليق في العلم ان يبحث فيها النار
المطلوبة لان كل شئ استند الى خصا به يترتب عليه بسبب
ذلك الاستعداد انار مخصوصة تسمى بالنار المطلوبة ويطلب في
العلم لكونها حال الموضوع في الحقيقة واما النار المشتبهة بسبب
الاستعداد غير مخصوص فهي بحقيقة حال الامر الذي ذلك الاستعداد محصور

مخصص في الامر العام والخاص او الميا بين تفصيل الاعراض الذاتية
بحرارة التوضيح ويتم التعريف بدو منها ليس في العلم يبحث فيه عن
عرضه الغريب حتى يدخل فيما يبحث عنه فيخرج بفيد الذي فيكون قيد
محترزيا وما يستمر ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض
الذاتية لشيئ ان يرجع البحث فيه اليها بان يجعل موضوع العلم
موضوع المسائل ويحل عليه ما هو عرض ذاتي له او يجعل نوعه موضوع المسئلة
ويحد عليه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او ما يعرضه الامر لكن بشرط ان
لا يتجاوز زعمه موضوع العلم او يجعل عرضه الذاتية او نوعه موضوع المسئلة
ويحد عليه العرض الذاتي له او الامر اعم بالشرط المذكور فلا يرد ان العرض
الذاتي بالتفسير المذكور يلزم ان يكون من مقتضايات الذات او لوازمه فيلزم
ان يكون محمولا مساندا العلم اعراضا ذاتية لموضوع بد يلزم من ظاهر
العبارة ان يكون الموضوع في المساندا موضوع العلم اذا الظاهر عن البحث
عن الاعراض الذاتية لشيئ في العلم حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك
الشيء الذي هو موضوع العلم والحال ان الامر ليس كذلك الا ما من علم
من العلوم معقولها ومنقولها الا ومحولا اكثر ما انما يخص
موضوعاتها وموضوع اكثر ما مساندا يخص من موضوع العلم فتقولهم ما
يبحث في العلم عن الاعراض الذاتية لموضوع محمل ومفصلة ما ذكرنا
تخذها نافذة لك وما يقال من ان العرض الذاتي هو الشامل اما على
الاطلاق او على سبيل التقابل ان لم يمتح ذلك الشئ في حقيقته له

لا ان يصير نوعا مخصوصا منسباً لغيره كالحركة والتكون ما
بالنسبة الى الجسم فيرد عليه ان محولات اكثر مسائل العلوم
وان كانت شاملة على سبيل التقابل لكن الموضوع مما يحتاج في
لحوقها لا ان يصير نوعا معينا فلا يكون عرضا ذاتيا ولقد
اطننا الكلام في هذا المقام ليجب الناظر باطراف المرام لكونه مما
تزال فيه اقسام الافهام وعلينا ان يجاث طوبينا ما على غيرها لئلا
يتفرق قلب المتعلمين ويتضرر جد المتعلمين فعلم من هذا التحقيق
ان كلمة من قوله عن الاعراض الذاتية داخله على المحول والمولود علم بحمل
فيه الاعراض الذاتية للتصور والتصديق عليهما والمراد بالعلوم
النسوية والتصديقية والمراد بالعلوم التصورية الامور الحاصلة
صورها في العقل مجردا عن الازعان كوقوع النسبة والتصديقية
ما حصل اذ رآها على وجه الازعان كوقوع النسبة او لا وقوعها
الذاتية على وجه الازعان معتبرة تلك العلوم من حيث تقعها
اي تقع تلك العلوم في الاتصال اي في اتصال العقل بالاحص
للمحولات تصورية او تصديقية قوله من حيث تقعها طرف سفر
اما حال عن النصور والتصديقا او صفة لها في النصور كما في قولنا
الانسان من حيث هو هو والماهية من حيث هي هي ان النسبة
اذ المقصود ان التصديقا والنصور انهما ليس بطلقا موضوع
للسطر بل مأخوذة ومعبرة من حيث تقعها في الاتصال والسر
في ذلك

في ذلك انه لو كان البحث عن احوال العلوم مطلقا يلزم ان يكون جميع
مسائل جميع العلوم من المنطق اذ يبحث في العلم الاعم حال احدها
للعلوم من كما قبل موضوع الكلام للعلوم من حيث يتعلق به اشياء العقل
الذاتية فلا بد من ذلك التصديق ثم ذلك القيد هو تقعها في الاتصال
اي صفة كونها موصلة او يتوقف عليه الاتصال لا نفس الاتصال
وما يتوقف هو عليه اذ هما في الاعراض الذاتية البحث عنها في المنطق
المطلوبة اشياءها بالبرهان فان مما يجد محولا مسائل المنطق لكونها
وجهة الاتصال وما يتوقف هو عليه فالإتصال وما يتوقف هو
عليه محول الفن وهو ما يتخذ اليه محولا المسائل فلا يكون جزء من
الموضوع وقبالة وذلك لان الموضوع وقبده يجب ان يكون مسلم
الشبهة في العلم فلا يثبت للموضوع ولا فيه في العلم بل في العلم على
حجة بنيت الى ما هو علم موضوعه بين الشبهة كالوجود والسر في ذلك
ان حقيقة العلم انبأ الاعراض الذاتية للشيء على ما هو معنى الهلية
المركبة والاشك انما يتوقف على الهلية البسيطة لان ما لا يعلم بثبوت
لا يعلم بثبوت شيء له وما قبل من ان قيد الموضوع الاتصال المطلق
والاحوال المطلق به هي الاتصال الخاصة فن يفي بان الاتصال
الخاصة اخذ من موضوع المنطق فلا يكون مطلوبة بالبرهان اذ
البرهان عليه انما هو الاثار المطلوبة والاعراض الذاتية فان الموصل
وجزؤه وان كان هو المعلومات كغيرها لم يتصف بتلك الاحوال لا يتصور

موصلا ولا جزءه فان العلوية لا لا تفصيل لا يكون جزء
 موصلا ولم يفصل جدا او رسا لا توصل الى الكثرة ولا يعجزه لتلك الاحوال
 مدخل في الابطال فمع ما فيه من تضع ما فيه قصد من الاشارة الى
 ان الموضوع مقيد بما ثبت ببرهانهما بين واعلم ان المراد بالعلوم ما هو
 التصورية في هذا التعريف ليس ما يبعث العقول الثانية بل العلوم
 التصورية التي تنطق عليها العقول الثانية كمنهون الحيوان
 مثلا كن ذاهبة في ضبط هذه المعاني فان فيها تشبها للجهل واللاه
 تفردك ولا تفجر قلبك ما تقول من الاطالة والاطالة اذ
 ليس لنا عرض سوى البيان والافادة واعلم ان موضوع المنطق
 عند البعض هي العقولات الثانية كما اشار اليه بقوله او المنطق علم
 يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للعقول الثانية فكلمة او لتقسم
 الحجة او حجة اما كذا او كذا على معنى انه عنده قوم كذا وعنده الاخرين
 كذا لا لا شك او الابهام حجة ببل في التعديد ولا على معنى ان له حجتين
 حجة قال ان الحجة لا يقبل القسمة فخذ ما بقوله وكذا من الشاكسين
 العقول الثانية هي الاحوال العارضة للشيء بحسب وجوده الذهني
 اي ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل في عرض هذا هو المراد بقوله
 من قال في ما لا يعقل الاعراضا لمعقول اخر في الذهن سميت بها
 لكونها متعلقة في المرتبة الثانية كالطبيعة مثلا التي لا يمكن
 بعقل معنى الكلمة الا بعد تفعل مفهوم بعينها وكذا الجرئية
 فان

حجة امية بوردة تكبير اكر

بوردة اثنا عشرية

بارة قاطعة وهو الذي انزل عليه بالسان الروح الامين وثبت عنده
 بالاشارة الملك من غير بيان بالكلام او يندى لقلبه بل بشهادة
 البرهان من الله مع بان اراه بنور من عنده والباطن ما يتاوله بالاجتهاد
 بالتأمل في الاحكام الموصوفة فاني بعضهم ان يكون هذا من خطه وهم وعندها
 هو ما مور به الحكم بانفسار الوحي فمالم يوح اليه ثم العمل بالبراهين بعد الله
 انقضا هذه الاستظهار الا انه معصوم عن التفرار على الخطأ بخلاف ما يكون
 من غيره من البيان بالرواي ومنه كالا لهما فانه حجة قاطعة في حقه وان
 لم يكن في حقه غيره به هذا الصفة وشرايع من قبلنا لمزمتنا اذا قصي الله او
 او رسوله من علينا من غير انكار على انه شريعة لو سولنا لتقليد الصحابي
 واجب بتركه القياس لاحتمال السماع وقال الكرخي لا يجب تقليده
 الا فيما لا يدرك بالقياس وقال الشافعي لا يغلد احد منهم وقد اتفق
 علماء اصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس كما في اقل الخبيث وشراء
 ما باع باقل مما باع بقل الثمن واختلاف عليهم في غيره كما في اعلام قدر اس
 المال والاجبة المشرك ومنه الاختلاف في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم
 ومن غير ان ثبت ان ذلك بلغ غير فائده فكت مسلماته واما المتابعي

فان ظهرت فتره في زمن الصحابة كشرح كان مثلهم عند البعض وهو الصحيح
باب الاجماع **لا ركن** الاجماع نوعان غريبي وهو النظم منهم
بما يوجب الاتفاق او شرههم في العقل ان كان من بابهم وخصه وهو ان يتكلم
او يعقل البعض دون البعض وفيه خلاف الشافعي ح واهل الاجماع من كان
مجهول الا فيما سبق عن الاجتهاد وليس فيهم من هو ولا فسق وكونه من الصحابة
او من الغيرة لا بشرط وكذا اهل المدينة وانقرض العصر وقبل بشرط الاجماع
اللاحق عدم الاختلاف السابق عندنا في مائة ح ولبس كذلك في الصحيح
والشرط اجماع اهل زمان واحد مانع لخلاف الاكثر وكلمة الاصل ان يثبت
للمراد شرعا على سبيل البقال والذي قد يكون من اخبار الاحاد والقياس واذا
انقل البنا اجماع السلف اجماع كل عمر على نقله كان الحد كقول الحديث
للتواتر واذا انقل البنا اذا كان كقول السنة بالاحاد ثم هو على مراتب
فالاقوى اجماع الصحابة نقضا فانه مثل الامة والخبر المتواتر ثم الذي
بفرض البعض وكن الباقون ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يظلم فيه خلاف
من سبق ثم اجماعهم على قول من سبقهم فيه مخالف والآلة ان اختلفوا
على احوال كان اجماعا من على ان راعى هذا وقيل بهذا في الصحابة خاصة

باب القياس القياس في اللغة هو التقدير والشرح تقدير
الفرع بالاصل في الحكم والعلة والنتيجة نقلها ونقلها اما النقل قوله في القياس
بالاول الا بصار وحديث معاذ معروف واما النقل فهو ان الاعتبار
واجب وهو التام في احصاء من قبلنا من المثالت باسباب نقلت
عنهم لتكفي عنها احراز من مثله من الجزاء وكذلك التام في حفاظ
اللفظ لا تعاقبه غيرهما سابع والقياس نظيره وبنيانه في قول المخطا بال
لفظ اي يسوي المخطا باللفظة فالحظة مكمل قول بجنس وقوله مثلا
بمثل حال وما سبق والاحوال شرط اي يسوي بهذا الوصف والامر لا يجاز
والبيع سباح فيصرف الامر الى الحال التي هي شرط واراد بالمثل القدر
بدليل ما ذكر في حديث اخر كميل بكيل واذا بالفصل الفصل على القدر
فصار حكم النص وجوب التسوية بينهما في القدر ثم اللزوم بناء على قول
حكم الامر بمذاكم النص والدعي اليه القدر والجنس لان ايجاب التسوية هو
بين هذه الاموال يقتضي ان يكون امثالا متساوية وان يكون كذلك
الا بالقدر بل بالجنس لان المماثلة تقوم بالصورة واللفظ وذلك بالقدر
والجنس وسقطت فيه بلورة بالنص بمذاكم النص ووجدنا الار

الأزروغية امثالاً مساوية فكان الفضل على المماناة فيها
فضلاً خالياً عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص بالتفاوت
فلمننا الشبان على طريق الاعتبار ونظيره لثلاث فان الله تعالى
قال هو الذي اخرج الذي كفروا من اهل الكنانة وبارهم الاول الخ
لحشر والخراج من الدار عقوبة كالقسط والكفر يصلح اعياناً واول
الحشر يدل على تكرار العضوية ثم دعانا الى الاعتبار بالتساوي
في معنى النص للدلالة به فيما لا تصرف فكذلك هنا والاول
معلومة الا انه لا بد من دلالة التسمية ولا بد قبل ذلك من
قيام الدليل على ان الحال تشهد قبل المراتب الاصل ما ذكرنا من
الكنانة والنت والاجماع وقيل القصور ما هو لكتلة والستة شعر
القبائل نفير وسريعة كما ذكرنا وشرطه وركن وحكم ورفع فترده
ان لا يكون الاصل مخصوصاً بحكمه بنص آخر كشافه خزينة وان لا
يكون معدولاً به عن القياس كقضاء القصور من الاكل ناسياً وان ينفذ
الحكم الشرعي الشات لله بالنص عينه للفرع هو نظيره ولا تنفيه
فلا يجوز التعليل لا بشئ اسم ائزنا باللوطة لا لئس بحكم شرعي

52
الشرعي ولا يصح طهارة الدرع لكونه بقية المهرمة الشابة الكفاية في الاصل
الاطلاق في الفروع عن الغاية ولا تعديركم من الناس في الحكم الا
لكونهم على لان عندنا دون عدده ولا شرط البمان في رتبة كفاية
العين والظهور لان مقتضى المافهم بنص بغيره والشرط الواجب ان يفي
حكم النص بعد التعليل على ما كان وانما خصنا القليل من قوله عليه السلام
لا تبعوا الطعام الاسواء بسوء لان استثناء حالة التساوي يدل على عدم
صدور الاحوال ولما ثبت ذلك الا في الكثير فصار التغير بالنص مصاحباً
للتعليل لا به ومقتضى حقيقة في صورة بالنص لا بالتعليل لانه بعد ايراد
الفقرات اوجب ما لا يسمى على الاغناء لنفسه ثم ام بالخيار الموصوف
من ذلك المسمى وذلك لا يحتمل مع اختلاف المولى فكان اذا ما لا يستبعد
وركنه ما جعل على حكم النص مما يشهد عليه النص وجعل الفرع نظيراً له في
حكمه بوجوبه فيه وهو جاز ان يكون وصفاً لازماً واسماً وعارضاً و
جلبياً وخفياً وحكماً وقرناً وعدداً ويجوز في النص وغيره ان كان ثابتاً
ودلالة كون الوصف على صلاحية ودلالة لظهوره انه في جنس الحكم
للعقل به ونفخه بصلاح الوصف ملائمة وهو ان يكون على موافقة

العلة المنعولة عن سواد الله ومن السلف كعليلنا ما يصرف في ولاية
 المنع لما يقتضيه من انما فانه مؤثر تاثير الطوائف لما يتصل من الضرورة
 وكون الاطرار وجودا او عددا لان الوجود قد يكون انشاقا ومن جنس التعليل
 بان في لان الانقضاء لعدم لا يمنع الوجود من وجه اخر كقوله الشافعي
 في الكساح بشهادة السامع الوحال لانه ليس بحال الا ان يكون السبب
 كقول محمد بن في ولد الغيب لم يمت لان لم يغيب ولا جفافا بمتصحا
 الحال لانه الشئ ليس مسمى وذلك في كل حكم عرف وجوبه بدليل ثم
 وقع الشك في زواله كان انحصار حال البقاء على ذلك موجب عند الشافعي
 الشافعي عندنا لا يكون حجة بوجهه ولكنها حجة دافعة حتى قلنا في
 النقص انما يقع المدرك وطلب الشريك الشفعة فانك المشتري ملك الطالب
 فيها بده ان القول قوله ولا يجب الشفعة الابنية وقال الشافعي
 يجب من غير بينة والاجتماع يتعارض الاشياء كقول زفر في الفرق
 ان من الغيات ما يدخل فيه ومنها ما لا يدخل ما شكك في ذلك بغير دليل
 والاجتهاد على الاستقلال الا بالوصف يقع به الفرق كقولهم في مس الذكر
 ان مس الفرج كان حدنا كما اذا مسه وهو يبول والاجتهاد بالحد

بالوصف المختلف فيه كقولهم في الكساح الحلال انه عقد لا يمنع من الكساح فكانت
 فاسدا كما الكساح بالحد والاجتهاد بالاشك في فساد كقولهم الثلث
 ما حصره عن سبعة فلما يتأدى به الصلوة كما دون الآية والاجتهاد
 بل الدليل وحمله ما يعمل لدرجته اقسام اشياء التوجب وصفه واشياء
 الشطر او وصفه واشياء التكم او وصفه كالجنس مكرمة الشا وصفه السوم
 في زكوة الانعام والشهوات في الكساح وشطر العدة والذكورة فيها والبيعة
 وصفه في زكوة الوارثين فغلبة حكم النص في المال النص فيه ليقب في غير البان
 والتعدي حكم لازم عندنا جائز عند الشافعي لانه يجوز التعليل بالعللة
 القاهرة كالتعليل بالبينة والتعليل للاقسام الثلاثة الاول ونفيها
 باطل فلم يقع الا الرابع والاشك ان يكون بالاشد والاجتماع والضرورة و
 القياس الخفي كالم والاكس صناع ويظهر اواني وطلحات كوز كسابع العظم
 وما صارت العللة منها علة باشر ما قد مناعا القياس الاشكالي الذي
 هو القياس اذا قوى انشده وقد مناعا القياس لصحة انشده الباطن على الاشكالي
 الذي ظهر انشده وخفي فساد كما اذا نفي اية السجدة في صلوة فانه يكرهها
 قياسا في الاشكالي لا يجزئه ثم للسفن بالقياس

الحق بعد مجتهد بخلاف الاقسام الا لا يرى ان الاختلاف بالثبوت
قبل اليقين لا يوجب بيمين النابى قياسا بوجوب استئذان او بعد الحكم
فعدى الى الترتيب والاجابة فاما بيمين القرض فلم يوجب بيمين المانع الا
لازم فلم يقع تعديه بشرط الاجتهاد ان يجدى علم الكتاب بمعانيه ووجه
اللفظ قلنا وعلم السنة بطرفها وان يعرف وجه الغيبى وحكم الاصابة
بقالب الرأى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع
الخلافا واحداً ابن مسعود في القوضه وقالت المعتزلة
كل مجتهد مصيب والحق في موضع الخلاف متعدده وهذه الخلاف
في الشرعيات لا في العقليات الا في قول بعضهم ثم المجتهد اذا اخطأ
كان خطأ ابتداء وانتهى عند البعض والتمساره مصيب ابتداء
عظمى انتهى ولهم قلنا لا يجوز تخصيص العلة لانه يؤدى الى تعريب
كل مجتهد خلافاً للبعض وذلك ان يقول كان علمى موجب ذلك
لكن لم يجب مع قيامها المانع فصار مخصوصاً من العلة بهذا الدليل
وعندنا عدم الحكم بها على عدم العلة وبيان ذلك في الصائم القائم
اذا اصاب الماء في خلقه انه يفسد الصوم لغوات ركعتيه ويلزم

ويلزم عليه الناس من اجاز للصوم فان امتنع لعدم العلة لان فعل الناس
منسوب الى صاحب الشرع فقط عنه مع التثنية وبقي الصوم لم يبق ركعتيه
لا المانع مع فوات ركعتيه بل بقي على هذا القسم المانع ونوع يمنع اشغافاً
العلة كبيع الخ ومانع يمنع علم العلة كبيع عبد نفيرو مائع يمنع ابتداء
الحكم كجبار الشرط ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الوضوء ومائع يمنع
لزم الحكم كخيار العيب ثم العلة لومان طارئة ومؤثرة وعلى كل قسم
ضروب من الوقع اما الطارئة فيخرج منها اربعة القول بموجب العلة
وهو الشرع ما يلزم للعلل تعالى له كقولهم في صوم رمضان انه صوم
رض لا ينادى الا بيمين النية فقول عندنا لا يصح الا بيمين النية
وانما يجوز باطلاق النية على انه يتعين والممانعة وهي اما ان يكون
في نفس الوصف او في نسبة الى الوصف وفساد الوضوء كغلبهم لا يجاز
الفوقه بالعلم احد الوجوه وللنافعة كقول الشافعى في الوضوء
والتيمم انهما طهارة فكيف اتمها فاما بالنية فانه يقتضى بغير الشرع
واما المؤثرة فليس السائل فيها بعد الممانعة لا المعارضة لانها
لا يحتمل المناقضة وفساد الوضوء بعد ظلمته انه بالكتاب و

والسنة لكنه اذا قصد من افضة يجب دفعه بطرف اربعة كما نقول
في الخراج من غير المسلمين انه يجب خراجا فكان حدثا كما يقول فيوربا
لذلك يسئل في دفعه اوله بالوصف وبوانه ليس بخارج ثم بالغة الغائب
بالوصف دلالة وهو وجوب نسل ذلك الموضع فيه صار الوصف جهة من
حيث ان وجوب النظرة في البدن باعتبار ما يكون منه لا يغير في
وذلك لم يجب نسل ذلك الموضع لعدم الحكم لعدم العلة ويورد
عليه صاحب المخرج السائل قد دفعه بالحكم بيان انه حدث موجب للنظرة
بعد خروج الوقت وبالفرض فان غرضنا التسوية بين الدم والبول و
وذلك حدث فاذ لم صار عفو القيام الوقت كذا والمعارضة فهي
نوعان معارضة فيها منافضة وهي القلب وسو نوعان احدهما قلب
العدة حكى وللمسلم عليه كقولهم الكفار حين حمله بكرهم مانه فيه ثم شتمهم
كالمسلمين فتقول المسلمون انما يحل بكرهم مانه لانه يرمي شتمهم و
لخلاص منه ان يخرج العلم من الاستدلال فانه يمكن ان يكون الشيء
دليلا على شيء وذلك الشيء دليل عليه والثاني قلب الوصف شاملا
على النظم بعد ان كان شاملا له كقولهم في صوم رمضان انه صوم

ان صوم فرض فلا يتاثر الا بتعيين السنة كصوم القضاء قلنا لما كان
صوما فرضا استثنى عن تعيين السنة بعد نفيه كصوم القضاء لكنه انما يعين
بالشهر وهذا التعيين قبله وقد قلب العلة من وجه اخر وهو ضعف
كقولهم هذه عبادة لا يقضي بمعنى فاسدها فلا يلزم بالشهر كالقول
فيقال لهم لما كان كذلك وجب ان يسوى فيه عمل النذر والشهر ونسعى
مذا عكس والثاني المعارضة للحالصة وهي نوعان احدهما حكم النوع
وهو صحيح سواء كان عارضة لضد ذلك الحكم بالزيادة او بزيادة في تفسير
او تغيير او فيه نفى لما لم يثبت الاول او اشبات عالم بنفيه الاول لكنه مخنث
معارضة للاول او في حكم غير الاول لكن فيه نفى الاول والثاني
في غاية العلة ~~لذلك~~ باطل سواء كانت بمعنى التحصيل او بمعنى الحكم
او بتعدي الى مجع عليه او مختلف فيه وكل كلام صحيح في الاصل يذكر على
سبيل مانعة فاذا قامت المعارضة ثمان البيان فيه لانه جميع وهو عبارة
عن فضل احد التلابين على الاخر وصفنا حتى لا يترجح القياس بقيا من اخر
وكذا الحديث والكتابات التي يترجح بقوة به وكذا صاحب البرح لا يترجح
على صاحب المراجعة حتى يكون الدية نصفين وكذا الشفيعات

في انفع الشافع المبيع بسهمين متفاوتين متوا وما يقع به التجميع
اربعة حقوق الاثر كالاستحسان في معارضة القياس بقوة
ثباته على الحكم المشهور به كقولنا في صوم رمضان انه متعين اولى من
قولهم صوم فرض لان هذا مخصوص في الصوم بخلاف الفاسد
بكثرة احواله والعدم وهو العكس وانما مضطر بان يرجع كان الم
الرجحان في الذات احق منه في الحال لان الحال قائمة بالذات تابعة له
فيقطع حق الملك بالطبع والشيء لان الصفة قائمة بذاتها من كل وجه
والعين بما لك من وجه وقال الشافع رحمه ان صاحب الاصل احق
لان الصفة قائمة المصنوع تابعة له والتجميع بقلة الاستنباه و
بالعوم وقلة الاوصاف فاستدل وان ثبت نفع العلل بما ذكرنا كانت
غاية الا ان يلى الانقطاع وهو اما ان ينقل من علة الى اخرى لاثبات
الاولى او ينقل من حكم الى حكم اخر بالعلة الاولى وينقل الحكم اخر
وعلة اخرى او ينقل من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول لاثبات
العلة الاول وهذه الوجوه صحيحة الرابع وبجاجة التحليل مع اللعن
ليست من هذا القبيل لان المنجزة كانت لازمة الا انه انقل

الانقل وفعلا لاثباته **فصل** حمله ما ثبت بالجماع الذي سبق
فانه ما ثبت ان الاحكام الشرعية وما يتعلق به الاحكام
فاربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتماع وحقوق
الله تعالى وما اجتماع وحقوق العباد غالب كالنقصان وحقوق الله تعالى
ثابتة بآيات محضة خالصة كالايمان وفروعه وهي انواع اصول ولو احي
وزايد وعقوبات كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة كحرمان الميراث و
وحقوق دائمة كالكفارات وسبادة بمعنى الوادية كصدقة الفطر ومؤنة
فيها معنى العباد كالعصاة ومؤنة فيها معنى العقوبة كالحرج وحق قائم
بقية كس القناب والمعادن وحقوق العباد كبديل المتلفات والعضو
وغيرها وهذه الحقوق تنقسم الى اهل وحلف فالايمان اصله التصديق
والاقرار ثم صار الاقرار اصلا مستنبدا خلفا عن التصديق في الاحكام الدنيا
ثم صار اذا احد الابوين خلفا عن الاخر صار تبعية الدار خلفا
عن تبعية الابوين في اثبات الاسلام وكذلك الطهارة بالماء اهل و
والبيتم خلف عنه ثم هذا الملقب عنه مطلقا وعند الشافع رحمه ضروري لكون
الملازمة بين الماء والشراب عند ابي حنيفة رحمه والى يوسف رحمه وعند محمد رحمه

بين الوضوء واليقظ ويثبت عليه سلسلة اعمامة المبتدئين والعلامة
للاشياء الا بالنسبة او دلالة وشرط عدم الاصل على احتمال الوجوب ليجبه
السبب منعقد الاصل فصح الخلف فاما اذا لم يحتمل الاصل لوجود فلا يظهر
بما في بين القوس والخلف على من السمت واما القسم فاربعة الاول السبب
وهو انما سبب جففي وهو ما يكون طريقا الى الحكم من غير ان يضاف اليه
وجوب ولا جود ولا يعقل فيه معان العلل ولكن يخلل بين وبين الحكم ملة
لا يضاف الى السبب كدلالة انما بالبرق مال انسان او تعليقه
فان اخيف العلة اليه صار السبب حكم العلة كسوف الدابة وقودها والعيان
بالدفع او بالطلاق او بالاعتناق سمي سببا مجازا لكن لا يشبهه الحقيقة حتى
يطلق التحية التعليق لان قدر ما وجد من شبهة لا يبقى الا في محلة الحقيقة لا
لا يستقن عن الخلل بل يخلل في تعليق الطلاق بالملك في المطلقة ثلثا لان
ذلك الشرط في حكم العلة فصار معاضة لهذا الشبهة السابقة عليه والاحتياط
للضمان سبب للحال ومن اقسام العلل وسبب له شبهة العلة كما ذكرنا والاعتماد
العله وهو ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء او شبهة اقسام علة اسما وحكما
ومعنى كالباع للمطلق للملك علة اسما لا حكما والاعنى كاجاب للعلق

المعلق بالشرط وعله اسما ومعنى لا حكما كالباع بشرط الخيار والبيع لا يكون
والاجاب للضمان لما وقت ونصاب كوكوة قبل مضى المول وعقد الاجارة
وعلة في خبر الاسباب لها شبهة الاسباب كشرى القريب ومريض الموت
الشبهة عند اني حنفية وكذا كل ما هو علة للعله وحده شبهة العلة كما
وصفي العلة وعله ومعنى وحكما ولا اسما كما في وصفي العلة وعله اسما وحكما
لا معنى كالسفر والنفوس للوخص والحدث وليس من حقة العلة الحقيقة
تقدمها على الحكم بل الوجوب اقترانها معا كالاستطاعة مع الفعل وقد يقام
السبب الذي والادليل مقام للدعوة والدلول وذلك اما لدفع الضرر
والجرح كما في الاستبراء او غيره او للاحتياط كتحريم الدواعي او لدفع المخرج كما
في السفر والظلم الثلث والثالث الشرط وهو ما يتعلق به الوجود دون
الوجوب وهو شرط مضمحل لدخول الدار للطلاق العلق به وشرط في حكم
العلل كشرى الزن وحضر البئر وشرط له حكم الاسباب كما اذا حل قيد
حتى ابق وشرط اسما لا حكما كما قول الشرطين في حكم تعلق بهما كقوله
ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق م شرط هو كالعلة
ان لانه كالا حصار في الانا وانما يعرف الشرط به هذا كقوله

كروفي او دلالة كقول المارة التي اترجح طالع ثلثا فانه جميع
المشرد لالة لوفوع الوصف في التكة ولو وقع في العين لاصح
دلالة ولفظ المشرد بجميع الوجهين والرابع العلامة وهو ما يعرف
الوجود من بنية ان يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصاء حتى لا
يصح شهوره اذا رجحوا بحال **فصل** في بيان الاملية العقل
معبر الانبات الاملية وانه خلق متفاننا وقال الاسرية لا غير
للعقل اصلا دون السمع وانا جاء السمع فله العبرة دون العقل
وقالت المعتزلة انه علم موجبة لما احسنه محرفة لما استنجمه فوق
العلم الشرعية فلم يثبتوا بدليل الشرع ما لم يدركه العقول وقالوا
لا عذر لمن عقل في الوقف عن الطلب وشرك الایمان والقبلي
العافل معلن بالایمان ومن لم يبلغه الدعوة اذا لم يعتقد ايمانا
ولا كفر كان من اهل النار وعن نفول في الذي لم يبلغه الدعوة
انه عليه كلف مجرد العقل واذا لم يعتقد ايمانا ولا كفر كان معذورا
وان ايمانه الله تعالى بالضرورة وامله لذكر العواقب لم يكن معذورا
وان لم يبلغه الدعوة وعند الاسرية ان عقول الاعفان حتى ملك

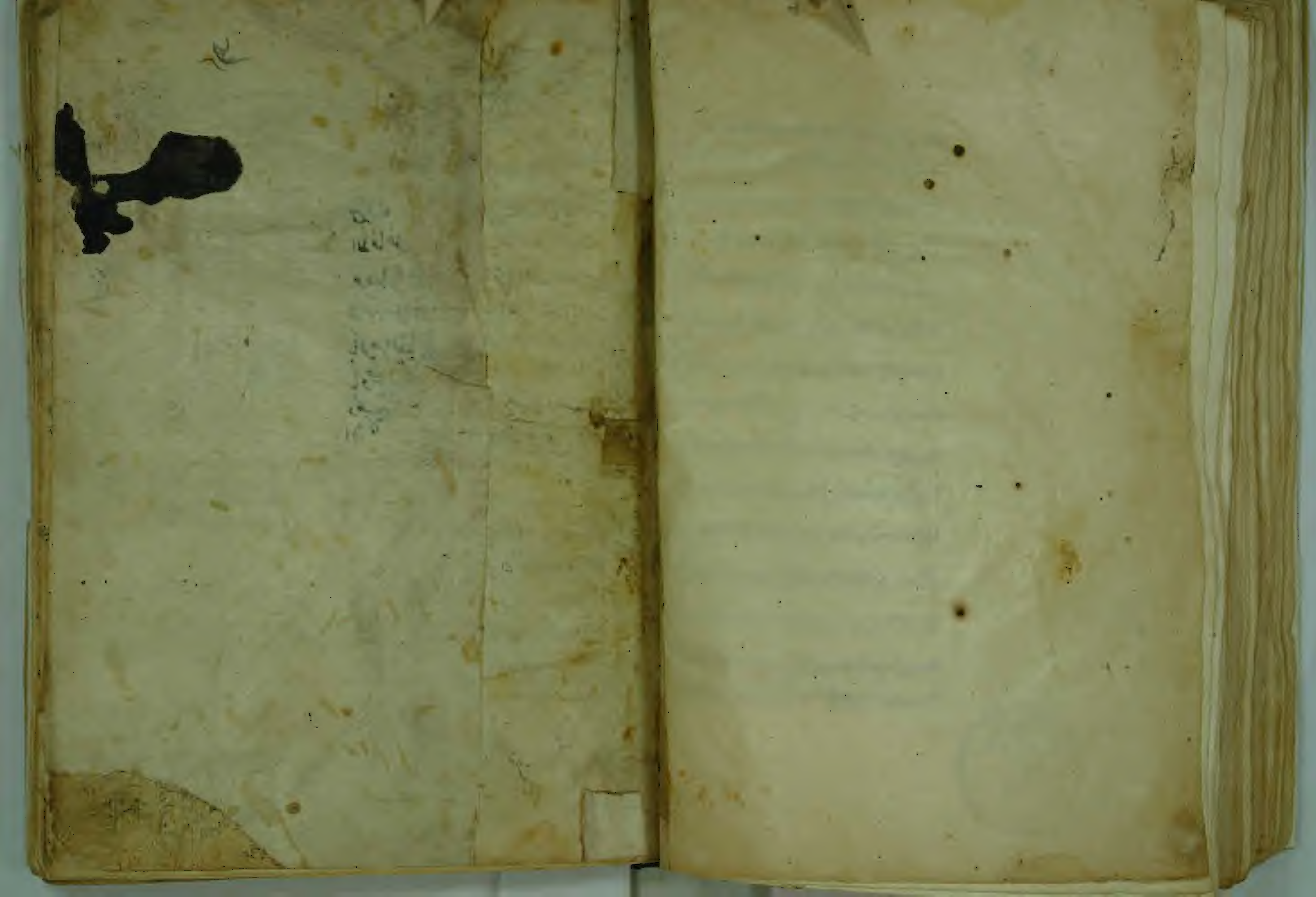
حتى ملك او اعتقد الشرك وبياضة الدعوة كان معذورا ولا يصح
ایمان القبلي العافل عندهم وعندنا يصح وان لم يكن محلا والاملية نوعان
الاملية وجوب وهو بناء على قيام الذمة والادمي بولد وله ذمة صالحة
للو جوب بنية ان الوجوب بنية مقصود بقية فبان ان يبطل لعدم حكمه مما
كان من حقوق العباد من العزم والعرض ونفقة الزوجات لزمه وما
كان مقربة اوجزا وحقوق الله في يجب من حق القول بحكمه كالعقل والفرع
وبطل القول بحكمه لا يجب كالعبادات الخالصات العقوبات والاملية
اذا وهي نوعان قاهرة تبني على القدرة القاهرة من العقل القاهرة
والبدن النافض كالقبلي العافل والعموه البالغ وبني عليه صحة الاداء
وكاملة تبني على القدرة الكاملة من العقل الكامل والبدل الكامل وله
وبني وجوب الاداء ونوعية للطلاب والاحكام تقسيمه في هذا الحق المرفوع
ان كان جنسا لا يجتمل فيه كالایمان وجب القول بصحة من القبلي
بل لا يوزم عنده وان كان قبعا لا يجتمل فيه كالكفر لا يجتمل بجعل
وما هو من الامر من كالحاقه دعوى لا يصح الاداء من غير عهدة وما
كان من غير حقيق الادع ان كان نفعا محضا كقبول الرتبة يصح مبنا

بفتح مباشرة وفي الصار المستخرج كالطلاق والوصية يستلزم
اصلا وفي الزاوية كالباع ونحوه ملكه بمرأى الولي والتأني في
كل منفعة يمكن محله فخصها به مباشرة وليه لا يعبر ببارته فيه
كالاستخدام والبيع وما لا يمكن تحصيله بمباشرة وليه يعبر ببارته
فيه كالوصية واحشار احد الامرين والامور المعينة على الالهية فلو
سماوى وهو الصغر وهو في اول احواله كالحنون لكنه اذا عقر فقد اصاب
ضربا من الالهية الاداء فسطبه ما يجمل السقوط عن البالغ قال سقط
منه فرضية الايمان حتى اذا ادها كان فرضا ووضع منه التزام الاداء
وعلى الامران بوضع عنه العزيمة ويصح منه وله ما لا عزيمة فيه فلا يحرم
عن البعث بالنقل عندنا بخلاف الكفر والوفى والبلوغ وهو افة
بسقط به كل العبادات لكنه اذا لم يجتمع الحق باليوم وحد الامتداد
في الصلوة ان يربو على يوم ولية وفي الصوم يستفارق شهر وفي
الزكاة يستفارق الول وبابى يوسف اقام اكثر الحلول مقام المال
والعنة بعد البلوغ وهو كالصبي مع النقل في كل الاحكام حتى يمنع
صحة القول والعقد لكنه يمنع العمد واما ضمانها

واما ضمان ما استملكه من الاموال فليس به ضمان وكونه صيا معذرا
او معنونا لا ينافى عصمة الحد ويوضع عنه الخطا كالصبي والى عليه
ولا يلى على غيره والنسب انموذج الوجود في حق الله تعالى لكن
النسب اذا كان غالبا كذا في الصوم والنسبة في الذبيحة والسلام
الناسي يكون معذرا ويجعل معذرا في حقوق العباد والنوم وهو معجز
عن استعمال القدر فاوجب تأخير الخطاب ولم يمنع الوجوب من تأني
الاخبار اصلا حتى ليطلب مباراته في الطلاق والطلاق العتاق و
السلام والروة ولم يتعاق بقائه وكلامه وقمقنه في الصلوة
حكم والاعمال وهو ضرب مرض وقوت بضعف القوى والابز بل
المج مجلد الحنون فانه يربو به فهو كالنوم حتى يطلب مبارته بل انشد
منه وكان حذنا بكل حال وقد جعل الامتداد سقط به الادا كافي
الصالح اذا زاد على يوم ولية باعتبار الصلوة عند محمد بن الهادي
وباعتبار الساعات عندنا وامتداد في الصوم نادر فلا يعبر ولا
الوفى وهو معجز حكى شريح جزاء في الاصل لكنه في البقاء صام من الامور
الحكمة به يصير المراضة للملك والابتدال وهو وصف لا يتغير

كما العنق الذي يوضعه وكذا الاعتناق عندهما لنكلا يلزم الاثر
بدون المؤثر او المؤثر بدون الاثر ويحرم العنق وقال الحنفية
انه ازالة يملك من غير الاستفاضة الورق او اثبات العنق مبهم ما قلتم
والورق ينافي ما لكه المال لقيام المملوكة ما لا يحل لا يملك العبد
والكاتب المستر ولا يصح منها حجة الاسلام ولا ينافي ما لكه غيره لئلا
كالنكاح والدم والبيعة وينافي كمال الحال في الملية الكرامات كاذبة
والولاية والحل وانه لا يؤثر في عصمة الدم لان العصمة المؤثرة باليما
والقومة يداره والعبد فيه كما يحرم دائما يؤثر في قيمته ولهذه البقية
بالعبد وصحة امان المأذون واقراءه بالحد والفصاح والسرقة الى
للمملوكة والعائنة وفي المجبور اختلاف والمرض انه لا ينافي الملية
للكم والعبادة ولكنه لما كان سببا لموت وانه غير خالص كان المرض
من اسباب الجور فتشعرت العبادة عليه بقدر الممكنة ولما كان الموت علة
للخلافه كان المرض من اسباب يعلق المرض حق العارث والعريم بانه
فيكون من اسباب الجور بقدر ما يتعلق به صيانة الحق اذا انفصل بالو
مستند الى ادله صحة لا يؤثر المرض فيها لا يتعلق به حق





بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

مقام القدر

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuation of a narrative or a list. The script is cursive and somewhat faded, with some words underlined. The text is written on aged, slightly discolored paper.

[illegible][illegible]

[illegible]

المعروف

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
يضيء به القلوب ويهدي به السبل
ويعلمنا ما كنا لا نعلم
ويعفو عننا ما كنا لا نعفو عنه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title.

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the list or a separate entry, written on a separate sheet of paper.

[illegible]

الالتماسات برادفها قبيح الخبيات ذكرت
 اولم تذكر في اكتفاء الحكم براءتها في غير الذكر في نيات
 الكليات حيث يمكن ان يكون الشيء احدا جنسا ونوعا
 ونفسا او خاصا ومفردا عاما كالملوك جنس
 لاسود نوعا فكيف فصل الكيف خاصة
 الجسم عوض عام للجسم ان اكتفى المصنف بهذا ايضا
 وبنية ما ان ترتب الحكم على المشتق يدل على
 على ان اخذ فترقب كل من الدلالات الثلاث
 وهو الدال على الدال بالوضع يدل على ان تسمية الدلالة مثلا
 بقية وتضمن والتزاما انما هي بسب كون تلك
 الدلالة دلالة بالوضع لتي قد او كذا او لم يرد
 والثاني ان تقييد دلالة الالتزام بالضرورة الذي
 لا حاجة اليه لان الوضوح في اشتراط الضرورة في
 الانتقال وضبطه الدلالة وهما حاصلان بان
 لزوم كانه لا يمكن للضرورة له وما وجوابه ان لا
 حصولها بالضرورة الخارجي فان الضرورة الذهنية كونه
 بحيث يلزم من تصور الشيء تصور وجوده فتحقق
 الملزوم
 الدال

او جزئ
 ص

فيتحقق الانتقال والضرورة الخارجي كونه بحيث يلزم
 من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج ولا يلزم
 من ذلك انتقال الذهن منه اليه كيف
 الضرورة الخارجي شرط لما تحقق الالتزام بدون
 ليس كذلك فان العلم يدل على البصر التزاما
 لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بغير اوجدهم
 ما يكون لازما له في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج والاشك
 ان قابلية العلم وصنعة الكتاب لا يصح مثلا
 للمدلول الالتزام انما لانه لا يلزم من تصور الانسان
 تصورهما فلا ولا التمثيل بالزوجية للثاني وجواب
 ان الضرورة الذهنية بين الانسان والقابلية المذكورة
 للضرورة البين بالعلم والاعم والتوفيق المذكور
 للضرورة البين بالعلم الاخص فالشرط الاخص
 يوجب اشتراط العلم لعدم تحقق الاخص
 بدون تحقق العلم فيكون العلم ايضا شرطا
 فالتمثيل له لا للاخص بهما القدر فيتم التمثيل
 فاما كفاية العلم العلم كونه الالتزام مقبولا لعدم

من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج ولا يلزم
 من ذلك انتقال الذهن منه اليه كيف
 الضرورة الخارجي شرط لما تحقق الالتزام بدون
 ليس كذلك فان العلم يدل على البصر التزاما
 لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بغير اوجدهم
 ما يكون لازما له في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج والاشك

كفاية فيبحث اخر فيه خلاف بين الامام والجمهور
 كما عرف في المخطولات ثم اللفظ اما مفرد وسيط
 واما مؤلف ومركب لانه اما لا لا يراد بالجزء منه
 الدلالة على جزء المعنى او يراد الاول المفرد وهو الذي
 لا يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى انتم من ان
 لا يكون له جزء كصفة الاستفهام او كما لا جزء للمعنى
 كما انقطة او كما ان معناه ايضا لا يدل على جزء المعنى
 كما لا يشاء فان الالف منه مثلا لا يدل على شيء
 او يدل على جزء المعنى ايضا لكنه لا يعلل جزء معناه كعب
 الله على اذ ليس شيء من العبودية واللاهية
 جزء للشخص المعنى او يدل على جزء معناه كعب
 لا يكون دلالة مرادة كالجو اننا خلقنا على اذ ليس
 شيء من معنى الجو ان وان خلق الجزئين
 الجو والشخص اسم مراد عند العلم اذ العلم شيء
 لا يراد به الا الذات المعين مع قطع النظر عن
 حقيقة الذات لا يلزم ان العلم لو كان غير الجو
 اننا خلق لم يتغير حال العلية فالمفرد في اقام

اما مؤلف

اما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك ان الله
 يكون القيود الخمسة متحققة بغير كرام الحجاز
 فان الراس يراد به الدلالة على ذات صدر عنه
 الراس والحجاز تدل على الاجسام المعينة فان
 قلت مفهوما المركب وجودا لا يجب تقسيم
 تعريفه على مفهوم المفرد فام عكسه قلت لان
 التقسيم بتقدير اللفظ الى التقسيم والتوفيق
 فحق والتقسيم باعتبار الذات لا المفهوم
 فان المفرد سابق على ذات المركب واعلم
 ان المفرد والمركب واقفهما الاثنية قسم
 للمفهوم اولاه بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض
 تسمية للدال باسم المدلول غير ان المصطلح
 التقسيم المجازي تقريبا لفهم المشكوك واللفظ
 المفرد والماثل وهو الذي لا يمنع نفس تصور
 مفهومه عن وقوع الشبهة كانه لا يشاء ان
 لا يمنع مفهومه من حيث انه متصور في الذهن
 شبهة كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان

لان المقدم على
 التقسيم ان المقدم
 التقسيم ان المقدم

الجهة المنفصلة

الدال على وحدته كالواجب تعالى او من حيث النظر الى ^{الواجب}
 الخارجى وهذا المنع يوجبهما ايمان لا يكون له وجود خارجى
 حتى يقال لجم از الشركة فيه كالملاشعة وشريك
 ابارى واثابا، يكون له وجود خارجى غير مشتركة
 كالشخص ففي قوله نفس تصور مفهومه احترام
 عن ان يخرج امثال ما ذكر من الكليات عن تعريف
 الكل فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف الجزئى
 فلا يكون مانعا وفي الاكتفاء بالنفس او التصور
 لا يحصل هذه الفائدة على ما لا يخفى ^{للمنفرد}
 واما ذكر المفهوم فبنى على ان مورد القسمة ^{اللفظ}
 فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما جزئى وهو ما
 يمنع نفس تصور مفهومه ^{ذلك} الى وقوع الشركة
 بين كثيرين كتريد على فان مفهومه الذات مع
 التعيين والجموع من حيث انه متصور يمنع الشركة
 كما يمنع تصور الالهية من حيث ^{تطبيقها على المو}
 جود الخارجى بخلاف مفهوم الذات فانه عيان
 حقيقة النوع كما عرف ^{موضوعه} فان قلت الجزئى

لا ينعى نفس تصور مفهوم على وقوع الشك كزيد وعمر
ويبرهما فكل ما كان كذلك فهو كل فالجواب على هذا
خلف تحت المراد بالجواب ان كان ما صدق لفظ
الجواب عليه من نحو زيد فلانم الضمير وان كان لفظ
الجواب فلانم الخلف في النتيجة واللفظ المفرد للكل
اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كما
لحيوان بالنسبة الى الانسان والفرد فان اريد
ما يسميها النوعية فجزئيا اضافيان وان اريد
ما يسميها افرادها اعني الخصص فجزئيان حقيقيان
بما وعلم ان الذاتى يطلق بالاشتراك على معنيين
ما يكون داخلية ولا يكون خارجا فالنوع على الاول
ليس بذاتى لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى
الثاني لذاتى وظاهر تعريف المسمى يشتر بالاول
ويمكن حمل على الثاني باتصال بان يراد بالداخل
غير الخارج فان حمل على الظاهر يكون المراد بالذاتى
حين ما نشأ في التقسيم المعنى الثاني ولذا العادة
مظهر اوله كمتبف بالمظهر ان المسمى حمل المضمرة

١٥ اي من حيث
 ١٦ اي لفظ زير غلاظ
 ١٧ انما هو لا يفر عن عاين حقيقه
 ١٨ في الاصل ان الله تعالى
 ١٩ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٠ في الاصل ان الله تعالى
 ٢١ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٢ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٣ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٤ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٥ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٦ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٧ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٨ في الاصل ان الله تعالى
 ٢٩ في الاصل ان الله تعالى
 ٣٠ في الاصل ان الله تعالى

على الاستخدام لكن الغالب في المفسر اداة الموضع الاول
واما حديث اعادة الشيء معرفة فاصل بعدل
عنه كثير اللقائين وان حمل على ان اويل المذكور فالذي
في مشعره التقسيم جار على اصل اعادة الشيء
معرفة واما عضي وهو الذي يخالفه الى لا يدخل
في حقيقة جريته باحد المعنيين التي لا يكون
جزءا او بانه يكون خارجا كما لضاحك بالنسبة الى
الانسان فانه خارج عنه لان القاعدة ان نوعا
اذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتنفس
والضاحك فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذات
اقدم فان قلت حقيقة النوع غير الذات فكيف
يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق
الذات عليه اصطلاح لا لغوي فلا يقتضي المغايرة
بين المنسوب والمنسوب اليه اقول الذات
لا يطلق على الحقيقة يطلق على ما صدق عليه
الحقيقة فربما يراد بالذات هنا المعنى الثاني
فيكون نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه

الحقيقة

الحقيقة كما يمكن نسبة جريتها اليه والذاتي قد
بيان ما هو المراد منه وهو ان لم تكن لانه اما قول
في جواب ما هو او في جواب الى الشيء هو في
ذاته وهو الفصل والمقول في جواب ما هو اما
الشركة فقط هو الجنس او بحسب الشك
والخصوصية معا وهو النوع فلذا قال اما مقول
في جواب ما هو بحسب الشركة فقط كالجواب
بالنسبة الى الانسان والفرد فان الحيوان جواب
لقول ما الانسان والفرد لا لقول ما الانسان
لان السائل بما هو انما يسأل عما تمام الحقيقة وليس
الحيوان انما تمام حقيقة الانسان المختلفة به بل
تمام حقيقة المشتركة مع الفرد فلا بد من قولنا فقط
واللازم بفتح قوله وهو ان ذلك المقول الجنس
لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة
فكان المراد ذلك وان لم يذكره ويرسم بالذات مقول
على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فكل
جنس الجنس شامل لساير الكليات والمقول

اكثر من
 انما ذكر يتعلق به على فليس شئ من مستتر
 وانما ذكر على كثيرين اي وصف بقوله مختلفين با
 لمقاييق احترازها تلك عن النوع والخاصة والفصل
 والقريب وتخصيص الاحتراز بالنوع تحكم وقوله
 في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعوض
 العام وخاصة الجنس وانما كان هذا امثاله
 رسم لان المقولية عارضة للكليات الجنس
 والتعريف بالعارضي رسم وذلك لان الجنس
 في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة
 سواء قيل عليها او لم يقل اما المقولية كونه صالحا
 لها فمما يوضح له بعد تقويمه كذا في شرح الارشاد
 فلا يفتقد الى ما يقال من انها حرة والموتى اولا
 اعتبارا فان قلت جنس الجنس اخص
 من مطلق الجنس ولا يجوز تعريف العام باحد
 حواصيه قلت ان اريد به عدم الجواز عند الحاجة اعتبارا
 معرفية وخصوصية فتم ولكن غير مفيد والاريد
 مطلقا فممنوع وذلك لان الكلي غير مخصص
 بالاحتراز

ما قولك مختلفين
 بالحقيقة

كقولك
 بالانسان
 فافهم

لا يخلو
 لا يخلو

موقوف

جانزا
 الجنس موقوف والعمم مطلق الجنس وباعتبارها فرض
 هو كونه جنس اخص منه فالامر ان بالاعتبارين
 المتفادين واما مقول في جواب ما هو محسب
 الشكر والخصوصية معا كالانسان بالنسبة
 الى زيد وعمروا ل يكون جوابا على السؤال عن فرد خاص
 وعن فردين فالانسان جواب لقولنا ما زيد ولقوله
 ما عمرو وزيد لان تمام الحقيقة لكل فرد من افراد
 المختلفة بالعوارض الشخصية وهو ان ذلك
 المقول النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما
 فذكر الكلي والمقول على كثيرين غير مستر
 لما تقرر من مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز
 عن الجنس وخاصة والعوض العام والفصل
 البعيد وتخصيص بالاحتراز عن الجنس تحكم
 وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل القريب
 وخاصة النوع فانما مقول لان في جواب ال شئ
 هو في ذاته او في غيره فان قلت الجنس امثاله

يقال ان كثير من مختلفين بالعدد ايضا كالحوا
 في جواب ما يزيد وعمره هذا الفرس وذاك
 الفرس فكيف يحتمل ان قلت هذا ان ورد
 فاقايرد على ما يحتمل عن ما يوصف الكثيرين بالمتفقين
 بالحقيقة واما هنا فلما بقي الاختلاف بالحقيقة
 بقوله دون الحقيقة صحت الاحتراز عن لان الحيوان
 مثلا لا يمتنع ان يقع جوابا الا اذا شتمل السؤال
 على المختلفين بالحقيقة وان اشتمل معهما على
 المتفقين ايضا على ان ورد عليه في غير المنع
 ايضا فان صحة الجواب بالجنس ملاحظة الى
 الاشتمال السؤال على حقيقتين المختلفتين
 والى جعل المتفقين في حكم الواحدة واما بقوله
 في جواب ما هو مقل في جواب ان شئ
 هو ذاته فان السؤال بالشيء هو الحكم
 عن المميز فان قيده بقوله في ذاته فيقول المميز
 الذاتي وان قيده بقوله في عرضه فيقول المميز العرضي
 وان اطلق فعن المميز المطلق وله اقال واحد الحقيقة الواحدة

في جواب ما يزيد وعمره هذا الفرس وذاك
 الفرس فكيف يحتمل ان قلت هذا ان ورد
 فاقايرد على ما يحتمل عن ما يوصف الكثيرين بالمتفقين
 بالحقيقة واما هنا فلما بقي الاختلاف بالحقيقة
 بقوله دون الحقيقة صحت الاحتراز عن لان الحيوان
 مثلا لا يمتنع ان يقع جوابا الا اذا شتمل السؤال
 على المختلفين بالحقيقة وان اشتمل معهما على
 المتفقين ايضا على ان ورد عليه في غير المنع
 ايضا فان صحة الجواب بالجنس ملاحظة الى
 الاشتمال السؤال على حقيقتين المختلفتين
 والى جعل المتفقين في حكم الواحدة واما بقوله
 في جواب ما هو مقل في جواب ان شئ
 هو ذاته فان السؤال بالشيء هو الحكم
 عن المميز فان قيده بقوله في ذاته فيقول المميز
 الذاتي وان قيده بقوله في عرضه فيقول المميز العرضي
 وان اطلق فعن المميز المطلق وله اقال واحد الحقيقة الواحدة

الذي

الذي يميز الشئ عما يشترك في الجنس كان
 بالنسبة الى الانسنة تنبها على ان كل ما يمت
 لها فصل فلهذا جنس البتة وهما المذكور في
 الشفاء واما المتخرون فاختاروا المذكور في
 الاشراكات وهما ان الفصل اعلم من ان يميز
 عن المتشاركات الجنسية او المتشاركات الو
 جودية وهذا الخلاف مبني على امتناع تركيب
 الماهية من امرين متساويين عند المتقدمين
 وجوابه عن المتأخرين وكان المصنوع اختار
 مذهب المتقدمين ولم يذكره في حدة اكتفا
 بما قبله او ان رضى الموضوعين الى المذهبين
 وهو الفصل القريب ان يميزه عن المتشاركات
 في الجنس القريب الذي يصح الاحتراز جوابا
 عن الماهية وجميع المتشاركات في ذلك الجنس
 كان طلق والحيوان والبعد ان يميز عن المتشاركات
 في الجنس البعيد الذي لا يصح جوابا عن الماهية
 وجميع متشاركاتها في ذلك الجنس كالسكن

قوله في الموضعين ان في التعريف
 كما ان قدما المنطقيين زعموا ان كل
 ماهية لها فصل وجب ان يكون
 لها جنس من ان الشئ يتبعهم
 في ذلك وقد الفصل بالكل مقتضى
 على شئ في جواب ان شئ هو
 2 جوده مما جنسه شئ

اشارة موضوعة التقسيم المذهب المتقدمين
 وفي موضع التعريف المذهب المتأخرين

كان في ذلك المذهب المتقدمين
 في التعريف المذهب المتأخرين

والله اعلم بالصواب

والنفس ويرسم بان كل مقول على الشئ في
 جوابه الى الشئ يخرج بالجنس والنوع لعدم
 مقولته في جوابه الى الشئ بل في جواب
 ما هو الوضو العام بعد مقولته في الجواب
 اصلا في ذاته يخرج به الحقيقة واما الوضو في
 خاصه وعرض عام لانه ان اختص لتحقيقه
 واحدة في خاصه وان اشتمل على الحقائق
 فوضو عام باعتبار هذا التقسيم صار الكليات
 في وان اخرج فيه تقسيم آخر على ما قال
 المصنف فاما ان يتبع انفكاكه عن الماهية سواء
 امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي كالمفردة
 للثلاثة او عن الماهية الموجودة كالسواد للجنس
 وهو الوضو اللازم فالاول لازم الماهية وانما
 لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو
 الوضو الفارق لا مكان المفارقة سواء وقوت
 بالفعل سرها كالمخرج او بطلانها كالثبات
 او لم تقع اصلا كلفق الدائم لمن يمكن غناؤه

والله اعلم بالصواب
 هذا هو المقول في العلم فلا يقال في جوابه بل في جواب
 الوضو العام ليس ما بهت عليه في عام
 واما في جوابه الى الشئ فهو فلا يلزم
 جميعا الى الوضو عام له

والجواب ان السطر من الحقيقة والمفردة
 العام لازم او كمال مفارقة من هو ما
 واحد او كونه مقولا على حقيقة واحدة
 او على حقائق في اعتبارها حقيقة واحدة
 صار العرض في قسمين

فان السواد لازم لوجوده
 لان السواد لا يمتنع لان الماهية
 لان السواد لا يمتنع لان الماهية

وكل

وكل واحد منهما الى من اللازم والمفارق
 اما ان يختص تحقيقه واحدة وهو الخاصة
 فاللازم الخاصته كالغلبة حرك بالقوة والمقدور
 الخاصته كالغلبة حرك بالفعل فان كان
 ان الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة
 واحدة فقط خرج به غير النوع والفصل القريب
 وخرج بقوله قول لا عرضيا واما ان يتم كل من اللازم
 والمفارق حقائق فوق واحدة وهو الوضو العام
 كما مشتق بالقوة مثال اللازم الوضو العام
 والفعل مثال المفارق الوضو العام وقوله
 اللازم او غيره من الحيوانين يتعلق بهما وبيان
 لعدمه ويرسم بان كل يقال على ما تحت حقا
 يقا مختلفه يخرج به غير الجنس والفصل البعيد
 وخرج بقوله قول لا عرضيا **باب** في مقاصد التصورات وهو باب القول

والله اعلم بالصواب
 هذا هو المقول في العلم فلا يقال في جوابه بل في جواب
 الوضو العام ليس ما بهت عليه في عام
 واما في جوابه الى الشئ فهو فلا يلزم
 جميعا الى الوضو عام له

فان قيل المفهوم من تعريف الخاصته
 انما خاصته الجنس كالماشي مثلا
 مقوله على ما تحت حقيقة واحدة
 فقط والمفهوم من تعاريفه
 الكليات عند الاحتراز عنها
 انها مقولة على ما تحت حقائق
 وقع في حاشية الفقرة للسيد

في التوفيق قد الجنس اعتبارا لا
 في التوفيق قد الجنس اعتبارا لا
 في التوفيق قد الجنس اعتبارا لا
 في التوفيق قد الجنس اعتبارا لا

الشرح ويراد منه المعروف ويسمى قول لان القول
 او المركب المعروف مركب كليا عند قوم وغالبا
 في مقاصد التصورات وهو باب القول
 الشرح ويراد منه المعروف ويسمى قول لان القول
 او المركب المعروف مركب كليا عند قوم وغالبا

المخلو

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩

المعروف عنه كونه
بل اما ان التسلسل في الموقوف
من حيث هو غير محتاج الى معرفه اخواه البديهة
اخرائه او لكونها معلومة وكذا انه من حيث هو غير محتاج
الى معرفه اذ كذا ذلك لا يحتاج اليه من حيث هو
موقوف ايضا لكونه معلوما باعتبار رعاضة ^{بعضه متعلق بقوله} صديق
مطلق الموقوف المحدود عليه وقد عرفت ان النسخة
يقع موقفا باعتبار غير اعتبار خصوصية واما بان
التسلسل في الاصول الاعتبارية لانقطاعه
بانقطاع الاعتبار غير محال فقد علم ان القول
الشارح اما حد او رسم لانه ان كان بمعنى الذي
ثبات فحد والآخر رسم فموقوف الحد بانه قول
دال على كنه ماهية الشيء وهو ان كان تعريف
للمجموع الدائيات فحد تام وان كان ببعضها

عن وضعه يدعوف الموف يكون في الموف
بيان للاطلاق

ما بعد صدق مطلق المعروف لا يعلم
وهو كونه مفعولا للمعرف العارضة
اكتفوا بما يكون سببا

[illegible]

الاضحية الواضحة على الرأس
فانتهى واضحية والنور في البياض
انضاحه كونه نورا واذا
للمحرف المطلق والواضح
وكانت بالبيان

من قطع فكونه من الانسان مانع عن دخول في تعريف الانسان
 بالشيء القاطن ونقصه بالشيء الذي لا يتبعه فالتام
 هو الذي لا يتبعه شيء من جنس الشيء ونقصه
 كالحية وان كانا من جنس واحد فيكونا في تعريف
 هو الحد التام والحد الناقص هو الذي يتركب عن
 الجنس البعيد للشيء وفصله القريب كالجم
 انطلق بالنسبة الى الانسان وانما لم يقل او بقوله
 فقط كانا من جنس واحد في تعريف الانسان على ما قالوا
 لان انطلق مركب معنى والاعتبار للمعاني قال
 كما لا معنى لشيء لا النطق ونحوه لم يكن حد الى
 رساما لان الشئ عارضة والرسم ايضا قسما لا رساما
 تام وناقص لان المذكور فيه ان كان جنس اقرب
 مقيد بما يخصه فتام لان يكونه انما ليس
 رساما وكونه من جنس بالحد التام في ذلك
 يسمى تاما وان لم يكن كذلك فتناقض نقصانه
 عن تلك التامة حاله رسم التام هو الذي يتركب
 عن جنس الشيء القريب وهو اصله الملازمة

كالحيوان

كالحية والحيوان في تعريف الانسان بالحد التام
 التام هو الذي يتركب عن جنس شيء من جنس
 من جنس واحد فيكونا في تعريف
 هو الحد التام والحد الناقص هو الذي يتركب عن
 الجنس البعيد للشيء وفصله القريب كالجم
 انطلق بالنسبة الى الانسان وانما لم يقل او بقوله
 فقط كانا من جنس واحد في تعريف الانسان على ما قالوا
 لان انطلق مركب معنى والاعتبار للمعاني قال
 كما لا معنى لشيء لا النطق ونحوه لم يكن حد الى
 رساما لان الشئ عارضة والرسم ايضا قسما لا رساما
 تام وناقص لان المذكور فيه ان كان جنس اقرب
 مقيد بما يخصه فتام لان يكونه انما ليس
 رساما وكونه من جنس بالحد التام في ذلك
 يسمى تاما وان لم يكن كذلك فتناقض نقصانه
 عن تلك التامة حاله رسم التام هو الذي يتركب
 عن جنس الشيء القريب وهو اصله الملازمة

المدورة

مع الفصل

الحمد لله

بقية المواقف مع الاعتقاد
نورا

أقبح لنفس الام
أداة للمواقف
أدب

ولا يرزى الله لاداء في الاشياء صلات للهوا في نفس الامم
في الذين فاضل اذا قلت ان فيها اصلا لان فيها اداء للهوا في
المخى طلب ما في فمهم من ح طلب
انهم في له

عن شئوت أو اثبتت مباينة مفهوم على آخر فالقضية
 القائلة بايقاعها أو انتزاعها الشرطية ومن هذا
 أن الشرطية أيضا إما متعلقة كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود حكم فيها بان وجود
 النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا ليس
 ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم
 فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع
 وإما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما زوج
 واما فرد حكم فيها بان مباينة فردية العدد له زوجية
 واقعة وكقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا
 او منقاسا وبين حكم فيها بان مباينة الا
 نقسام بمقتضى وبين الفردية غير واقعة والاول
 الاول من الحايث يسمى موضوعا لانه وضع ليحمل
 عليه والثاني محمول لانه على الاول والجزء الاول
 من الشرطية ان شرطية كانت يسمى مقدمات
 لتقدمه في الذكر طبعاً وان تأخر وضاع الثاني
 تأييداً لتعلق لذلك ومما ذكر علم ان القضية حملية
 على تاييد

الشرطية هي التي يكون فيها شرط
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 والشرطية هي التي يكون فيها شرط
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

كانت او شرطية متعلقة او منفصلة اما موجبة
 ان كان الحكم فيها بالايقاع كقولنا في الحايث زيد كاتب
 واما سلبية ان كانت بالانتزاع كقولنا زيد
 ليس بكاتب وامثلة الشرطيات قد تكون
 وكل واحدة منهما ان الموجوبة والسلبية اما
 محصورة او محصورة او محصورة او محصورة
 اما كلية او جزئية ففي القضايا مخصوصات واهلها
 ومحصورات أربع وذلك لان الحكم في كل من الموجبة
 والسلبية اما على موضوع من شخص او على الخصوص
 واما على غيره فان وجد فيها كلية الافراد كلها كانت
 او بعضا بذكر الشرط ان اللفظ الدال عليها
 محصورة والافعالية واما في الشرطيات فان كان
 فيها الحكم بالاتصال او الانفصال فزمان معين
 فمخصوصة والافعالية بين كية الزمان جميعا او بعضه
 فمحصورة والافعالية في الجملة اللازمة توالا
 فمحصورة في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع في الجملة
 والامثلة غير ملزمة فالتفت التفسير غير حاصر

كقولنا في القضية ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود او في القضية
 ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود

الشرطية هي التي يكون فيها شرط
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 والشرطية هي التي يكون فيها شرط
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

وكذلك الماهية على قسمين ماهية
 موجبة ومهملية سلبية
 ان موجبة كلية وموجبة جزئية و
 سلبية كلية وسلبية جزئية
 ان محصورة موجبة ومقصورة
 سلبية

الشرطية هي التي يكون فيها شرط
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 والشرطية هي التي يكون فيها شرط
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

والفرق

المسألة والمنقضية
المسألة والمنقضية

رضیہ و ملائکہ

والباب الحلي
لا شيء ولا
والاحد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع
الاول سنة ١٢٠٠

اسی میں کیونکہ القدم والناس
معدولین علیہ واحدہ الضایف
بین القدم والعالیہ

الالف واللام في الانساب
اربعة اشتمل على الانساب
والجنس والى شخص
في سورتي

والله اعلم بالصواب

والعلم انما بين العلم والجهل والجهل والجهل
لا تلتزم بين العلم والجهل
بعض الجواهر انما لا يصح
كل الجواهر انما لا يصح
هـ الى انما انما انما انما
انما انما انما انما انما

[illegible]

صلى الله عليه وسلم
سنة سلب منه اجتهاد
مع صلى الله عليه وسلم
اللائم مع المزوم برهان

161

في الثاني والثالث والرابع
 جاز في الموضع الثالث والرابع
 مع الجزء الاول من غير ان يميز بين
 بصدق ان غير الحقيقة مع المنفعة
 جزئين مطلقا الى سواء اعتبر
 جزئين او بعض جزئين اجزئها
 والاشارة الى قوله اما ان يكون
 والمقول هو الانسان
 اول قولنا ان الانسان
 جاز في الموضع الرابع

ببین جز بنی والا فریبی
نیمو جز بنی او اکثر
جفر بکرب کل واحد
صلوات الشاکست
جز بنی من غیر ترقه
صلوات الحقیقه بینی

التركية
في حق الميرزا
شاه نعمت الله
محققا واما
في الاول مع الامير
المعروف بالشيخ
محمد شافعي فلا يخفى
ان الشافعي هو محقق
الشافعية

الاول من اجزاها الثلثة مثلا اذا تحقق فان تحقق
 الثاني في ايضا ارتفع الانفصال الحقيقي بينهما
 ان لم يتحقق فان تحقق الثالث لم يكن بينه
 وبين الاول انفصال وان لم يتحقق لم يكن بينه
 وبين الثالث انفصال اما الاخير ان قصد قائله
 وان اريد منع الخلو الجمع بين كل جزئين موقوف
 على اجزائها كما في المثالين المذكورين فهذا هو الحق
 ان المراد بالانفصال ان كان انفصالا
 لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلق
 الانفصال فيتحقق بين جزئين او اكثر في
 اقسام الثلثة واما في من القضايا التي
 في احكامها على طريق الاختصار والافتقار
 على المطلقات على ما هو في الكتاب فقال
 ان تاقض احدى من جملة احكام القضايا
 التناقض وهو اختلاف القضين يخرج
 اختلاف المفردين كزيد وسمو ومفرد وخصية
 بالاجاب والسلب يخرج اختلافهما بالحمل

والاول يتقضى بالكون
الاتصال المفرد
الاتصال الواحد والاخر
يتم في اثنين او اكثر
فحق الاتصال بالانفصال
واحد او متعدد بالانفصال
نفسا لعدم وجوده فيكون
الانفصال هو الكون
والانفصال هو الكون

از باغ

الى بالقيام الى الوسطى ليس كاتب الى بالقيام
 التركي والعدة نحو النجا رجال الى السلطان وغيره
 الى لغيره والمفعول به نحو زيد فصار الى علمه وليس
 بغيره الى كبراء الميمية نحو منقول عن شروان
 الى دينه وليس عندي عن شروان الى دينه
 الى غير ذلك وبهذا المقدور يعرف تناقض المنه
 صيغتين اما في المحصورات فنقيض الايجاب
 الى السلب الجزئي ونقيض السلب الى
 الايجاب الجزئي ضرورة ولهذا قال نقيض
 الموجبة الكلية انما الى السالبة الجزئية ونقيض
 السالبة الكلية انما الى الموجبة الجزئية كقولنا
 كل انسان حيوان بعض الانسان ليس
 بحيوان ولا شيء من الانسان يحيوان
 بعض الانسان حيوان ليس بحيوان حيوان
 لا يقال لا شيء للموضوع فيه لان المراد بال
 موضوع في تلك المسئلة الموضوع في الذكر او في
 فالمحصورات لا يتحقق التناقض فيها بينهما

الحال الوصف العنصراني والوصف الانساني
الواقع ولسف كزير وطره وذلک واحد
من السبل والبعض وهدی معنیها
سور عند الخیرانی ۱۸۱۰ هو التحقيق
۱۸۱۰

[illegible]

ايضا كذلك وان كان موجبا كان الفلك
 كانا العكس ايضا كذلك وعكس
 الموجبة لا يكون سالبة عكس
 في كل مادة كذلك عكس السالبة
 لا يكون موجبة صادقة في كل مادة
 فان السالبة في عكس قول
 كل انسان حيوان صادقة وفي
 عكس قول كل انسان ناطق
 ليس صادقة وكذلك الموجبة صا
 دقة عكس قول بعض الابيض
 ليس بحيوان ايضا صادقة بعض
 الحيوان ابيض ويكفي ليس
 بصادقة وعكس قولنا لا شيء
 من الانسان ينجو والمعتبر في هذا القول
 به الناعم التي اربعة في الحيوان الواحد

بیتون بیضی و سفید

اسمیت

وان ارضيتم اقول ان مؤلف لائلك
اذ اقلت قول م اقول ان بيت در منه
انه بعض من فاضل بانه مؤلف
م اقول واذا ما فاقوا الواحدة
سدا

على التي صفنا بها اعالي الجبال
 فقط كقولنا كل انسان
 حيوان بالضرورة فان صفاته
 ليس الا بالاجاب الجيوانية
 للانسان فانها سلب
 فقط كقولنا ان من الانسان
 بحر بالضرورة فان حقيقة
 ليس الا بالسلب الحيواني
 على الانسان ان السراج

استلزامه لعكسها مثلا والمراد بالقول ما
قوله الواحد ضرورة محو تأليف القياس من
المقدمتين مستلست لفظة اقوال اشارة
الى ان كونها مبدية في نفس الامر ليس بشرط
تسليمها قياسا فينت ول التعريف القياسي
الحكاية المقدمات ايضا لنزج الاستقراء
الغير التام والتشبيها فانها وان سلم لا يستلزم
المقصود لكونها ظاهريين وقولنا في الجواب المقدمتين

المتكافئتين لاحد وجهي فانها لا يلزم عنهما
اذا ليس للآخر دخل فيها لانهما احراز لفظ
عن مثل قياس من المبدأ وان استلزامها
بواسطة مقدمة غريبة حيث تصدق تحقيقا
الاستدلال كذا في المبدأ والظرفية حيث كقولنا
فلا يصحق ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما ليس
بجوهر لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر المستلزم لكونها
جزءا الجوهر فانها بواسطة عكس نقيض الكبرى
اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاع ارتفاعه

كقولنا لا يكون الجوهر
الحق في الوجود في الحقيقة
الآن في الوجود في الحقيقة
الآن في الوجود في الحقيقة

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

استلزامه لعكسها مثلا والمراد بالقول ما
قوله الواحد ضرورة محو تأليف القياس من
المقدمتين مستلست لفظة اقوال اشارة
الى ان كونها مبدية في نفس الامر ليس بشرط
تسليمها قياسا فينت ول التعريف القياسي
الحكاية المقدمات ايضا لنزج الاستقراء
الغير التام والتشبيها فانها وان سلم لا يستلزم
المقصود لكونها ظاهريين وقولنا في الجواب المقدمتين

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون
بما لا يلزم بالكون المستلزم
لجوهه المستلزم بالكون

الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس
 طالعة فالليلة موجودة فالنهار موجود مذكور فيه بالفعل
 الى بصورتها او نقول لكن النهار ليس بوجوده
 فالشمس ليس طالعة فنقيض النتيجة
 الى الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل فلها فرع
 من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرعا
 في تقسيم كل من القسمين واحكامه فالقياس
 الاقتراني مشتق على حده وثلاثة موضوع المطلوب
 ومحمول والكبرى بينهما في المقدمتين فنقول الكبرى
 مقدمة القياس ليس هو دراهم او متوسط
 بين طرفي المطالب كالمؤلف في المثال المذكور وهو
 ضوع المطالب ليس حذرا صغورا في الغالب اقل
 افراد والمقدمة التي فيها لا يفرق بين صغور لانها
 ذات الاصغر صاحبته التي فيها الاكبر ليس
 كبرى لانها ذات الاكبر وشتمته وهي التماثل
 من الصغور والكبرى ليس شكلا تشبيها بل بالية
 الجسمانية الحاصلة من احاطة الحد والحد بالحد

فصلا عدا

من الحيوان فيكون الصغور محمول
 على احد الكبر لانها
 الغالبية الكبر لانها

والاشكال

والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا
 في الصغور وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
 لان بدوهم في الانتاج وادعى فظلم الطبيعة فان
 الطبيعة على الاستقلال من الشيء الى الواسطة
 التي تقتضي حكم المطهر ان كان بالعكس
 ان موضوعا في الصغور ومحمولا في الكبرى فهو الشكل
 كقول كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
 فبعضي الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيهما
 فهو الثالث كقول كل انسان حيوان وكل
 انسان ناطق فبعضي الحيوان ناطق او محمولا
 فيهما فهو الثاني كقول كل انسان حيوان
 والاشكال من القوس من الحيوان فالثالث
 من الاشكال لا يفرق بين وان كان هذا ثانيا وما
 قبله ثالث لان هذا يشترك الاول في اشرف
 مقدمته وهي الصغور لاشتمالها على موضوع
 المطهر وذلك يشترك في رتبة مقدمته
 وان الكبرى بخلاف البرهان لاشتمالها على

كتاب منطق وكتاب منطق
 كتاب منطق وكتاب منطق

مع الاول فلهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق
والفرق بينهما بحسب الماهية والشراف قد مر
وبحسب الانتزاع ان الاول منتزع المطالب الا
ربيع الكليتين الموجبة والسالبة والجوئيتين الموجبة
والسالبة والثاني ينتزح السالبتين لا الموجبة
والثالث والرابع ينتزح الجوئيتين لا السالبتين واما
بحسب الاشراط فالاول بحسب الكيف
ايجاب الصفوي والكم كلية الكبرى والثاني بحسب
الكيف اختلاف مقدمية بالايجاب والسلب
والكم كلية الكبرى والثالث بحسب الكيف
ايجاب الصفوي والكم كلية احد المقدمتين
والرابع بحسب الكيف والكم ايجاب المقدمتين
مع كلية الصفوي او اختلاف مقدمية بالايجاب
والسلب مع كلية احديهما والبراهين مذكورة
في المطولات والشكل الرابع من مسجدي
جد احو الطبع في لغة الاول القريب من الطبع
الوارد على النظم الطبع في لغة المقدس

والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى
رد الشك الى الاول لان لغاية قربه من الاول
ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب
ركبة الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانها
بعيدان عن الاول بالنسبة اليه ولا شك ان مجموع
الاشكال يرد في الحقيقة الى الاول بل الى الاول
الاول بل الى الضواري من اول الاول كما علم في
المطولات وكذا القياس الاستثنائي الى الا
قراية وبالعكس وانما ينتزح الثاني عنه اختلاف
مقدمية بالايجاب والسلب اذ لو اتفقا فيها
لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتزاع وهو
صدق القياس الوارد على صورة تارة مع اي
النتيجة والاخرى مع سلبها ويدل على ان النتيجة
ليست لازمة لذاته لاستحالة اختلاف
مقدمتي الذات اما عند ايجاب المقدمتين
لقول كل نس حيوان وكل نطق او كل فرس
حيوان واما عند سلبها فلقول لا شيء من

الطحاية

اللائحة بالبحر ولا شيء من الفرقين او من الناطق
 بحج والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم
 ان ابنه هو العيار الوزن فنورده به هنا ليحفل
 دستور الاربعة بحيث يتفهم به وينتج منه المطلوب
 وضوء النتيجة اربعة والقياس يقتضي ستة
 من ضربها حاصل من ضرب الضوابط المحصورة
 الاربعة في الكبريتات كذلك غيرنا ايجاب الضوابط
 اسقطت ثمانية اضراب حاصل من ضرب السالبيين
 الضوابط في الكبريتات الاربعة وكلية الكبريتات
 اسقطت اربعة اخرى حاصل من ضرب الكبريتات
 بين الجزئيتين في الضوابط الموجبتين فيبقى اربعة
 اضراب الضرب الاول موجبتا كليتا ينتج
 موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل
 مؤلف محدث وكل جسم محدث الثاني كليتا
 والكبريتات سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا
 كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلفات بتقديم
 كل جسم ليس بتقديم الثالث موجبتا

والضوابط

والضوابط جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا
 بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
 فبعض الجسم حادث الرابع موجبة جزئية
 ضوابط وسالبة كلية كبريتات ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلفات
 بتقديم فبعض الجسم ليس بتقديم وانما ترتب
 هذا الترتيب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج
 اشرف المحصورات وهي الموجبة الكلية
 لاشتراكها على اشرفين الايجاب والكليته والنتيجة
 ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة
 الجزئية لان اشرف الكل من وجوه متعددة لكونه
 شاملا ومضبوطا ونافعا في العلوم ح
 اريد من اشرف الموجبة الجزئية والثالث ينتج
 الموجبة الجزئية وهي اشرف من الجزئية لان فيه
 شرفا واحدا وهو الايجاب وليس في ينتج
 الرابع شرف من الشرفين والقياس الاقتران
 خمسة اقسام فمن وجوه اخر لانه اعم من حليتين
 مركبتين

كل من كان
موجودا

كما قرينة مرة واما من متصلتين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة لان ملزوم الملزوم ملزوم
واما من منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج
او فرد كل زوج اما زوج الزوج أو فرد الفرد لانه
واما ان ينقسم الى المنقسم بتا وبين اولاه
ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج
الفرد لان الصادق من المنفصلة الاول ان كان
الفردية فهي احدا قسم النتيجة وان كان الزوجية
وهي منحصرة في قسمين كان الصادق احدهما
المذكورين في النتيجة ايضا فيصدق النتيجة
المركبة من الاقسام الثلاثة واما من جملة منفصلة
كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل
جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم
لان الصادق على كل ما صدق عليه اللازم صدق
على الملزوم قطعا واما من متصلة منفصلة

كقولنا

كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم
بثلاثة واثنتين فكل عدد اما فرد واما منقسم بتا
لان السائل لاحد المعاندين معاندا للآخر واما من
متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج
كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود لان اقسام
كل ما يصدق عليه اللازم مستلزم انقسام الملزوم
فهذه هي الاقسام الخمسة الاقرانية والاستيفاء
البحث في تحقيق استنتاجها الى المطولات اما القياس
الاستدلال فلا يلزم في علمه ان يكون الشرط متعلقا
او منفصلا حقيقة او ممانعة الجمع او ممانعة الخلو
فالمتصلة ينتج بوضع المقدم وضع التالي او برفع
التالي وضع المقدم استنادا والحقيقة بوضع كل
من الجزئين رفع الآخر و برفع وضع الآخر اربعة ممانعة
الجمع بوضع كل رفع الآخر فقط استنادا وممانعة
الخلو برفع كل وضع الآخر فقط استنادا صار مجموع
النتائج عشرة والعقيدة ستة استنادا في المنفصلة

فكلمة
المتن

فكلمة
المتن

فكلمة
المتن

فكلمة
المتن

فكلمة
المتن

واشتاء في مانعة الجمع واشتاء في مانعة الخلو هذا الكلام
الكل والابيض ما ذكرنا استاذ بقوله واما القياس
الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت
متصلة فاستثنائي المقدم ينتج عيان التالي
لان وجود الملزوم ملزوم لوجود اللازم واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم لان عدم اللازم
ملزوم لعدم الملزوم فلا ينتج استثناء عيان التالي
ولا استثناء نقيض المقدم شيئا فبالاستثناء العلم
من الوضع وتبين استثناء العيان ومن الرفع في
استثناء النقيض فاقابل هذا صحيح فيما كانت
الملازمة عامة اما اذا كانت صريحة وبخاصة
عين كل ينتج عيان لاخر واستثناء نقيض كل
ينتج نقيض لاخر كما قال في الفصول ان الحكم
قطعي في الصور الاربعة قلنت استثنائية في
الحقيقة فلا ريب ان فكل حكايين من الاربعة
ان الملازمة بين المتلازمين لا يبرهن الا في الكلام
وجود اللازم وجود الملزوم في كل من

حيث

حيث انه لازم بل من حيث انه ملزوم وكذا الكلام
عدم الملزوم ليس من حيث انه ملزوم بل من حيث انه
لازم من حيث والا كانت متصلة فاستثناء
عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر لان وجود
احد المعاندين صدق مستلزم عدم الاخر في هذا
في الحقيقة ومانعة الجمع والاستثناء نقيض احدهما
ينتج عيان الاخر لان عدم احد المعاندين كذا
يستلزم وجود الاخر وهذا في الحقيقة ومانعة
الخلو واللفظ كذا عن التفصيل والاصل
على ما ذكرنا وعليه التعويل والامثلة غير خافية
ومن ابواب المنطق ابواب الصناعات الخمس
التي هي المنطق كما سميت عن الصورة سميت في اللغة
فلما تم التلويح الى مباحث الصورة اشار الى
مباحث المادة ايضا فقال من الصناعات
الخمس البرهان هو قياس من مؤلف من
مقدمات يقينية لانتاج اليقين اعلم ان
يكون ضرورة امكنية منها فالتقياس

بيان مكتسبة

يتناول الاقضية الخمس المؤلف ذكره
 يتعلق بقوله من مقدمات يقينية وهو يخرج الخطأ
 والجدل وغيرهما وقوله لا ينتج اليقين غاية ذكره
 يشمل التعريف على العاقل الرابع فالمؤلف
 اشارة الى الصورة بالمطابقة والى الفاعل باللا
 التزام وهو القوة العاقلة والمقدمات مادة
 ولا ينتج اليقين غاية وايقينيات اقسام ^{واسلام}
 ستة لان ما حكم العقل به اما بدلا ^{استعانة}
 من الحسن او معها والاول لما لم يتوقف
 على وسط حاضر في الذهن فهو الاولييات ^{وانما توقف}
 فهو القضايا قياسية معها وانما ^{اما لا يتوقف}
 اليقين به بعينه الاحكام على انت ^{او يتوقف}
 والاول المحسوسات فالاحكام ^{انما كان}
 ليحتسب الظاهر فهو المشاهدات ^{انما كان}
 المحسوس الباطن فهو الوجدانيات ^{وانما كان}
 توقف فالجس اما حسن ^{السمع}
 فهو المتواترات فانها يتوقف على حكم العقل

بانتاج

بانتاج توارط المنجيين على الكذب او غيره فان
 توقف على تكرار المشاهدات فالجوابات ^{وانما توقف}
 على المحسوسات فالحديثيات هذا وجه القبط لا الحجر
 العقل والاعداد ^{انما كان} بقوله احكاما اوليات
 كقول الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من
 الجزء فان الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين
 فمن اقسام الجزاء قد يكون اعظم من الكل كما في ^{انما كان}
 الفيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء او من هذا
 واسمى محسوسات ايضا كقولنا ^{انما كان}
 منقولة في المدرك بالبصر وانما ^{انما كان}
 باللمس ومجربات كقولنا ^{انما كان}
 الصور او الاول لم يلمسها ^{انما كان}
 عقيب لشربها كليا او اكثر ^{انما كان}
 فيها على تكرار المشاهدات ^{انما كان}
 مقدمات يحصل اليقين فيها ^{انما كان}
 والمطالب للذهن دفقة ^{انما كان}
 ولا حركة فيه بخلاف الفكر ^{انما كان}

بانتاج

ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه بالسرعة والبطء
 إما في الحدس فليس إلا بالقليل والكثرة لانه رضى
 كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة مشاهدته
 في مكانة مختلفة قريبا وبعد عنها ومتواترات
 وهي القضايا التي يحكم العقل بها لانها نقلها قوم
 الخيل العقل توأطهم على الكذب ومصادقهم
 حصول اليقين كقولنا محمد عليه السلام أو
 النبوة واظهر المعجزات على يده فانه كقولنا بالبلدان
 ان الشمس تشرق من الغرب والماضي وقطبانها
 معها كقولنا الاربعه زوج بسبب وسطه
 في الذهن وهو الانقسام بمقتضى اربعين كان
 الذهن يرتب في الحال (الاربعه منقسمه
 بمقتضى اربعين وكل مكان كذلك فهو نوع
 فالاربعة زوج والاشياء من الشك والحال
 المجدل وهو قبيح حيث مؤلف من مقدمات
 من هو قبيح فليس مختلف باختلاف اللامه
 واللامه ممكنة في الاقوال وغيره والخطاب في كل

مؤلف

من هذه المقدمات مقبول من شخص معتقد فيه كسبي
 وم او لا او مضمونه معتقد فيها اعتقاد الجحيم
 نحو كل ما يطيش من التراب ينهدم والشو
 قنا من مؤلف من مقدمات تبسط منها
 النفس نحو الخمر فيقوت سبالة او تنقبض
 نحو العمل مرة موهبة والمفاسطه قياس
 مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون
 حقا ويسمى سفسطة او شبيهة بالمقدمات
 المشهوره وتسمى مشاغبة او مقدمات
 قهرية كاذبة كما يقال ان وراء العالم قضا ولا يتنا
 وهذه ايضا ان قول بها الحكم يسمى سفسطة
 او قول بها الجواب يسمى مشاغبة فالمفاسطه
 منحصرة في القسمين السفسطة والمشاغبة
 والمقدمة التي المصنوع عليه هو البرهان لا غير كالتحصيل
 العقائد الحققة وتسمى على العقد الباطلة ليس
 القاب ويمكن هذا اخر الرسائل في المنطق ختمنا به الله
 العقد الحققة ونوال العقد الباطلة وحشرنا

كاذبة 2

عنى برزخ امي ايجي باقر

في زمرته السعداء الصالحين وبو، صاف اعلى عليين
مع النبيين والمرسلين والحمد لله رب العالمين
تمت الكتاب بعون الله الملك القوي
في شهر جمادى الاولى نك اخ صالي
كون في شهر راسنا هبل ده
سبن افندل دار حد بننده
كتب الحقير احمد بن باي
غفر الله له ولوالديه
والله اعلم
اليهم واليه
سنة اليع
وتسعين
والف

الحمد لله الذي زين الايمان بآيات التوفيق والتوفيق وعلى الله
 وجعل المنطق ميسرا لطريق التفهم والتحقيق والعلو
 على نبيه محمد صاحب الهداية والتوفيق وعلى الله
 واصحابه الذين سلكوا اشراج الشريعة بالتوفيق **بعد**
 فيقول المحتاج الى رضوان الملك المجيد برهان الدين
 بن كمال الدين بن حميد رحمه الله بعبود نفسه
 وجعل يومه حراما من ملكات فوائده الامام
 الفاضل للرسالة الاشهرية كتنين ميتين يحتاج
 الى بيان مبين لاشتمالها على حقايق الحجج وقايق
 الكتب كتبت بالخاصة للاصحاب في كل غداة وعشي
 بعد التمشي على عوامضها ودرجات توضيح الشكوك
 وتبين المغالطات وسميتها بالفرايد البرمانية
 في تحقيق الفرائد الفارسية وتكلفت لمن يستحضر
 هذه الفرائد ان يغفر ما لا اطلاع على السر هذا
 الفن استعنا بولي المنية في كل نعمة وبقيته ونعمته
 انه خير مني ومعين **قول** حمد الله نصب بفعل جملة
 فان قلت لم تكرر الخطاب فقلت لان الخطاب
 متعلق بالتفريع فقلت لان تفريع
 شيعوا وياك تشييعا من قدام
 الحمد لله الذي زين الايمان بآيات التوفيق والتوفيق وعلى الله
 وجعل المنطق ميسرا لطريق التفهم والتحقيق والعلو
 على نبيه محمد صاحب الهداية والتوفيق وعلى الله
 واصحابه الذين سلكوا اشراج الشريعة بالتوفيق **بعد**
 فيقول المحتاج الى رضوان الملك المجيد برهان الدين
 بن كمال الدين بن حميد رحمه الله بعبود نفسه
 وجعل يومه حراما من ملكات فوائده الامام
 الفاضل للرسالة الاشهرية كتنين ميتين يحتاج
 الى بيان مبين لاشتمالها على حقايق الحجج وقايق
 الكتب كتبت بالخاصة للاصحاب في كل غداة وعشي
 بعد التمشي على عوامضها ودرجات توضيح الشكوك
 وتبين المغالطات وسميتها بالفرايد البرمانية
 في تحقيق الفرائد الفارسية وتكلفت لمن يستحضر
 هذه الفرائد ان يغفر ما لا اطلاع على السر هذا
 الفن استعنا بولي المنية في كل نعمة وبقيته ونعمته
 انه خير مني ومعين **قول** حمد الله نصب بفعل جملة

فعلية مقدرة هي محبت او احمد اختيرت على الاستحبة
 الحمد على تجدد النعمة بمصاحبتها له وتجدد النعمة على حصول اللذة
 بحكم الحول جدد لذة تنبها على ان حادثة تعالى يتلذذ بحده حكم
 الا بذكر الله نظمين القلوب وانما اختار على حذف العاقل
 ليحتمل الماضي والمضارع فكثير المعنى بقليل اللفظ فيكون الكلام
 مشتملا على شبه الصنعة البدوية اعني الجمع بين المتقاربات
 الذكر فانه لا يكون الا احدا فاما قلت ان التقديرين او قلت
 الماضي لانه يدل على الحمد بقى في مقابلة النعمة السابقة وهو يجب
 طلب النعمة اللاحقة بحكم لان شكرتم لا زيدتم فيضد شمول النعمة
 للماضية السابقة واللاحقة جميعا بخلاف المضارع فانه يدل
 على الحمد اللاحق يفيد شمول النعمة للماضية اللاحقة فقط فيلزم جمال
 خلق الازمنة السابقة عن النعمة فان قلت التقدير ان متساو مان
 لان الحمد بالمضارع يجوز ان يكون محمدا للشيء السابقة فيجلب بالحكم

فان قلت لم تكرر الخطاب فقلت لان الخطاب
 متعلق بالتفريع فقلت لان تفريع
 شيعوا وياك تشييعا من قدام
 الحمد لله الذي زين الايمان بآيات التوفيق والتوفيق وعلى الله
 وجعل المنطق ميسرا لطريق التفهم والتحقيق والعلو
 على نبيه محمد صاحب الهداية والتوفيق وعلى الله
 واصحابه الذين سلكوا اشراج الشريعة بالتوفيق **بعد**
 فيقول المحتاج الى رضوان الملك المجيد برهان الدين
 بن كمال الدين بن حميد رحمه الله بعبود نفسه
 وجعل يومه حراما من ملكات فوائده الامام
 الفاضل للرسالة الاشهرية كتنين ميتين يحتاج
 الى بيان مبين لاشتمالها على حقايق الحجج وقايق
 الكتب كتبت بالخاصة للاصحاب في كل غداة وعشي
 بعد التمشي على عوامضها ودرجات توضيح الشكوك
 وتبين المغالطات وسميتها بالفرايد البرمانية
 في تحقيق الفرائد الفارسية وتكلفت لمن يستحضر
 هذه الفرائد ان يغفر ما لا اطلاع على السر هذا
 الفن استعنا بولي المنية في كل نعمة وبقيته ونعمته
 انه خير مني ومعين **قول** حمد الله نصب بفعل جملة

والمراد بالاحتمال
الاحتمال في
الاحتمال في
الاحتمال في

المذكور النوع. اللائحة فيبعد شمول النوع كما في قلت
لا يجوز ان يكون كل واحد من الحمد الخالي والاستقبال في مقابلة
النوع الماضية لان التأخير توجب التقصير مع ان مفهوم
المضارع الاستقبال الوعد بالحمد والوعده بالحمد ليس
بحمد وعلى ما ذكرته ليس الاحتمالين في المضارع
والاحتمال الاخرين فيه بخلاف الماضي فانه خالي عن ذلك النوع
الاحتمال وهو مدار الترجيح **قول** ما لم يثبت الى ان اخرجت
ما هو خير واعطيتى ما هو زبد **قول** من منح عوارف الافاضل المنح
جميع منحه بالكسر وهى العطية والعوارف جميع عارفة وهى
الاسانيد والافاضيل جمع افضل وهو الزيادة على غيره في الكمال
فانه قلت قول من منح عوارف الافاضل تكمل لانه بمنزلة ان يقال
من عطيا العطايا قلت المراد من العطايا المضاف اليها
المائل المعروفة في كتب الافاضل او الماخوذة من افواههم

ومن

ومن العطايا المضافة المائل المستبط منها
او من احديهما او المراد من الاولى متعلق الفعل
اعنى النعمة ومن الثاني نفس الفعل اعنى الانعام
فكانه قال من منعت انعامات الافاضل فلا تكمل
قول وخلصنى الى اخر جنتى من مشقة تحصيل العلوم
فانه استعمال التخليص في الاخراج من المشقة
والاخراج اعم منه **قول** من منح عوارف الفضائل
المحسنة جمع محسنة وهى المشقة والعوارف جمع عارفة
صفة وهى الشديدة من الرياء والفضائل
جمع فضيلة وهى المنزلة على غيره في المنزلة واما
فان العوارف الى الفضائل من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف الى اخر جنتى من مشقة
ادراك المسائل المشككة الشديدة الشك
كالرسم العاصف واقتنى في دار التحقيق **قول**
وصلوة نصب بفعل مقدر هو صليت او احل
على قياس حمد او جملتها معطوف على جملة حمد
قول على عامة من لحقه اولى الفواضل المراد بالعادة

٩٥

جميع الانبياء عليهم السلام والمراد بالاول الفؤاد
 اولى النعم لانها جمع فاضلة وهي النعمة واولى
 النعم هو فيض الغايض منه تعالى اليهم دم اعني
 الايمان والاسلام ولو احقر كما فيكون الاولوية
 والتقديم لها بالشرف لا بالنزاهة لان الوجود
 مقدم على الالهيته والاسلام بالنزاهة **قول** المنقوش
 الى الموصوف **قول** على الشامل الى الصفات
 المحيطة بالجملة والمختص بالمرضية **قول** المبسوط
 من اكرم القبائل اعني قبيلة قريش **قول** واضح
 الدلائل الى العجزة الواضحة المحسوسة بحسب
 السمع والتوان او بحسب البصر كشق القمر وغير ذلك
قول عن اقتراح اخي الى السؤال على السبيل التحق
 والارحال من غير فكر وروية **قول** في كل صباح
 مستعمل في شغل بالالام الى صاحب في كل صباح
 ومساء كنت به عز ودم ملازمة وان يتعلق بالا
 قسرا وهو الظاهر **قول** فوايد لا يفتة بمطالعة
 الاخوات وانما قال فوايد ولم يقل شرا حالها يتبعها

هذا هو المقصود من قوله
 فوايد لا يفتة بمطالعة
 الاخوات وانما قال فوايد
 ولم يقل شرا حالها يتبعها

هذا هو المقصود من قوله
 فوايد لا يفتة بمطالعة
 الاخوات وانما قال فوايد
 ولم يقل شرا حالها يتبعها

هذا هو المقصود من قوله
 فوايد لا يفتة بمطالعة
 الاخوات وانما قال فوايد
 ولم يقل شرا حالها يتبعها

عليه

عليه بانه امثال هذه الفوايد لا يفتة بمطالعة
 شرا حالها امثال هذا المختصر وانما قال بمطالعة الاخوات
 تنبيه على انه لا يقدر على مطالعة هذه الفوايد الا
 يكون اخا ومثلا في العلوم لا شتمها على الحقائق
 والدقائق العاصفة **قول** لغزيب السراة الاثيرة
 الفوايد جمع فريدة وهي الدرر الكبيرة الشفافة
 السميكة لنفائس المسائل استغارة مصرحة
 حقيقة **قول** في الميسر ان هو اسم لعلم المنطق **قول**
 اعلم صدر هذا البحث بالامر بالعلم لزيادة الاهتمام
 به لكونه مناط التحقيق والافعال علم بكل ما ذكر في
 هذا الكتاب مطلوب **قول** من حق كل طالب كثرة
 والحق ان يقول من حق كل طالب كل كثرة لئلا
 يشوهم اختصاص هذا الحكم لكل من يطلب بعض
 الكثرات بناء على الاحمال يوزن بالمعصية اللهم
 الا ان يقال ان التنوين في الانبيات سوركا
 ذهب اليه بعضهم والمراد بالكثرة هنا اعلم من ان
 يكون من العلوم المدونة او لم يكن وعلى تقدير ان

ط
 ويمكن ان يقال بانه
 وهو ان المصلحة عند العلماء
 البذلانية في قوة الطلبة دفعا
 للمرجح احد المتكسرين
 الاخر فيؤتى الا من حق كل
 طلبة تب كل كثرة في

لا يكون منها يجتمعا ان لا يكون من العلوم احدا كما
 لا موال فان عا طلبها ان يعرفها بحسب وحدة
 وهي كونها موجبة بحصول الاموال ويجتمعا ان
 يكون منها لكن لا من العلوم المدونة كعلم الخيل
 وغيره **قول** ولان كل علم كثره تخصيص بعد التعميم
 للتصريح بالمقهور **قول** وهي كونها با حنة من
 الاعراض الذاتية لشي واحد الضمير المرفوع للجهة
 والمجور للكثره يعني ان جهة وحدة الكثرة التي
 هي عبارة عن مسائل العلم عبارة عن ان يكون تلك
 الكثرة با حنة عن الاعراض الذاتية لشي واحد
 وهو موضوع واما وحدة الموضوع فقد يكون العلم
 فيكون وحدة العلم اعتبارية لانها باعتبار وحدة
 الموضوع واما وحدة الموضوع فقد يكون حقيقة
 كوحدة موضوع علم المنطق عند من يقول
 ان موضوعه المقولات الثانية وقد يكون
 اعتبارية كوحدة موضوعه عند من يقول ان
 التصورات والتصديقات من حيث تقوم

في الاتصال

في الاتصال فانها حقائقا مختلفة فانزلت
 منزلة الحقيقة الواحدة باعتبار النفع في الا
 يصل **قول** لكونها الة واستبعادها غاية ال
 لكون تلك الكثرات الة والاستلزام تلك الكثرة
 غاية مثل كون مسائل المنطق الة لتحصيل
 الجسولات من المعلومات او كون تلك الة مثل
 مستمرة للعصمة عن الخطاء في الفكر **قول**
 وغايتها وموضوعها عطف على قوله بتويف
 العلم فيكون في حينها الة الشعور بتويف
 العلم والشعور بغايتها وموضوعها يعني
 اني ان تحصيل الشعور بالمسائل قبل الشروع
 فيها اما بطريق التصور او بطريق التصديق
 اما بطريق التصور فتا تعريف با حدك الجسولين
 واما بطريق التصديق فتا حكم بغائية الغاية او
 موضوعية الموضوع **قول** باعتبار الجهة الاولى
 ان بالوحدة الذاتية **قول** من حيث يقع بها في
 في الاتصال التقييد بالجسئية لتخصيص الاعراض

فكروا المسائل كثره
 على الوحدة الحقيقية او بالاعتبارية
 فثبت كيف يكون الموضوع حقيقة
 رتبة قوت وحدة الموضوع حقيقة
 حقيقة حقيقة كالمقدار في العلم
 يكون تلك ذاتها او اعتبارية باعتبار
 موضوعها لشي المسائل نقل

والفوق بين الفرق والغاية ان الغرض
 في الغاية التي يتصور قبل الشروع
 في العلم والجارح العلم والغاية يكون
 بعد الشروع في العلم فحصل الفرق
 نقل

الذاتية لان المنطق لا يبحث عن مطلق الاعراض
الذاتية للتصورات والتصدقات والاشياء
بحيث يكون كل واحد منها قديمة او عاصرة
او ممكنة او مستتعة او حاصلة في الذهن او في
الخارج الى غير ذلك من الاعراض الذاتية التي لا دخل
لها في الاتصال بل يبحث عن الاعراض الذاتية
التي لها دخل في الاتصال مثل كون التصور المقنن
واحد الخ من الكميات وكون التصور المركب
من المفردين من الكميات الخ من احد الاشياء
من الحدين وهو الرسمين فان هذه الاعراض نافعة
في الاتصال الى الجواهر كالتصور ككونها اما
نفس الموصلة كالحدية والرسمية او جزئية
كالجنسية والفصلية وغيرها ومثل كون التقدير
المفرد لا المركب قفية او عكس قفية وحملية
او شتر طية وموجبة وسالبة او غير موجبة وكل
التصديق المركب قياس اقتراب او اشتراك
الى غير ذلك فان هذه الاعراض نافعة في الاتصال
الى الجواهر



بسم الله الرحمن الرحيم
 يا من وقفنا لوظائف الحث وكلمة مشهورة بامتنان
 بين الاحوال الثلاثة فلا يحتاج الى توجيه العلامة والمراد بها
 غاية معناها وهي الاجابة والتوفيق اذ جعل اللسان قفلاً
 نحو السبب وهو صلاحي خلق القدرة على الطاعة والنجاة
 لغة التقسيم واصطلاحاً اثبات المدعى بالدليل نقياً
 واشتاتاً وهو اللفظ والمراد بالوظائف المعجزة ههنا في
 النوع الثالث وامثالها وهو الاظهر ويحتمل ان يكون اعم
 منها و اضافتها الى الحث سببية وهو الانسب وفيه ازالة
 الاستهلال في التحريك اي تحريك المدعى والدليل
 والمقدمات والمعرف والمادة واجزاء التعريف في
 التعريف والقسم المقسم في التقسيم والتحقيق
 اي تحقيق الدليل الموردة على المذكورات ويحتمل
 ان يكون المراد بالتحريك الحركة اعني الدعاوى
 وبالتحقيق المحقق اعني الدلائل وهو الاظهر لفظاً

٥٩
 والاول افيد معني ويا من يسرنا التبر سمينه بامتنان
 هذا اشار الى سبب التليف من وجهين كما لا يخفى
 على الوجهين في التقريرات والتدقيقات اي تقرير المذكور
 او تقرير الوظائف فيها والمراد من التدقيقات الدلائل
 الواردة على الدلائل ومقدمتها في المرتبة الثانية صل
 دعاء على من يطلب الرحمة باعتبار ان الدعاء بها له عليه
 السلام دعاء بها للبريالات على السلام حجة للعالمين او يطلب
 الرضا باعتبار الغاية او يطلب اعطاء مقام الوصية
 على من صح صحح الشريعة الغراء وهو محرم ولم يجر
 باسم العلم اذ عام بان من اتصف بهذه الصفات لا يطلو
 على غير او للتظيم والتشريف وكذا الحال في حق الموفق
 الملك اللطيف وفي عبارة التبيين من البراعة ما لا يخفى
 عاذا في الفطانة باصح التصحيحات وابطل نقا
 نكس الكابر باوضح البراهين والتوضيحات اي العارفين
 بالحق المنكرين له عناداً او تشككاً او غير عارفين ولكن
 يقولون وجدنا اباؤنا كذلك النفايش يحتمل ان يكون
 من المناقشة وهو اللفظ والمراد بنفايشهم الكاسدة

متناظراتهم الفاسدة او المراد النوع الباطل ويحتمل ان
 يكون من النقش فالمراد بها الاصنام وهو الانسب للمقام
 وفيه براءة الله تعالى على احسن النظام والمراد بالتصحيح
 التصحيح والبراهين الواضحة العجائب الواضحة والمج
 الموضحة وعلى من عرفوا ان راسه العلية باعتراف التعريفات
 من العرف ويحتمل ان يكون من التعريف وعلى كلا التقديرين
 اشارة الى المشايخ الاربعة الكرام عليهم رضوان الله العزيز
 العلامة وايضا في براءة الله تعالى وقاسموها اشارة
 العلية بعد ما استندوا اليها بسوية اي قواعد قونية
 مستنبطة منها احكام الشريعة اشارة الى الائمة الاربعة
 الكرام رحمهم المفضل المنعم والمراد باعتراف التقسيمات
 التقسيمات الحاصرة وهو اشارة الى انقراض الاجتهاد بالمد
 في حذو هبنا وان جاز في المذهب وفي براءة الله تعالى
 فهذه اشارة الى الالفاظ الموجودة في الخارج
 على تقدير تاخير الدين بآية عن الشايف وتقدر بكونه الفا
 ظا موجودة ولو تعاقبا ببعض الاجزاء او الى النقوش الكلي
 في ضمن الجزئي على تقدير وجود الكلي الطبيعي والافعال تامل

في فاته للافهام مجاز عجمية اي ما يستعمل به كالسحق
 للضيف عجمية وفي اشارة الى ان ما فيها مجمل غير مبد
 ول الوسخ كى اشارة الى الحق في الاحق كافي في
 السائلين اي الطالبين لوظائف الكلام وفي قوله استغارة
 مكينة او مقصود تروجه ولا تروجه على خلاف الاوجه و
 غلالة تشافيه لعلل العللين على صحة المقال والمرام
 وفي استغارة لطيفة من وجوه مستحسنة وبراعة الا
 استهلال على اكل وجوه مستحسنة فتأمل فيها وكس على بصيرة
 وجامعة للفراد المنظومة مع ما حفظت من العلماء الاعلام
 وما في من المطائيف المشهورة كما لا يخفى على من تتبع خطب
 المؤلفين غير مقتصرة على ما هو المشهور في باب المحققين
 من الانام مع اشارة بقية الغاية الاستغارة حتى لا اجد وقتا في
 انام اي استغال المذاكرة والمباحثة مع المستفدين عندي
 غير متحيز عن الطرفين اي الاجازة والاطناب ليقيم بقوه
 لكل من تسليح بالسيف والسهام من الذكي والغبي والمنو
 والمراد من السلاخ ان يستعد المباحثة بقواعد الادب
 بحيث يغلب على خصمه ولا يغلب عليه خصمه بسبب لافواع

حيلة وضاعف من الوظائف الموجهة وبغير الموجهة وفيه
استعارة من وجوه الأول تشبيه المباحين والناظرين
بالشجاع الخائضين بالحروف استعارة مكنية والسيف
والسهام تخيلية لوارثهم والثاني تشبيه لقواعد الادب
بل هذه الوسالة بالسيف والسهام مصححة والثالث
تشبيه المباحة والمناظرة بالقتال والمجادلة استعارة مكنية
والسيف والسهام تخيلية والتسليح ترشيح وجوه التبيين
غير خفية على من له فطرة سليمة وارجو من الناظرين العظام
والماهرين الكرام اى العارفين لقواعد الادب والحق
من الباطل والمنصفين العارفين للرجال بالاقاويل ان
ينظروا بعين الوداد وردوها اهل العناد من العوام
اى وان ردوها بعض القاصرين المعاصرين العارفين
الاقوال بالرجال الراجلين به ارتفاعهم بين الجملة
ولا ابا الى بردهم لانهم من العوام والعوام بين الخاسر
كالعوام ونسئل الله تعالى ان ينفع بها اى بعلمها واعمالها
بساتر العلوم من تناول بالاهتمام اى تشبث بها
المجهد والاعتقاد والايقان والله دنى الهداية وهي

الدلالة الموصلة

الدلالة الموصلة الى المطاع على بعض والدلالة على ما يصل
الى المطاع على بعض اخر واخر ما هو الانسب والتوفيق
قد سبق معنى التوفيق وفى الختم بالتوفيق بعد البداية ما
لا يخفى حسنة العون فى فتح مغلفات الابواب والا
اعتصام من كل مكروه ونشر الدواب اذا قلت بكلام
اى اذا صدق كلام الكلام والمراد من الكلام لغوى لان
هذه الرسالة مشتملة على وظائف التعريفات والتفهيم
وبعضها باعتبار التنبؤ التقيدي وان كان اكثرها باعتبار
اعتبار التنبؤ الخبرية وكلمة اذا اللاحمال تامل فا
ان كنت تافلا فيه وهو الحاكى للكلام عن الغير بلا التزام
بما يوجه سواء كان بالسمع او من الكتاب كما تقول
قال الاستاذ كذا او مدعيها وهو الناصب نفسه لبيان
الحكم كما تقول ذاكذا فالوظائف الموجهة اى المستحسنة
المقبولة المسموعة من الخصم اى ممن تسانه الخصومة
الناقضة بجواز الفتوى مطلقا سواء كان بلا سند
او مع الا اذا كان اللغوى استقرانية كما تقول الوجود
اعرف الاشياء او بدىريته كما تقول الكل اعظم من الجزء

في لا بد في المنع من شاهد حتى يكون مسبوقا والآفكون
 مدفوعا على ما تطلع عليه غريب بان يقول قوله لهذا
 ثم او كون ذلك او لا ثم قوله لهذا او لا ثم كون ذلك او
 اطلب منك بيان هذا او بين هذا ومثال الكل ان هذا
 لمط البيان والنقض الاجمالي الشبهى بخصوص الفساد الى
 المخصوص كالتي في لذهبه والتخالف للاجماع والمعارضة
 التقديرية باثبات خلاف المراد وفيه تجريد والفرق
 بين النقض الشبهى والمعارضة التقديرية هو ان الثاني
 ههنا هو ابطال النقل والمدعى بواسطة اثبات نقضها
 وملاحظة الدليل الفرضي المفروض دلالة على عينها
 والاول ههنا ابطال لهما بدون تلك الملاحظة والا
وتصورهما سعل مفصلا في تحقيقها واما المعارضة الى
التحقيقية والنقض الحقيقي والمنع المجاز العقلي والحذف
والحقيقي فلا اي فلا تتعلق به لالة المعارضة الحقيقية
 ابطال الدليل كالتفرض الحقيقي او بطل المدعى الدليل
 والمنع المجاز العقلي والحذف في مطالبة المدعى الدليل
 والحقيقي مطالبة مقدمة الدليل والكل يقضي الدليل

هو غير

هو غير موجود وتماما يجب ان يعلم ههنا ان كلامي الحق
 الحقيقة والمجاز اما لغوي او عقلي فالحقيقة اللغوية
 هي كلمة مستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به الخطاب
 كلفظ الانبات في انت الله البقل والحقيقة العقلية
 هي لسناد الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
 كالاسناد في هذا الكلام والمجاز اللغوي هي الكلمة المستعملة
 المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب
 على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته كلفظ الرمي واليد
 في رمي يد ويقال له هذا المجاز ايضا والمجاز في الظرف
 والمجاز العقلي هو لسناد الفعل او معناه الى ملابس له
 غير ما هو له بقرينة صارفة عما هو له الى ذلك الملابس
 كالاسناد في احي الارض شباب الزمان ويسمى هذا ايضا
 مجازا حكيا ومجازا في الاثبات او لسنادا مجازيا وهذا
 اربعة اصناف باعتبار الاطراف يعني ان المسند اليه و
 المسند اما حقيقيا لغويا ان خوانبت الربيع البقل
 صاد راعى الموحد بن او مجازا لغويا ان خوانج الارض
 شباب الزمان او مختلفا ان خوانبت البقل شباب الزمان

واما الارض الربيع وقد يطلق المجاز على كلمة تغير اعرابها
 بحذف لفظ او زيادته كالقربة والمثل في قوله تعالى
 القربة وقوله تعالى ليس كذلك ويقال له المجاز في الحذف و
 المجاز في الاعراب ورأى صاحب المفتاح انه ملحق بالمجاز
 ومنه به لا تراكمها في التعدي عن الاصل لا انه معدود
 في المجاز فلما مثل والنسبة بين الاقسام بتصور على ستة
 اوجه كل منها تبين كل مجس المجمل واما مجس التحقيق
 فعموم وخصوص من وجه في الكل سوى ما بين الثاني والاول
 فانها تبين كل مجس هذا الوجه ايضا هذا اذا عبرت مادة اليه
 التحقيق بالكلام في الكل او اذا عبرت في الاول والثالث
 بالكلمة وفي الثاني والرابع بالكلام كما هو الظاهر فالنسبة
 بين التفويك وبين العقليين تبين كل وفي الرابعة البينة
 عموم من وجه فتبصر في استخراج مادة الاجتماع والافتران
 فاذا اشرقت هذا فاعلم انك اذا قلت العالم حادث
 فاذا قال الخصم ان صفري دليلك هذا فامنع حقيقة
 لغوية ولسانه الى الصفري حقيقة عقلية واذا قال ان
 مدعاك هذا موارده المدعى دليلك لعلاقة فامنع

حقيقة لغوية

حقيقة لغوية ولسانه الى المدعى دليلك او مقدمه دليلك لعلاقة
 مجاز عقلية واذا قال هذا موارده وقد رفق المدعى دليلك مقدمه
 دليلك فامنع حقيقة لغوية ولسانه الى المدعى حقيقة عقلية
 ولا يتعلق المؤخذة بنقول اصلا يعني المناقضة مجازية
 او حقيقة ولا نقضا ولا معارضة تقديرية او حقيقة
 لانه محكي لا التزام فيه بنسبة خبرية او تقييدية الا اذا كان
 نقله لتأييد بعض المقال في توجهه الى المؤخذة هذا اذا
 تعلق الاصل بالمؤخذة واما اذا تعلق بالمنقول فيكون المعنى
 الحصول فيه سواء كان المنقول غير الدليل او عينه او جزءه
 الدليل او جزءه وينبغي ان يعلم ان قيد الحثية معتبرة في الثالثة
 واما الوظائف الموجهة منهما اي من النقل والمدعى ففي الاخرى
 اي المعارضة التقريرية والتفويض الشبهية كما سيأتي في جواب
 التفويض الحقيقي اي التفويض الحقيقي ومعارضة التحقيق
 فيه تغليب سوى التغير اي التغير الدليل وبعض التخرير
 اي تخرير الدليل لان التخرير يقتضيه وجوه التغير والتحرير
 وهما غير موجودين ههنا وفي الاول اي في المناقضة
 مجاز لغوية اثنان هما اي الناقل والمدعى اياها اما باقامة

الدليل على صحته أي النقل والمدعي وأما بخبرها وأما بإبطال
السند لو وجد مساوياً بالنقض المم وجوز في الكل التغيير
لكنه عندي من التقصير تدبر وتفصيل وظائف هذا المنع هو
جبهة كانت أو غير موجبة وإبطالاً كانت أو مطلوبة وسند
ستعلم في بيان وظائف منع المقدمة ومستنده إذا عرفت
أن النقل والمدعي الغير المدللين يطلب عليهما الدليل وإن وضيها
ويفقها فيها اثباتهما بالأقامة أو بالتخبر أو بإبطال السند
فأعرف أنك إذا استغلت بالدليل أي بأقامة الدليل على
صحة النقل ولو كان إقامة الدليل على النقل نادراً سواء كانت
الدليل النادر مصححاً به مثل أن تقول قال لسانك الله مثلكم
بكلام إنني لأن هذا مستور في المقاصد وكل كلام مستور
مستور فيه فهو قول اللسان أو مشار إليه كاحضار كتاب
على النقل منه أو من صاحبه فإن الاحضار بمنزلة أن يقال إن
هذا الكلام مستور في هذا الكتاب وكل كلام مستور فيه
فهو قول اللسان لأن هذا الكتاب تأليفه أو على المدعي فإ
الوظائف الموجبة من الخصم إنما على نفسها أي على نفس
النقل والمدعي المدللين فالمنافضة حجازاً عقلياً أو حديقاً

أي منهما

أي منهما باعتبار الإرجاع إلى دليلهما بالارادة والتقدير
لكم بشرط تعين مقدمات على رأي مطلقاً سواء كان
بلا سند أو مع سند مساوياً أو مع الغير المساوياً لا غير
أي غير المناقضة من التقض مطلقاً والمعاضة مطلقاً
لكن في نظر وجوبه فتدبر وأما على دليلهما وهو أي الدليل
أقوال يكون عنه قول آخر سواء كان بالانضمام أو لا
أو يستلزم من قول بنفس أي وقيل أقوال يستلزم
بنفس قول آخر وقيل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه
أو في أحواله إلى مطلوب خبرتي علمياً كان أو ظاهرياً أو إلى
العلم به أي وقيل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه أو في
أحواله إلى العلم بمطلوب خبرتي والأولان تعريف لا
هل المعقول والآخران تحديد لأهل القول أي أهل الأصول
لكن رجحنا المعقولة على الأصول بناء على أن تطبيق
أكثر الوظائف المتعلقة بالدليل بعضاً أو كلاً على مذ
هب الأصول يحتاج إلى التكلف بخلافه على المعقولة وأما
ترجيح التعريف الأول من المعقولة أعني يكون الخ على
الثاني من أعني يستلزم بنفسه فلأن الثاني يخرج منه

ما عدا البرهانيات بناء على ان المتبادر من الزوم
البيان منه بل الاختصاص فيلزم ترك الوظائف المتعلقة
بما عداها وهو ليس بجيد بخلاف الاول واما ترجيح
التعريف الاول من الاصول اعني الى مطلوب خبري
على الثاني فانه اعني الى العلم فكما مرتبنا على ان اشهر اطلاق
قائه العلم على التصديق اليقيني بخلاف الاول واو في احوال
لتقديم الحد لكنه بمعنى ان ما بعدها اشارة الى المذهب
التحقيق كما صدر عنه الفضلاء وفحول العلماء وفيهنا
مذاهب اثنان منها لاهل العقول واربع منها لاهل
النقول فينبغي ان يعلم الفرق بين الدليل العقولي والاهولي
وهو وجهان الاول بحسب الاجزاء والثاني بحسب التوصل
الى المدلول اما بيان الاول فهو ان الدليل الاصولي
المشهور مفرد فقط والتحقيقي ثلاثة انواع مفرد
ومقدّمات متفرقة ومقدّمات مرتبة لكن الهيئة
خارجة والعقولي هو المقدّمات مرتبة فقط لكن
الهيئة داخلية كما ينبغي عنه فالتسبب بين الاصول
والعقولي اما بحسب الصدق فتباين كلي واما بحسب

التحقق فعاقل

التحقق فقابل الصاد بالصاد والعين بالعين مقيدان
بالطرفين وما بين المشهور الى التحقيق من الاصول فهو بحسب
الحمل عموم وخصوص مطلقا فقابل الميم بالميم وبحسب التحقيق
فصحت الشئ فاعتبه باليسين واما بيان الثاني فباعتبار
الامكان الخاص في الاصول وباعتبار ضرورة الوجود
في العقولي سواء كان عاديا او اعلا فلا بد من لزومها او
توليدها هذا عند بعض المحققين وعند بعض المدققين
ان المعنى في الاصول المعنى العام المجامع للفعل والوجوب وفي
العقولي ضرورة الوجود ايضا فالتسبب على البعض الاول
في البيان وعلى الثاني اذا لاحقت القيود تكون في المعنى فمع
مقدّمات اي مقدّمات الدليل المشغول به العينة بعضها
او كلا المقدّمات ما وضعت اي قضية حقيقية او حكما فلا
يتنقض بخروج الشروط ولا بدخول نفس الدليل و
نفس العقل وصفاته يتوقف على صحة الدليل اي الدليل
الصحيح سواء كان ذلك التوقف من جهة الصفة
او الذات واليه اشرنا بقولنا شطرا او شطرا لهما
اي يتوقف وجوده الخارجي على وجوده الخارجي تدبر

او علميا اي يتوقف وجوده العلمي على وجوده العلمي التام
 الاول لا دراج اجزاء الدليل والقياس في الدليل مدلوله
 لان تبادر التعريف الصدق على الشرط التام والمنع طلب
 الدليل على المقدمة المعينة هذا التعريف مبني على مذهب المتكلمين
 في تعريف التعريف او على مذهب المتكلمين في بعض غرض التعريف
 كالحجج في بيان الوظائف التعريف او على مذهب من منع منع الدليل
 فلا يرد على جميع التعريف منع الدليل والله هو الهادي الى سواء
 السبيل وهو المنع اما مجرد اي عار عن السند او مع السند
 المساوي او مع الغير المساوي والمشهور ان المساوات
 والعموم والخصوص انما هو باعتبار التحقيق بالنسبة الى
 النقيض اي كلما تحقق هذا تحقق ذلك وبالعكس او
 كلما تحقق هذا تحقق ذلك وليس بالعكس وقد يكون اذا
 تحقق هذا او لا تحقق ذلك وبالعكس مثال السند
 المساوي كفرادية الاربع لمنع انها منقسمة بمساويين و
 والاخص كالانسانية الشئ لمنع انه لا حيوان والاعم
 مطلقا كحيوانية لمنع انه لا انسان والاعم من وجوب حيوانية
 لمنع انه انسان وهو اي السند مطلقا وهو المذكور

صرحا في ضمن المقيد

في ضمن المقيد المذكور صرحا ما يقوى المنع بزعم المانع ولا
 جائز ان يبطلها ابتداء ان المقدمة المعينة من حيث هي
 مقدمة لانها لو كانت مدركة فيصح بطلانها بشاهد
 لكن لا من حيث هي انها مقدمة بل من حيث انها مدعى قطعا
 لا بلا شاهد ولا به ولا ان يمنعها فيبطلها مطلقا وجوز
 بعض اهل الفضل ان يخرج عن المذهب باعتبار الغرض
 وفي ثامل فثامل وينبغي ان يكون كلام اجنبي اي ليس بسند
 ولا تنوير ولا دليل لانه الاولين عصب والثالث غير
 معتد به وجوز بعضهم هذا المعنى وان كان الكلام ثاملا
 في به غير معتد به واما مطالبة الدليل مطلقا سواء
 كان مع سند او بدون فنعرضها اي لم يجوزها ولم يمتنعها
 بعض المسألة منهم الفاضل المسعودي والحنفى وسوغرها
 اي جوزها بعض الكلمة فيزها اي احسنها واما
 منعها بعض الخذاق لكونها تكليفا بما لا يطوق واما
 سوغها بعض الكلمة لانه يجوز للعقل ان يقيم دليلا
 دالا على صحة جميع المقدمات او يقيم دليلا على كل مقدمة
 من مقدمات ثم يستدل بصحة كل منها على صحة المجموع

او يقيم دليلا على مقدمة معينة فان سكنت المانع فقد تم للوام
ولو قال ليس المنوع عندي هذه بل مقدمة اخرى كان
هذا منعاً آخر فيقيم دليلا اخر على مقدمة اخرى لكن الاول
اولى لانه الثاني غير مناسب للاغراض الناظرين مع اثرها غير
معلوم المحقق واما الوظائف الموجبة من المعلق فيجاء الاول
وهو المنع المجرد سواء كان منعاً حقيقياً او مجازاً عقلياً او جزئياً
فياً وكذا الحال في الثاني والثالث اثباتها اى المقدمة المقيمة
امّا باقامة الدليل على صحتها او بحسبها اى بيان المراد من اجزاء
المقدمة بعضها او كلها او بيان المذهب الذي بنى عليه تلك
المقدمة وكذا الاخر في قولنا او بحسب المدعى ان كانت الية
الاستلزام مطلقاً سواء كان استلزام الدليل للمدعى او الاستلزام
والمقدمة الشرطية وتغييرها اى المقدمة بعضها او كلها
عطف على الاثبات لا على الثبوت ويؤيد التغيير وعدم
الاثبات والوظائف مع الثاني اعنى المنع المستند بالسند
المساوى اثباتها بالاقامة اى اقامة الدليل على صحة
تلك المقدمة او باحد التحريرين اى تحريير المقدمة واما
المذكور او بابطال السند والانتقال في تعليل الى تعليل

100
اخر او من حيث الى بحث اخر لغرض من الاغراض كما
لدخل في السند بعدم صلاحه للسندية لانه لا يقوى
المنع لعل هذا الدخل مخصوص بالثالث وان عميم بعض
الحسنى نقلاً عن السيد الشريف قدس سره وكالدخل
غير مستقيم لانه في خلا لا وكالدخل فيما يذكر لتوضيح السند
على ما قبل ما قبل واعلم ان هذه الدخالات تسليم المنع
واظهار فيه فساد المذكور معه دفعا لتوهم الصحة
لكن في كون الاول من هذا القبيل تامل فتمثل تامل
والحاصل ان ابطال السند على نوعين ابطال في
ذاته وابطال سندية الاول مخصوص بالمساوى
والثاني بغيره ويجوز ابطاله بالترديد اى ابطاله
في ذاته باعتبار وابطال سندية باعتبار اخر
ومما ينبغي ان يعلم انه المعلق لما كان في هذه الصور
اى في صورة الاثبات بالدليل على المقدمة والتحريير
والتغيير والابطال والدخالات الثلاث مستند لا كما
كان جاز للمانع ان يعود الى المنع كما كان ويجوز اثبات
سنداً امّا بالدليل او بالتحريير ويجوز التغيير ولعل القائل

والمنع في هذه الصورة لم ينتقلا مانعا ومعتلا لانه
 بالنقضين والثالث كالثاني في جريان جميع الوظائف سواء
 الابطال اي ابطال السند في ذاته اما ابطال الاخص
 فلا لانه غير مفيد هذا هو المشهور ولكن عندى انه انما لا يفيد
 اذا كان دليل ابطال الاخص مساويا له واما اذا كان
 مساويا للاعم كابطال انسانية الشيء الواقع سند المنع
 لاجوانية بعدم تنفسه مفيد وهو ظاهر واما ابطال الاعم مطلقا
 فلا لانه مضر للعلل وفيه ايضا شيء فاما في الابداء مساويا
 او بنوعها لكنه نذر خداج واما منع السند مطلقا الاطلاق
 متعلق بكل واحد من المضاف والمضاف اليه وهو ظاهر ومنع
 تنويره مطلقا فلا يسمع لانه الجواز لا يعاين الجواز
 لا يدافع فلا يفيد للمعتل ولا يضر للمانع الا اذا كانا اي
 السند والتنوير في صورة الدليل كالتعبير منها بل لانه مثلا
 في يتعلق به مطلق المؤخذة اي ما هو في صورة المنوع فالصورة
 بالصورة واما منع المنع مطلقا متعلق بكل واحد من المعين
 على وجهين فلا يسمع قطعاً لانه يتعلق بالشك بالشك
 وهو غير مقبول بلا شك وكذا ابطاله اي لا يسمع ابطال

ابطال المنع

ابطال المنع مطلقا بلا تنبث الى اشياء المقدمة
 المهم ولا الى تعرض الى السند او وجدان يقال
 ان منعك مردود او مدفوع الا اذا كان اي المنع
 متعلقا بدعوى او مقدمة بديهية او استقرائية
 بلا شاهد الظاهر انه متعلق بالبداية والاستقراء واما
 اذا كان مع شاهد فلا يجوز دفعه بل رفعه باحد
 الوجوه الموجبة سابقا او مستلزمين وجوز البعض المنع
 بعد التسليم لكنه ياتي عن الذوق التسليم او بمقدمة
 غير ملزمة متخفا في يقال ان منعك مدفوع لانه متعلق
 بمقدمة كذا اي بمقدمة بديهية او استقرائية بلا شاهد
 مثلا وكل منع متعلق بمقدمة مدفوع ومردود ومنعك
 مدفوع وفيه مقابلة وقس وهنا منصب يجب على المعتل
 وينفع وهو ان لا يستعمل المعتل الجيب في الجواب وطالب
 عن نسخ يمنع الظاهر ان المنع بمعنى الرد ان يحقق اي السند
 اي السند ما يورده من المنع اي الرد اذ ربما لا يتمكن
 السائل من التوجيه فالجواب ينقطع او يظهر الفساد فاما
 المنع يدفع فيكون الاستحجال عتبا بل قد يضر المعتل او

او يترك المعلن فيتمكن من التعليل فيخلص من الحبط والا
 فحام بل يأتي بالمقدمات السالمة عند توجيه السائل
 المنع والتفصيل اي تفصيل ورود منه وكذا يجب هذا
 على من يمنع عموم دليل الوجوب والنفع لان كلام المنع
 والجواب على قسمين في المشهور مضر للمعلن او لا ومفيدة
 او لا الظاهر ان مرتب فيكون المعنى المنع من المانع مضر
 للمعلن او لا مضر له سواء كان المنع مضر للمانع ايضا
 والجواب من الجيب مفيد للمجيب او غير مفيد له سواء كان مضر
 للمجيب او غير مضر له فالاحتمال في الحقيقة ستة ثمانية والنوع
 اي المقبر عنه باول امرود وعند الجمهور لعدم التلاف
 وما يجب ان يعلم ههنا تمام شأنا وكثر في استعمالات الاصطلاح
 والمنكبين الحمل وهو تعيين موضع الغلط وهو وان كان
 نوعا من المنع الا اذا كان ان نوع خصوصية قد يذكر في
 مقابلة ولا يقصد به طلب الدليل كما هو الظاهر من المنع بل
 به ان ما ذكرته غلط ومنشأوه فهم دأبه كذا ولولا
 ذلك لما وقع في الغلط واكثر وقوعه بعد
 النقض الاجمالي ونقضه اي الدليل عطف على قوله في مقابلة

وهو



وهو اي النقض ابطاله اي الحكم بطلان الدليل
 بالتحلف او بالتزامه خصوص الضمان كالتسليم
 مثلا ان شرها دهما سواء كان احتيج الى اقامته ولا
 فلا يخرج النقض بالبداهة والتقابل باعتبار حكم
 خاص بالاول وفي تصويره اي النقض اجمالا ان
 دليلك هذا جار في مادة كذا اي جارجه
 في تلك المادة بان لا يكون الدليل الوارد على ذلك
 والدليل الجاري في تلك المادة متطاولين الا في
 الموضوع وانه لك في القياس الاقتران في الحمل او في
 الحكم عليه للمطو وذلك في القياس الاستثنائي
 كذا قال بعض الافاضل عصمة الله تعالى مختلفا عن
 حكم مدعى اي الدليل وكل دليل مشأنا كذا فاسد
 فدليلك فاسد وهو اي دليلك مستلزم للتسليم
 مثلا وكل دليلك هذا اي التحلف والجريان كما في الاول
 او التزام كما في الثاني مشأنا فاسد فدليلك
 فاسد واما الوظائف الموجهة ففي الاول اي
 قياس التحلف منعان منعان بفقد منين صحتين

لصغره لكونها مقيدة مشبهة الى القديمين الاول ان د
 ليلك هذا جار في تلك المادة والثانية ان حكم مداه
 مختلف عن فاحدها اي احد النعنين بالا على متعلقها
 حديهما اي احد المقدمتين فيقول في مقدمة الاول اللهم
 ان دليلنا جار في تلك المادة اذ قد اعتبر في ذلك لا يوجد
 فيها ويقول في المنع الثانية لان المتخلف بل انما يتخلف
 اذا كان المراد من المدعي فهمته ومن تلك المادة ما فهمته
 واما اذا كان المراد منها هذا فيكون داخل في حكم مداه
 فلا يتخلف لكن على تقدير تسليم المقدمة الاولى ان اراد منع
 كليهما والافلا وهذا الشرط اعني تسليم الاولى ووجهه هنا
 والابلزوم اعتراف فساد الدليل من حيث لا يشعركم لا يخفى
 على الناظر واما منع كبراه وهو غير جيد وجوز بعض المحققين و
 تحويره اي الدليل وتحوير المدعي وتحوير المادة قد حرك كيف
 تحوير التحوير فتذكر لكن الاحسن ان يجعل هذه التحيرات
 اسما لنوعين الاول بالاول والثاني بالثاني والنقصان
 التحقيق التحقيق اي ابطال الدليل المستند لما يتخلف
 والالتزام المذكورين باحدهما او المعارضة وفيه تغليب

في تعلق العنصر

في تعلق النقص بالنقص كلام فاقمل والثاني اي في
 الالتزام كالاول في جميع الوظائف المذكورة الا ان
 النعنين بمقدمتين صيغتين لصغره اي الاول متعلق
 بصغره والاخر بكبرى مع ان الشرط السابق ليس
 بواجب ههنا بل لا ينفك ويرد في صغره اي قياس
 الالتزام فتمنع اي صغره باعتبار ومنع بكبرى
 باعتبار اخر بان يقال ان اردت بقولك وهو
 مستلزم للتسلسل انه مستلزم للتسلسل المحال فلان
 الصغرى وان اردت انه مستلزم للتسلسل مطلقا
 فالصغرى مسئلة لكن الكبرى مم لانه التسلسل في الاعداد
 اعتباريات والعدومات وغير المرتبة وفي العدادات
 وغير المجمعة ليس بمحال ويجوز التردد في الاول ولكن
 ليس في صغره بل في مقدمات دليل المعلن ههنا
 انه قد يرد النقص بترك بعض قبود الدليل وسمي
 نقضا مسورا كان يقول الشافعي في نفي بيع الغائب
 انه مبيع مجهول الصفة عند العاقدين حين العقد
 وكل ما هو شأنه كذا فلا يصح بيعه فيقول الناقض

وما ينبغي ان يعلم

هذا منقول بما التزوج امره لم يرها فانها مجرولة الصفة
عند العاقدين حين العقد والحال انه صحيح فقد حذر
فت قد كونه مبيعا ويجاب عنه بان الالة هو المجموع
ولا يلزم من عدم علية البعض عدم علية المجموع فلا نقض
عليه الا ان يبين بان الالة مع القيود المذكور فقط ودخل
للحذوف في العلية وفي الوظائف الموجبة من طرف الشئ
الدخل في الدليل بانه مشتمل على مقدمة مستدركه لا طائل
تحتها والدخل بانه محتاج الى مقدمة اخرى والدخل بان
غير مستلزم للمدعي وهذه وظائف موجبة على الاصح
لكن فيها تردد انهما هل هي من المناقضة ام من التقض
قال بعض الفضلاء انهما اي هذه الوظائف من المناقضة
حقيقة او مجازا وقال اخر انهما من التقض الاجمالي فوجهها
اي فبيان وجه كونها من المناقضة ووجه كونها من التقض ووجه
اوجهرها اي احسنهما اما كونها من المناقضة فلان الالتزام
بما يتوقف عليه صحة الدليل قطعاً على ما اشرنا اليه في تعريف
المقدمة بقولنا او عليا والاو لان رجوعه الى الدخل في
الالتزام واما كونها من التقض الاجمالي فلانها ابطال الدليل

بفاد مع

بفاد معين في الخصوصيات تصويره ان دليله
هذا مشتمل على مقدمة مستدركة او هو محتاج الى
مقدمة اخرى فيه او هو غير مستلزم لدفعه وكل
دليلك هذا شأنه ففاسد ويؤيد الثاني في تعبير الدليل
بمعنوا الحكم بان غير مستلزم للمدعي مثلاً فلا يخطئ
اقا وظائف المعلن على كلاً التقديرين ففلم مما سبق في
جواب التقضين ومعارضة وهي المقابلة على سبيل الممانعة
اي ابطال دليل المعلن بمقابلة دليل ممانع لذلك الدليل
في ثبوت مقتضاه على ما فسرناه بعض المحققين وهو اي
هذا التفسير المقضي لتعلق المعارضة بالدليل الاوفق
للحاورات لان المذكور المتداول في الاسنة تعارض
النصوص والادلة والانسب للمقام لان المقام بيان
وظائف الدليل جزء او كلاً حيث قلنا واما على دليلها
آه او اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل
على ما فسرناه الجمهور وهو اي هذا التفسير المقضي لتعلق
المعارضة بالمدعي الانسب للمرام لان المرام هدم الكلام
وهدم المرام اتم في المرام فهي اي المعارضة على التفسير

الأول ابطال الدليل بمقابلة الدليل وهو على التفسير
 الثاني ابطال مدعى الدليل بدليل الخلاف ولما لم يتم عليه
 هذا القول للاو فقيته والانسبية زدنا قولنا لان آه و
 تصويرها اى تصوير المعارضة اجمالاً ان دليلك هذا
 قام على نقيض مدلوله هذا ناظر الى التفسير الاول فاللام
 لان يقال فى التصوير ان دليلك هذا مقابل بالدليل لكن
 لم يقل لكنه دقيقة يعرفها من سلفه تدبر او ان مدعى د
 دليلك هذا قام على نقيض دليل هذا ناظر الى التفسير الثاني
 وكل دليل مثانه ففاسد مع اتيان ذلك الدليل القائم
 على نقيض مدلول دليل العكس والافكول المعارضة مكابرة
 واما الوظائف الموجبة من طر العكس فهما اى التصويرين
 فمع مقدمة الدليل على التبيين بعضا او كلا مطلقا سواء
 كان بلا سند او مع مطلقا والتغيير اى تغيير الدليل والتحرير
 اى تحرير المدعى والدليل قد مر اراكيف بحر التحرير
 النقضان الحقيقيان اى نقض الاجمالى التحقيقى والمعارضة
 الحقيقية والفرق بين تغير الدليل والمعارضة الحقيقية على
 النقض الاجمالى التحقيقى والمعارضة الحقيقية ان الثانى ابطال

ابطال دليل العكس

دليل العكس بطلان اثبات خلاف مدلوله او مدعى بطلان
 اثبات خلافه وتغير الدليل اثبات العكس الاول نفس مد
 عاه بلا تعرض الى ابطال مدعى المعارض والاولى دليل
 وان لزوم البطلان مع ان العكس انتقل سلبا في المعارضة
 وفي تغير الدليل لم ينتقل لكن بقى النقض في نقض النقض و
 مما ينبغي ان يعلم ههنا ان الدليلين المتعارضين ان اتحادا
 فى الصورة مثل ان يكون كل منهما من الشكل الاول واتحادا
 فى بعض المادة وهو الحد الاوسط لكونه العدة فى المادة و
 قيل هو الكبرى هذا فى اقترانيات والحجزة المتكورة الظاهرة
 بالحجزة عطف على الصورة كما لا يخفى على ذوى البصيرة نفايا او
 اثباتا اى من جهة التثني او الاثبات وهذا فى الاستثنائيات
 تسمى هذه المعارضة معارضة بالقلب اقل الدليل على
 العكس بان يقيم عليه كما قال المعتزلى روية الله غير جائزة
 لانها امر نفاه الله العظيم بقوله الكريم لا تدركه الابصار
 وكل امر نفاه الله فهو غير جائزة وعارض الاخرى فقال هي
 جائزة لانها امر نفاه الله العليم بقوله الكريم وكل ما هو
 فهو جائز هذا فى الاقترانى واما فى الاستثنائى فكما قال المعتزلى

ايضا هي غير جائزة لانها لو جازت لما نفاها الله الحكيم وكذا
نفاها بقوله وعارض الاشعري فقال هي جائزة لانها لو منعت
لما نفاها الله الطيف لكنه نفاها بقوله الشريف لانها لو منعت
لم ينفها اليها التقي بطريق التمدح به وهذا على مذهب المعقولين
وبعض تحقيق الاصوليين لكن بملاحظة خروج الرؤية واما
على مشهور الاصوليين وبعض تحقيقهم فقول المعتزلي ايضا
الله غير جائزة لنفي بقول الاعلى وعارض الاشعري فقال هي
جائزة لنفي بقول الاعلى وان اتحاد اي المعارضات في الصورة
فقط اي بدون الاتحاد في المادة بل مع التغاير فيها تسمى
هذه المعارضة معارضة بالمثل وان تغاير اي المعارضات
في الصورة سواء كانا متغايرا في المادة ايضا او لا فيدخل فيها
قسمان تسمى هذه المعارضة معارضة بالغير وامثلة مثل
والغير فهي في غاية السهولة الا ان تمثيل المثل على المشهور الاصوليين
وبعض تحقيقهم في غاية الصعوبة مع ان تمثيل القلب على هذه
المذهبيين غير موافق لما فتر به القلب ههنا فتدبر ويجب
على المناظرين ان يعلم ههنا ان مطلق النوع اي الطالبات
والايضالات الصادرة من الطرفين التام والمكمل انما

نصف

نصف وتليق تلك النوع اذا لم تكن صحيحة متعلقة بديهة
جلية اي غير محتاج الى التنبه ولا مسلك ولا غير ملزمة صحتها
ولا نظرية عند من تليق اليه لان النظرية والبدئية يختلفان
باختلاف الأشخاص بل باختلاف الزمان كذا حققه الدواني
معلومة بالعلم المناسب للطلب بعينه لو كان المطابقين لا بد ان
لا يحصل للطالب العلم اليقيني قبل القلب وكذا الظن والجهل و
التقليد والافلا تصح في البعض كما لا تليق من المناظرين
من حيث هم مناظرون او لا تليق منهم في البعض وان كانت
صحيحة فالاجاب الكلي للسلب الكلي والسلب الجزئي للايجاب
الجزئي ويجوز ان يكون المعنى لا تصح منهم مطلقا اذا لم يكن
لهم غرض ملائم للمناظرة واذا كان لهم ذلك لا تليق
منهم مطلقا وان كانت صحيحة فغير هذا ايضا الاجاب الكلي
للسلب الكلي لكن السلب الجزئي للايجاب الكلي وكذا ينبغي ان يعلم
ان الاكتفاء بالدليل فيها بناء على من لم يجوز المناظرة والتنبه
او على حمل الدليل على الاعم من مادي صورته او هو من قبل الاكتفاء
الى ههنا بيان لها من الطرفين في المرتبة الاولى واما بيانها
منها في المرتبة الاخرى حتى ينتهي المناظرة فتعلمها بالمقايضة

على الاولى فاعلم انه لا يخلو اما ان يحجز العكس من اقامة الدليل على
مدعاه ويسكت وذلك هو الاحكام او يحجز السائل على التعرض
للعكس شيء من الوظائف المذكورة بان ينسحب دليل العكس الى مقادير
ضرورية القول او الى مقدمة مسئلة عند السائل تضطره
الى القول وذلك هو الانزال في يده المناظرة وان كنت
عطف على فان كنت ناقلا معروفا في اي صاحب التعريف في
الكلام الصادقة منك تعريفا لفظيا وهو اي التعريف
اللفظي ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ كذا فستره التفاتا في
في تهذيب اليزاني كقولهم الغضنفر الاسد وليس هذا تعريفا لفظيا
يراد به افادة صورة غير حاصلة وانما المراد تعيين ما وضع
له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني ليلفت اليه ويعلم انه منقول
باذنه فانه قال الى التصديق فهو طريق احل اللفظ وخارج عن الحق
الحقيقي واقسامه الاربعة التي ذكرت وحقق ان يكون باللفظ
مفردة فان لم توجد ذكر مركب يقصد به تعيين المعنى لا لفظا
كذا في شرح الموافق او تعريفا تنبيها وهو اي التعريف التبييني
احضار صورة حاصلة مخزونة في الخزانة بلا تحتمل الى
كسب جديد وهي اي هذان التعريفان من المطالب التفتة

هذه جملة

هذه جملة معترضة من المبادئ التصديقية كما ان قولنا
وهو آه من المبادئ التصورية وكون التعريف للفظ في المطالب
للتصديقية مبنى على قول الشريف قدس سره وعندنا
التفتا زاني من التصورية وانت خبير بان اذا كان الغرض
من التعريف اللفظي معرفة حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى
كان بخلافه فاما خارجا عن المطالب التصورية وانما اذا كان
الغرض من تصوير المعنى اللفظي فليس كذلك كذا احكم للدواني
وفي هذا المقام مباحث نفيسة فليطلب من خواش التهذيب
فالوظائف الموجهة في الخصم المناقضة مجازا لغويا مطلقا
والمعارضة التقديرية مطلقا الاحسن ان هذين الاطلاقين
بالنسبة الى الدعوى الصريحة والظنية لانه هذين التعريفين
لكونهما من المبادئ التصديقية مشتملان على النسبة الجزئية
والنقض الاجمالي بشمها دة فساد تام في الكثر الفساد اليقين
فيما سيجي تدبر شبيها الى الدليل والتعريف قال بعض الا
فاضل في تعليقا على الاداب السعدية انه مشترك بين
نقض الدليل وبين نقض التعريف وتصوير كل من هذه المنوع
الثلاثة اي المناقضة المجازية والنقض والمعارضة

التقديرية والوظائف من جانب التعريف أي من جانب حصة
التعريف معلوم من اللاحق تفصيلا وكذا من السابق وإنما
المعارضة الحقيقية مطلقا والمنع الحقيقي والمجاز العقلي و
الحذف مطلقا والاطلاقان كالأطلاقين فلا يتعلق بهما إلا
إذا كانا أي هذان التعريفان عتئين لحكم ما أو مغلين
بأمر ما ولما كانا مشتملين على النية الخبرية يصلحان للعلية
والعاولية في أي فحين كونهما عتئين أو مغلين بحري غير
أي على صاحب هذين التعريفين ما أي الوظائف التي بحري
على المغلين الذين ليس في تقليدهم شائبة التعريف وإن كنت
معرفة تعريفًا حقيقيًا أو لشيئًا ما قصد به تحصيل صورة غير
حاصلة في الذهن سواء كان ما به القصد والتحصيل كما
لذي الصورة كما في الحدود أو وجهه كما في المرسوم إن كان
ما به القصد والتحصيل تعريفًا لما أي لما هيته علم وجوده في
الخارج في الأعيان فذلك التعريف تعريف حقيقي منقسم
إلى الحد الحقيقي والتسم الحقيقي باعتبار الائتمال على الذاتي والوضعي
وإن كان لغيره أي لما هيته غير معلومة الوجود سواء كان معلوم
العدم أو لا فذلك التعريف تعريف اسمي منقسم إلى الحد

الاسمي والتسم الاسمي

الاسمي والتسم الاسمي باعتبار المعروف لكن لو علم وجوده في الخارج
يج انتقل الاسمي باقسامه إلى الحقيقي باقسامه وهما أي هذان
التعريفان من المطالبات التصورية وفاقا فالوظائف الموجبة
من الخصم النقض الإجمالي شبيهة أو حقيقية بشهادة فسادها
من عدم جامعيتها أي عدم كون التعريف جامعًا للأفراد
أو عدم ما نيتها أي عدم كون التعريف جامعًا للأفراد
أو عدم ما نيتها أو شتمال على اللفظ المشترك مثلاً وكذلك
الألفاظ المجازية والفورية أو استلزامه فساد آخر غير الفاد
من الخصوصيات كالتسلسل مثلاً وكذلك الدور وكذا التعريف بهاوي
جهراته والاختفي وبالجملة تصويره أي النقض الإجمالي إن يقال
إن تعريفك هذا غير جامع أو غير مانع أو مشتمل على اللفظ
المشترك مثلاً أو مستلزم للتسلسل مثلاً وكل تعريف هذا شأنه فإ
فتعريفك فاسد وبين الفاسد أي يبين عدم الجامعة
والمانيّة والائتمال والاستلزام وإن لم يبين الفاسد فيكون مكابرة
غير مسموعة إلا إذا كان الفساد بدیهةً وأما الوظائف
الموجبة من طرف المعرف فيغ صغرى القياس الأول أي قياس
عدم الجامعة وصغرى القياس الثاني أي قياس عدالها

المانعة منها حقيقيا اي حقيقة لغوية واسنادا مجازيا او
كان الاسناد مجازيا ايضا حقيقيا لكن المجاز في المحذف
واليه اشترنا بقولنا باعتبار دليله اي الصغرى لانه
انما قضى على ما صورناه مستند وهو المشهور الاخرى
والبيان المذكور دليل الصغرى ويجوز تعاقب النعمان
بصغريهما لكون صغريهما مشيرة الى مقدمتين الاولى ان
تعريفك هذا غير صادق على دة كذا والثانية انها من
افراد المعرف والاولى ان تعريفك هذا صادق على
مادة كذا والثانية انها ليست من افراد المعرف فالمنع
الاول متعلق بالاولى والاخر بالاخري لكن على تقدير
تسليم الاولى ويجوز منع كبيرهما اي القياس الاول
والثاني على مذهب المتأخرين ببيان العرض من التعريف
بان يقال لانم ان كل تعريف غير جامع او غير مانع
فهو فاسد لم لا يجوز ان لا يكون عرض المعرف ايراد تعريف
جامع او مانع بل نفى معنى غير هذا المعنى والطوطنة للبحث
الآتي او التقييم الآتي او تمييز معرق مخصوص من معرق وهذه
الاعراض لا تقتضي الجامعة والمانعة كذا ففتح الباب

للك الوهاب

الملك الوهاب بل على مذهب المتقدمين لانهم لم يشترطوا
التساوي بين المعرف والمعرف وهو الظاهر ومع كبرى
القياس الثالث وهو قياس اشتغال الاشتراك والمستند
سيظهر من المنع والمنع بالترديد في صغره اي يمنع صغره
باعتبار وكبراه باعتبار اخر بان يقال ان اردت
بقولك ان تعريفك هذا مشتمل على المشترك اشتماله عليه
بلا قرينة فلا نم الصغرى وان اردت اشتماله عليه مطلقا
فالصغرى مسئلة لكن لانم ان كل تعريف مشتمل عليه فاسد
او يقال ان اردت اشتماله على المشترك غير جائز ارادة
كل واحد من معانيه على حدة فالصغرى ثم وان اردت
اشتماله عليه مطلقا فالصغرى مسئلة لكن الكبرى ثم وقس عليه
الاشتمال على المجاز فتأمل هذا اي كون الوظائف في الثالث
منع كبرى والمنع بالترديد في صغره فقط اذ المقييد صغره
بلا قرينة والآي وان قيدت بقولنا بلا قرينة بان يقال
ان تعريفك هذا مشتمل على المشترك بلا قرينة فيمنع صغره
ايضا اي كما يمنع كبرى ويمنع بالترديد في صغره في عدم
التقييد ومستندهما معلوم مما مر في نقض الدليل ولكن

الاخرى في تعلق النعمان تسليم الاولى فتبصر بالمنع بالترديد
 قد تم تفصيله فتذكر والنقضان التحقيقات قد مر الكلام
 فتذكر والاحسن ان تعطف على منع صفى الاول وتحرير اجزاء
 التعريف مع شرط مقارنته قرينة دالة على المراد لانه اجزاء
 التعريف يجب حملها على المتبادر وتغييرها اي تغيير اجزاء
 التعريف بعضها او كلا وتحرير التعريف واما تغييره فغير جيد
 وتحرير مادة نقض التعريف والاحسن ان يجعل مجموع هذه
 التحريرات الثلثة اسناد مجموع منوع المقدمات فيه
 وفي الحسن من التغليب ما لا يخفى على اللبيب واما المنع مطلقا
 حقيقة او مجازا عقليا او لغويا او حذفيا مجردا كل منها
 او مع السند او المعارضة مطلقا حقيقة او تقديرية من
 طرف الخصم فلا يتوجه الى التعريف لان المنصدي لهما بمنزلة
 نقاش ينقش لك في ذهنك صورة شيء فاذا قال مثلا الانسان
 حيوان ناطق لم يقصد به ان يحكم على الانسان بالحيوان
 ناطق والا كان مصداقا لامثورا بل اراد يذكر الانسان
 ان يتوجه ذهنك الى ما عرفت بوجه ما تأتم بسرع في تصويره
 بوجه الكل فليس بين الحد والمحد وحكم حتى يمنع فلا يصح

ان يقال لام

ان يقال لانما ان الانسان حيوان ناطق فان ذلك يجري
 جري ان يقال للكاتب لانم كذا بترك واما اذا قيل الانسان
 حيوان ناطق واريد بهذا مدلوله لغة او عرفا كان حكما
 فيمنع ويطلب عليه الدليل من اهل والحاصل ان العرف بمنزلة
 نقاش امشير الى نفس نقشة فلا يجري في النقطة فلا يتوجه
 المناقشة الا ان يعتبر الخصم الدعوى من المعروف بان تعريفي
 هذا حد وجزء هذا جنس وجزء ذلك فصل مثلا قيل هذا
 بناء على جواز منع التسمية والزوم سيما في الرسوم الحقيقية
 القائمة وان تعريفي هذا جامع لجميع اواراده وان تعريفي هذا
 مانع عن دخول اغياره في وعاء المفساد كلها كالتزام
 التمس مثلا واثمال الاشتراك في يجوز للمخض ان يمنع احدي
 هذه الدعاوى الضمنية او كلها لو حدا نائما جاز لغويا
 مطلقا لا كس لا بد في ثلثة اخيرة اي منع الجامعة والمنا
 نية والعراء من شاهد لما قيل لا بد من ان يكون مادة التقف
 من الحقيقات فتأمل واما الوظائف الموجبة من الموقوف في
 المفهومات الاعتبارية اي التعريفات الغير الحقيقية اثبات
 تلك الدعاوى الضمنية باقامة الدليل عليها اي صحة تلك

الدعوى لانه رفع المحذورات في الاعتبارات سهل عند
خبره بالتوجيهات اهل لان حاصلا يرجع الى الاصطلاح في
تعريفه بما عليه الاصطلاح وتغييره اي التعريف جزءا او كلاً في
الكل اي في كل من المنوع الستة واثباتها اي تلك الدعوى
بابطال الشاهد وتحرير المعرف يجوز عطفه على الاثبات
واما تحرير التحرير فقد مر غير مرة وتحرير اجزاء التعريف وتحرير
مادة نقضه اي التعريف في الثلثة الاخيرة وفي تعليلات
شي يظهر بالتأمل الاخرى وهي في المفهومات الحقيقية
كما في الوظائف الجارية في المفهومات الاعتبارية في مقام
بله المنوع الثلثة الاخيرة فتبصر واما الحال في الجواب المنوع
الثلثة الاول وهي منع الحديث والجنسية والفصلية فدفعها
صعب اي من شكل جدا ودونه اي عند دفعها او قريب عن
دفعها وادنى من خطر القتاد كما فيكون اصعب منه اذ لا
مدخل في الاصطلاحات بل يجب فيه العلم بالذاتيات والو
ضيات والتفرقة بين الاجناس والعوارض وبين الفصول
والخواص وهذا متعذر بل متعذر كذا في بعض المحققين
او يعتبر الخصم تلك الدعوى ويقدر الدليل عليها

بحوزان يعارض

بحوزان يعارض الخصم ويقول وان كان لك دليل
مفروض دلالة على صحة دعواك وعندي دليل دال
على بطلانها وهوان تعريفك هذا غير جامع لخروج الفرد
الفلا في منه او مستلزم للثبوت مثلا لتوقف هذا الجرم على
التعريف على المعرف او هو مشتمل على اللفظ المشترك مثلا
وكل تعريف هذا شأنه بط فقريفك بط ويبين المفاد
على ما اشرفنا اليه لكن في هذا التصور محتاج بذكر لا يخفى على
من له فطنة قوية واعلم ان تخصيص التصور بالدعوى
الثلثة الاخيرة لا طرأ دها في كل التعريفات والافجى
باعتبار الثلثة الاول ايضا في بعض التعريفات فلا تغفل في
الوظائف الموجهة من طرف المعرف يعلم سهلا وتفصيلا مما
ذكرنا انفا في جواب النقض الاجمالي الوارد على هذين
التعريفين من المناقضة مطلقا والنقض والتحقيق ووجوه
التحرير والتغيير وجوز بعض المحققين وهو السيد الشريف
ان يعارض الخصم من غير اعتبار اي اعتبار الدعوى من
المعرف والتقدير اي فوط الدليل المفروض دلالة عليها
وتفطن ان ما ذكرته من التعريف معارض بذلك التعريف

وكل تعريف هذا شأنه فبط وينبغي ان يعلم ان هذا المعارضة
 غير المعارضة السابقة التي هي بتقدير الدليل فهذه المعارضة
 مثل النقض الاجمالي الوارد على التعريف مطلقا على رأي بعض
 الافاضل واما لوظيفة من طرف المعارض فيتعارض التعريف
 مستندا بالرسمية اي جواز كون التعريف المعارض رسميا مثلا
 يعرف المعارض العلم بما يصح به من الموصوف به احكام العقل
 ويقول الخصم المعارض بانه الاعتقاد المقضي لسكون النفس
 فيقول المعارض لان تعارض تعريفه وانما يعارض لو كان
 حدا وحديته مما لجواز كونه رسميا لانه اذا سلم حديته بطل
 حديته حد نفسه اذ لا يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان
 والافلا اذ لا تعاند بين مفهومين هذين الحدين لجواز
 كون احدهما حدا والآخر رسميا وانما التعاند بين حديتهما
 لشيء واحد وهو ان الاسناد بالرسمية الاظهر لجواز التمسك
 باللائحة السابقة ويجوز ان يكون المراد بالرسمية رسمية
 تعريف المعارض فتبصر قال بعض الفضلاء في تعليقه على
 الادب المسعودي والصواب حمل جميع الاعتراضات الموردة
 على التعريفات من النقض والمعارضة مطلقا سوى النوع

الثلاثة الاولى

الثلاثة الاولى منع حدية التعريف مع جنسية جزءه منع فصلية
 مثلا لان متعلقاتها صادرة عن المعارض البتة بخلاف ذلك
 الاخيرة كما لا يخفى على ذوي الفطرة السليمة على وضع الدعوى
 برء على وجه يستلزم القبح في التعريف اي على بعض
 الشواهد الاربع السابقة فيكون المعارض سائلا خارجا
 بلا احتياج الى ملاحظة الدعوى الضمنية ووجهها ومع
 ملاحظة الدليل المقدّر عليها ولا اعتبار الى البناء على القول
 المرجوح ولا الى اعتبار التشبيه لكن فيه ما فيه فتأمل فيه وان
 كنت فيه قاسما تقسيما حقيقيا وهو اي التقسيم الحقيقي ضم
 قيود مباينة في الصدق الى المقسم الذي هو المفهوم الكلي
 ويسمى الاقسام الحاصلة منه اقساما حقيقية وينبغي ان يعلم
 ان المقسم لو كان جنسا والقيود المضمومة فصلا يكون التعريف
 الحاصل من التقسيم للاقسام حدا تاما وناقضا وعلم
 ففسر او تقسيم اعتباريا وهو اي التقسيم الاعتباري ضم قيود
 متغايرة في الجملة الى المقسم الذي هو المفهوم الكلي وهما اي
 هذان التقسيمان من المبادئ التصورية وهذا من المبادئ
 التصديقية في الحقيقة وفائدة يظهر من اللاحق على ما افاده

السيد المحقق فالوظائف الموجبة في الخصم المنع مجازا
لفوتها مطلقا سواء كان بالسند او بدونه والمعارضة
التقديرية اذا اعتبر الدعوى الضمنية مثل كون التقسيم
صحيحا متعلق بهما والنقض الاجمالي الشبهى بخصوص
الفساد اى بشهادة الفساد المخصوص بحجور تعلق
بهما وعدم الحاصرية اى عدم كون التقسيم حاصلا
للاقسام وكذا كون قيم الشيء قسما منه او قسم الشيء
قسما له وكون التعريف الحاصل في التقسيم مختلفا باختلاف
وبيان المفاسد فليتنا مل واما لوظائف الموجبة في خصم
التقسيم ففي النقضين اى النقض الشبهى والمعارضة
التقديرية ففيه تغليب النقضان اى النقضان الحقيقي
وفيه ايضا تغليب وتحرير المقسم والاقسام قد مر
بيان وتغيير التقسيم ومنع الصغرى القائلة بان
تقسيم غير حاصر لاقسامه وعليها فقس فقط اى
دون منع كبرى هذه الوظائف لو كان التقسيم المتعلق
للمنوع حقيقيا ومنع الكبرى القائلة بان كل تقسيم غير حاصر
لاقسامه مثلا ايضا ومنع الصغرى مع الوظائف المتعلق

لو كان التقسيم

لو كان التقسيم المتعلق للمنوع حقيقيا ومنع الكبرى القائلة بان
كل تقسيم غير حاصر لاقسامه مثلا ايضا اى منع الصغرى مع الو
وظائف السابقة لو كان التقسيم المتعلق للمنوع اعتباريا واما
في المناقضة فانها تراى الدعوى الضمنية اما باقامة الدليل
على صحتها او بابطال الشاهد المذكور او باحد التحريرين
من المقسم والاقسام والتغيير اى تغيير التقسيم واما على كونها
اى التقسيمين المذكورين من المبادئ التصديقية صورة فقط
على ما افاده السيد الشريف او حقيقة كما انها صورة على ما افاد
التفتازانى ففى اى وظائف الموجبة كالأول اى كبرى كونها
من المبادئ التصورية في جميع الاحوال اى جميع الوظائف
المذكورة مع زيادة المنع المجازى للقوى والمعارضة
التقديرية بلا احتياج الى اعتبار الدعوى الضمنية ولعل
الصواب السابق لبعض الفضلاء اى حمل جميع الاعتراضات
على وضع الدعوى آه جار ههنا لكن بلا استثناء وقس عليه
اى على التقسيم في جميع الوظائف السابقة من الطرفين التقييد
والتحقيق والمراد منها التخصيصا الذكرية ويحتمل ان يكون
التخصيصا الحصرية لكن باعتبار النسب الغير الصريحة فانظر

اليها بانظار الصحاح لا بالانظار الغير الصحيحة وفقاء الله
 بالطواف العمدة الواقعة في الخبرات اي تحرير المدعي والمقدم
 ويجوز ان يكون المراد بها الدلائل والتحقيقات والمراد بها الدلائل
 الدلائل وتما ينبغي ان يعلم ههنا ان السؤال قد يتعلق بالافهام
 ويسمى بالانفسار وهو طلب بيان معنى اللفظ في الغلب وتما
 يسمع اذا كان في ذلك اللفظ اجمال او غرابة ولذا قيل ما يمكن
 في الاستنباط من حسن في الاستفهام والافهام للحاج وتعت ولما
 المناظرة مفوت اذ في السائل بهذا في كل لفظ يفسر لفظ
 في تسلسل والجواب عن الاستفسار ببيان ظهوره في مقصوده
 اما بالنقل من اهل اللغة او العرف العام والخاص والقول
 المضموم مع وان عجز عن ذلك كله فالتفسير بما يصلح للتفهيم
 له والافهام من جنس اللعب فيخرج عما وضعت له المناظرة
 في اظهار الصوت كذا فيهم من تفسيرات بعض الفضلاء لكن
 فيه شيء فتماثل وتماثل في الغلب لانه لا يختص ببيان معنى
 اللفظ بل يقال لم يقل ولم قال لانفسار عن نكتة ما فعل
 على هذا السؤال والاخرى ان لا يكون هذا المقال مؤخذة
 ولا محلا للسؤال بل المحل له هو البيان للنكتة وتما ينبغي على

اهل المباحنة

اهل المباحنة والمذاكرة ان يعلم بتسعة من اداب المناظرة
 احدها الاحتراز عن اليجاز لئلا يكون محلا لفهم المقال
 وثانيها عن الاطباء لئلا يؤدي الى الملل وثالثها عن استعمال
 الالفاظ الغريبة لئلا يؤدي الى عسر فهم الطبيعة ورابعها
 عن استعمال المحل في الكلام لئلا يلزم التردد في فهم المرام وخامسها
 عن الدخول في الكلام قبل فهم المرام لئلا يلزم الضلال في البحث
 والافهام ولا بأس بالاعادة لاحل الافادة اذ الكلام
 قبل الفهم اشنع من الاعادة وسادسها عن التعرض لما لا دخل
 له في المرام لئلا ينتشر الكلام ويحصل البعد عن المرام وسابعها
 عن الضحكة ورفع الصوت بالمقال لانها من اوصاف الجهال
 ليسترون بذلك جهلهم ولئلا يغلب عليهم خصمهم وتامنهم
 عن المناظرة مع اهل المهابة والاحترام لئلا يشغل ذهنه
 بجلالة بجلالة قدر الخصم والاحتشام وتاسعها ان لا
 يحسب ان خصمه حقير ضعيف لئلا يؤدي الى استحقاقه الى
 صدور كلام سخيف فيكون مغلوب الخصم الضعيف بالافهام
 مع ان هذا اشنع وجوه الالزام وعلى الله التوكل
 به العون والاعتصام بمس الكتاب بعون الله الملك

العلامة
 تاليفه